الشعب ويكاند

يومية إخبارية وطنية جزائرية تأسست في 11 ديسمبر 1962

فضاء الساحل الصحراوي

وزارة الدفـــاع تنظم ملتقى حول الجريمة العابـرة للأوطـــــان

ص03

الروائي والناقد عبد القادر ضيف الله:

هذا سرّ غياب الأدب البوليسي في الجزائر

ص24

استقبل نائبي رئيس المجلس الرئاسي

رئيـــس الجمهوريـــة يؤكـــد الـــدعم اللامحـــــدود للإخـــوة اللـــيبيين

ص03

قرابة 23 ألف مترشح نزلوا إلى الميـدان

نسبة المشاركة... الرهان الكبير

أولت الطبقة السياسية، أهمية قصوى لنسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية المزمع تنظيمها، بعد غد السبت. وتجندت التشكيلات التي دخلت غمار المنافسة من أجل إقناع الناخبين بالتوجه لصناديق الاقتراع، سعيا منها لتشكيل برلمان خال من نعوت «العزوف» و»تدني المصداقية».

ص04-05

فنون

جائزة الرئيس للمبدعين الشباب «علي معاشي»

تقديـــر للأعمـــــال وتشجيـع للمبدعـين

ص09

قضية

الخبير أحمد كروش لـ «الشعب ويكاند»:

قوى تسعى لعرقلة اتفاق المصالحة لتبرير بقائها في مالي

ص16-17

موازنات

الرئيس تبون يقصف القوى المناوئة للجزائر الجديدة

الجزائر القوية السيّدة ترفض سياسات الأمـر الواقـع

21

تحضيرات

تونس - الجزائر غدا على الساعة 20:30

«الخضر» أمام اختبار حقيقي بمواجهة «نسور قرطاج»

ص12-13

يتولى مهامه الدستورية، مجلة الجيش:

الجيش ينأى عن التدخل في أيّ مسار انتخابي

أكدت مجلة الجيش، في عددها لشهر جوان الجاري، أن الجيش الوطني الشعبي «جيش جمهوري وسيبقى كذلك بصفة لا رجعة فيها» وأنه يتولى مهامه الدستورية وفق ما تقتضيه قوانين الجمهورية و«ينأى عن التدخل في أي مسار انتخابي».

أعربت المجلة في افتتاحيتها عن «إصرار» المؤسسة العسكرية على «رفع كل لبس يعمد إليه البعض»، وذلك عشية موعد «بالغ الأهمية بالنسبة لمستقبل بلادنا»، والمتمثل في الانتخابات التشريعية، حيث ذكّرت مرة أخرى «أصحاب الذارة الانتقائية، أن الجيش الوطني الشعبي، جيش جمهوري وسيبقى كذلك بصفة لا رجعة فيها».

استعداد دائم للدفاع عن السيادة

وأضافت، أن الجيش «يتولى مهامه الدستورية وفق ما تقتضيه قوانين الجمهورية بروح الالتزام والاستعداد الدائم للدفاع عن سيادة الجزائر ووحدتها، وهو بذلك ينأى عن التدخل في أي مسار انتخابي، إلا إذا كان ذلك من أجل توفير الظروف المواتية التي من شأنها ضمان سيره في أمن وطمأنينة، للسماح لشعبنا التعبير بكل حرية وشفافية عن اختياره الحر لمن مثله في السلطة التشريعية دون ضغط أو إكراه».

وأوضحت المجلة، أن أفراد الجيش الوطني الشعبي، سيشاركون إخوانهم المواطنين في أداء هذا الواجب الوطني من خلال الإدلاء بأصواتهم «بكل حرية وشفافية».

وأكدت الافتتاحية، أن الجيش الوطني الشعبي «يرفض أن يجرّ إلى اللعبة التي مارسها أولئك الذين تاهت بهم السبل ويأبى أيضا أن يكون مطية يتخذها الذين بفشلهم في تعبئة الجماهير وكسب ثقتها، يبحثون دون جدوى عن مبررات لإخفاقاتهم وخيباتهم».

وشددت على أن الشعب الجزائري، الذي «يعقد آمالا عريضة على التغيير وبناء جزائر جديدة، مثلما وعد به رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة وزير الدفاع الوطني السيد عبد المجيد تبون، سيجد إلى جانبه دوما الدول لإملاء سياستها ونهب الخيرات والثروات، علاوة على استغلال الفضاء السيبراني لشن شكل جديد من الحرب يعتمد أساسا على وسائل التواصل الاجتماعي التي أضحت ملاذا لشبكات إجرامية منظمة تتخذ منها وسيلة للتضليل وخوض حملات عدائية مغرضة قصد زرع الفتنة بين أفراد الشعب الواحد».

وأوضحت أن كل هذه المستجدات والمخاطر «تلزم بلادنا مواجهتها والتصدي لها بكل الطرق والوسائل والتكيف مع تحديات المرحلة الراهنة من أجل حماية بلادنا وتوفير الأمن لشعبنا»، لافتة إلى أن ذلك «لن يتأتى إلا بوعي شعبنا وفضحه للخونة والمرتزقة ووقوفه في وجه كل الذين يسعون لضرب استقرار الجزائر وأمنها ووحدتها».

من جهة أخرى، تطرقت الافتتاحية إلى إشراف الفريق السعيد شنقريحة، خلال شهر ماي المنصرم وبداية الشهر الجاري، على ثلاثة تمارين تكتيكية بالذخيرة الحية «وعد 2021»، «الحسم 2021» و«سحق 2021»، في كل من النواحي العسكرية الثانية والثالثة والأولى على التوالي.

وقالت إن هذه التمارين الثلاثة التي تهدف إلى «مواصلة مسار تعزيز قدرات الجيش الوطني الشعبي من جميع الجوانب»، اتسمت الأعمال القتالية فيها بـ«احترافية عالية في جميع مراحلها ومستوى تكتيكي وعملياتي ممتاز، يعكس القدرات العالية للأطقم والقادة على كافة المستويات، خاصة ما تعلق بالاستغلال الأمثل للميدان والتنسيق المحكم بين مختلف الوحدات المشاركة والكفاءة العالية للإطارات في التحكم في مختلف منظومات والتجهيزات المستعملة».

وقالت، إن هذا الأمر حرص الفريق شنقريحة على تأكيده من خلال «مواصلة بناء قوة رادعة كفيلة بالتصدي لأي شكل من أشكال العدوان والغدر، من خلال مواصلة هذا النهج العلمي الحريص والطموح الذي يبقى شعاره الجاهزية العملياتية لمواجهة أي طارئ، خدمة للأهداف الموسومة التي تبقى جزءاً لا يتجزأ من الأهداف الكبري والاستراتيجية الصائبة المتبناة».

مؤسسة عسكرية جعلت من كفاحه كفاحا لها في سبيل تعزيز دولة القانون وإرساء قواعد مجتمع ديمقراطي، مؤسسة وفية لتعهداتها والتزاماتها، مؤسسة تستحق فعلا وعن جدارة أن تكون سليلة جيش التحرير الوطني».

وبهذا الصدد، ذكرت المجلة بتحذير رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي الفريق شنقريحة، خلال زيارته الأخيرة للناحية العسكرية الأولى، أولئك الذين يستهدفون التشويش على الانتخابات أو التأثير في مجرياتها، مؤكدا على أن «الشعب الجزائري قد أصبح أكثر وعيا ولا يمكن تغليطه أو دفعه إلى متاهات محفوفة بالمخاطر وسيتجند ضد كافة المخططات الخبيثة وسيقف كما عهدناه وقفة رجل واحد إلى جانب مؤسسات دولته وفي وجه كل المتربصين».

فضح للخونة والمرتزقة

وأشارت المجلة، إلى الأوضاع المتقلبة وغير المستقرة التي تعيشها دول الجوار وما تخلفه من «فوضى عارمة وجرائم مستفحلة وإرهاب يبحث مرة أخرى عن موضع قدم ومواقع جديدة وكذا التدخلات المباشرة وغير المباشرة لبعض

في إطار تعزيز التعاون بين البلدين

مجلس أعمال جزائري - بينيني

وقعت، أمس، الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة ونظيرتها البينينية، على بروتوكول اتفاق لإنشاء مجلس أعمال جزائري - بينيني، بحسب ما أفاد به بيان للغرفة.

يندرج هذا الاتفاق بين الجزائر والبينين ومواصلة المجهودات المبذولة، في إطار تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية، لاسيما في شقها المتعلق «بتفعيل مجالس الأعمال»، وفقا لنفس المصدر.

وحضر مراسم التوقيع التي جرت عبر تقنية التحاضر المرئي عن بعد، كل من المديرة العامة للغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، وهيبة بهلول، ورئيس غرفة التجارة والصناعة البينينية، أرنولد أكاكبو، وسفير الجزائر بأبوجا، حسين لاتلي، بالإضافة الى ممثلة وزارة التجارة، أحلام رحماني، وممثلة وزارة الخارجية، حياة منهاجي.

وخلال هذه المناسبة، «أعربت كل الأطراف المشاركة عن أمالها وارتياحها لما أحرزته الغرفتان من تقدم وارتقاء، بالإمضاء على هذا الاتفاق والذي يمثل اللبنة الصلبة لإرساء وتعزيز المبادلات الاقتصادية والتجارية بين شركات البلدين وبث، في نفس الوقت، أسس تعاون جديدة بين الجزائر والبينين»، بحسب البيان.

كما حث الطرفان على ضرورة تكثيف الاتصال والتشاور بين المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين والبينينيين والعمل على تنظيم معارض متخصصة لمنتجات البلدين في الجزائر وكوتونو، بالإضافة إلى التنسيق في اطار منطقة التبادل الحر الإفريقية، يضيف نفس المصدر.

حول النتائج المؤقتة للتشريعيات

المجلس الدستوري يذكّر بكيفيات تقديم الطعون

ذكّر المجلس الدستوري المترشحين والأحزاب السياسية المشاركة في انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني، بالشروط المطلوبة لتقديم الطعون في النتائج المؤقتة للانتخاب، طبقا لأحكام القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات والنظام المحدد لقواعد عمل المجلس الدستوري، بحسب ما أفاد به، أمس، بيان للمجلس.

أوضح البيان، أن المجلس الدستوري «بناء على الدستور، لاسيما المادتين 191 و224 منه، يذكر المترشحين والأحزاب السياسية المشاركة في انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني، بأنه طبقا لأحكام المادة 209 (الفقرتان 3 و4) من الأمر رقم 21-01 والمتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات والنظام المحدد لقواعد عمل المجلس الدستوري، يحق لهم الطعن في النتائج المؤقتة للانتخاب وفق شروط شكلية وأخرى موضوعية».

وتنص الشروط الشكلية على أنه «يجب أن يكون الطاعن مترشحا أو قائمة مترشحين أو حزبا سياسيا مشاركا في الانتخابات في الدائرة الانتخابية المعنية، وفي حالة تكليف الطاعنين من يمثلهم لإيداع الطعن، يشترط تحت طائلة التصريح برفض الطعن شكلا، أن يكون مودع الطعن حاملا لتفويض يؤهله لهذا الغرض".

كما يتعين أن «يقدم الطعن في شكل عريضة محررة باللغة العربية، يودعها الطاعن أو ممثله المؤهل قانونا، مباشرة لدى كتابة ضبط المجلس الدستوري خلال الثماني والأربعين (48) ساعة الموالية لإعلان النتائج المؤقتة من قبل السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات».

ويجب أن تتضمن عريضة الطعن «إسم ولقب وعنوان وتوقيع الطاعن، وإذا كان الطاعن حزبا سياسيا أو قائمة مترشحين، يجب ذكر تسمية الحزب، عنوان مقره أو تسمية القائمة وصفة مودع الطعن المفوض لإيداعه».

كما أوضح المجلس بخصوص الشروط الموضوعية لإيداع طلبات الطعن، أنه «يجب على الطاعن أن يعرض موضوع الطعن ويؤسّسه في شكل أوجه وحجج يرتكز عليها ويبيّنها في العريضة»، كما يتوجب عليه أن «يدعم طعنه بالوسائل والوثائق المؤيدة له».

ويمكن الاطلاع على موقع المجلس الدستوري على شبكة الأنترنت: www.conseil-constitutionnel.dz للحصول على مزيد من المعلومات.

مندوبية سلطة الانتخابات

30 تجاوزا خلال الحملة بوهران

سجلت المندوبية الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات لوهران، 30 تجاوزا خلال الحملة الانتخابية لتشريعيات 12 يونيو، بحسب ما علم، أمس، لدى هذه الهيئة.

أبرز المكلف بالإعلام بذات المندوبية الولائية، طيبي عيسى، في تصريح لوأج، أنه «تم خلال الحملة الانتخابية لتشريعيات 12 يونيو بولاية وهران، تنظيم 273 نشاط، منها 146 خاص بالأحزاب السياسية و102 للقوائم الحرة».

وأضاف، أن عدد التجاوزات المسجلة خلال هذه النشاطات قدر بنحو 30 تجاوزا، منها 12 تخص الملصقات العشوائية و13 متعلقة بعدم احترام البروتوكول الصحي خلال التجمعات الشعبية، مما استلزم تدخل مندوبي السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات وتوجيه 3 إعذارات بتوقيف وإلغاء التجمع.

وعلى إثر تسجيل هذه التجاوزات، وجهت المندوبية الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات إنذارات في حق المترشحين، بينما تم، أمس الأربعاء، إخطار وكيل الجمهورية بشأن 12 تجاوزا، كما أشير إليه.

من 11 إلى 13 جوان

تأجيل كل التظاهرات الرياضية

أعلنت وزارة الشباب والرياضة، أمس، عن تأجيل كل التظاهرات الرياضية، المقررة من 11إ 13 جوان وبكل ولايات القطر الوطني، بسبب إجراء الانتخابات التشريعية يوم السبت 12 جوان.

أوضح بيان الوزارة، أن «هذا التأجيل، يأتي طبقا لقرار 2 جوان 2021 لوزارة الداخلية والجماعات المحلية وتهيئة الإقليم».

وبهذا القرار، تؤجل كل المنافسات الرياضية المبرمجة نهاية الأسبوع إلى تاريخ لاحق.

...ومخطط لضمان خدمة توزيع الكهرباء

سطرت الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز (سونلغاز)، مخططا خاصا خلال الفترة الممتدة من 12 جوان إلى غاية نهاية الشهر، تزامنا مع الانتخابات التشريعية وامتحانات نهاية السنة الدراسية، بهدف «ضمان نوعية واستمرارية خدمة توزيع الطاقة الكهربائية»، بحسب ما افاد به، أمس، بيان لهذه المؤسسة.

أوضح نفس المصدر، أن الشركة سطرت «مخططا خاصا يتضمن تدابير وإجراءات استثنائية، خلال الفترة الممتدة من 12 يونيو إلى غاية نهاية الشهر، والتي تتزامن مع إجراء الانتخابات التشريعية وامتحانات نهاية السنة الدراسية (امتحاني شهادة التعليم المتوسط والبكالوريا) بهدف ضمان نوعية واستمرارية خدمة توزيع الطاقة الكهربائية».

ويشمل المخطط المسطر لهذا الغرض، «تقوية برنامج المناوبة وتسخير وتجنيد الفرق التقنية على مستوى كل المقاطعات التقنية للكهرباء على المستوى الوطني والبالغ عددها 226 مقاطعة، وكذا فرق التدخلات الصغيرة على مستوى 378 وكالة تجارية وكذا تدعيمها بالموارد البشرية والمادية لضمان التدخل الفوري والفعال في حالة حدوث أي طارئ».

يتضمنها قانون الانتخابات

تسليط الضوء على الأحكام الجزائية

شكل موضوع «تطبيق الأحكام الجزائية التي جاء بها القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات»، محور ندوة صحفية نظمت، أمس، بمقر مجلس قضاء سعيدة.

أشار قضاة ووكلاء جمهورية، أن تطبيق الأحكام الجزائية التي وردت في مواد هذا القانون المتعلق بنظام الانتخابات، يهدف أساسا إلى ردع المخالفات المتعلقة بسير العملية الانتخابية وضمان نزاهة هذه الأخيرة.

وفي هذا الصدد، أوضح النائب العام المساعد الأول لدى ذات المجلس القضائي، شريف إبراهيم، أن العقوبات التي وردت في المواد من 276 إلى 312 من ذات القانون العضوي المتعلق بالانتخابات، تعالج قضايا متعلقة بالتجاوزات التي تطال العملية الانتخابية، حيث تصل عقوبتها إلى 20 سنة سجنا نافذا.

وأضاف، أن هذه العقوبات تطبق أحكامها على الناخبين والمترشحين والأعوان المسخَّرين في الانتخابات الذين يرتكبون أفعالا مسيئة لسير العملية الانتخابية.

من جهته، أشار وكيل الجمهورية لدى محكمة سعيدة، شايب الراس عبد القادر، إلى بعض الأفعال التي يعاقب عليها هذا القانون، منها التحايل ومنح المزايا والهبات وكذا الوعود التي تؤثر على سيرورة الاقتراع.

ولفت إلى أن عقوبات تصل إلى 20 سنة سجنا نافذا ضد كل من يقوم يوم الاقتراع بإتلاف أو نزع صندوق الاقتراع أو الإخلال بسير الانتخابات.

كنفدرالية أرباب العمل:

البرنامج الاقتصادي الحالي يقترح حلولا

أكدت الكنفدرالية الوطنية لأرباب العمل الجزائريين، أمس، في إعلان لها، أن برنامج الإصلاح الاقتصادي ساري المفعول يقترح حلولا من شأنها إعطاء دفع جديد للبلاد، داعية إلى تعبئة الكفاءات من أجل تعزيز قدرات الإنتاج والسلم الاجتماعي.

وأشارت المنظمة في إعلان لها حول الوضعية العامة للبلاد، أن «برنامج الإصلاح ساري المفعول توصل إلى حلول من شأنها إعطاء دفع جديد للبلاد، رغم الصعوبات والعراقيل التي تحول دون استغلال البلاد لكفاءاتها».

ولذلك، شددت الكنفدرالية على حاجة البلاد الملحة إلى «تعبئة كفاءاتها من أجل التخمين في سياسة اقتصادية واجتماعية جديدة لتعزيز قدرات الإنتاج والسلم الاجتماعي».

وأضاف ذات المصدر، أن «الاختيار القائم على أعلى مستويات الدولة والقاضي بإقحام الشباب في الحياة العمومية والسياسية»، قد ترجمه «التحمّس لإجراء تشريعيات مسبقة»، مشيرا إلى أن «المشاركة الفعلية للشباب في بلد لا يتعدى عمر غالبية سكانه (70٪) 30 سنة، أمرا ضروريا لتجديد النخب السياسية والبرلمانية».

ووصفت المنظمة المهمة التي اضطلع بها رئيس الجمهورية منذ توليه سدة الحكم «بقناعة وعزم من أجل إعادة بعث الأمل لكل الجزائريين والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين»، بمهمة صعبة المنال، لاسيما بعد 20 سنة من التهاون.

الحوار الاجتماعي في قلب السياسات العامة

أكدت المنظمة، أن «خارطة الطريق التي تم التوصل إليها توضح أن جزائر اليوم بحاجة إلى إعادة تحديد مطلقة للمشروع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للجمهورية الجديدة. ثم إن الخيار الاستراتيجي للسلطات العليا يؤكد بوضوح، أن السنوات القادمة من شأنها أن تكون حاسمة لتصحيح اختلالات مؤسسات الدولة، لاسيما تلك المكلفة بالتنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعي».

وحتى «نتمكن من قطع دابر الحتمية والاستفادة من عوامل الاستثمار والإنتاج في البلاد»، دعت إلى «ضرورة ظهور نموذج تنموي شامل وجديد يكون محل تشاور وتوافق، حيث تتبوأ الكنفدرالية مكانتها وتضطلع بمسؤولياتها بصفتها مستحدثة الثروة ومناصب الشغل».

وتعول ذات المنظمة على إشراك منظمات أرباب العمل في إعداد السياسات العامة، معتبرة في هذا الشأن أنه «ينبغي للحوار الاجتماعي أن يكون في قلب السياسات العامة الواجب تنفيذها».

الشعب
يومية وطنية إخبارية تصدر عن المؤسسة العمومية الاقتصادية (شركة ذات أسهم)
رأس مالها الاجتماعي: 00. 000.000. 200 دج
39 شارع الشهداء الجزائر
البريد الإلكتروني: contact@echaab.dz /الموقع الإلكتروني: www.echaab.dz
التحرير
التحرير: 87 91 46 023
الفاكس: 79 91 46 023
أمانة المديرية العامة
الهاتف: 80 4691 023
الفاكس: 77 4691 023
الرئيس المدير العام
مسؤول النشر
مصطفى هميسي
رئيس التحرير
سعيد بن عياد
■ ملاحظة:
المقالات والوثائق التي ترسل أوتسلم للجريدة لا ترد إلى أصحابها نشرت أو لم تنشر ولا مجال لمطالبة الجريدة بها

لإعلاناتكم اتصلوا بالقسم التجاري: تلفاكس: 73.60.59 (021)
السرعة والجودة

المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار
1 شارع باستور - الجزائر
الهاتف: ....73.71.28(021)
(021)73.76.78
(021)73.30.43
الفاكس: ...73.95.59(021)
تطبع بالمؤسسات التالية: الوسط: مطبعة S.I.A الغرب: شركة الطباعة S.I.O الشرق: شركة الطباعة S.I.E الجنوب: S.I.A مطبعة ورقلة مطبعة بشار: S.I.A

استقبل نائبي رئيس المجلس الرئاسي

الرئيس تبون يؤكد الدعم اللامحدود للإخوة الليبيين

استقبل رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، أمس، عبد الله اللافي وموسى الكوني، نائبي رئيس المجلس الرئاسي الليبي، بحسب ما أفاد به بيان لرئاسة الجمهورية.

جاء في البيان: «استقبل، أمس، رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، السيدين عبد الله اللافي وموسى الكوني، نائبي رئيس المجلس الرئاسي الليبي اللذين يؤديان زيارة للجزائر على رأس وفد هام».

وبحسب ذات المصدر، شكل اللقاء «فرصة لاستعراض آخر تطورات الشأن الليبي، لاسيما تسيير المرحلة الانتقالية وفق خارطة الطريق المتفق عليها».

وأكد السيد الرئيس بالمناسبة، «دعم الجزائر اللامحدود للإخوة الليبيين في إعادة بناء الدولة الليبية بما يحفظ سيادتها ووحدتها»، مجددا «استعداد الجزائر لاحتضان لقاءات المصالحة الوطنية، استجابة لطلب الأشقاء الليبيين».

من جهتهم، «شكر أعضاء الوفد الليبي رئيس الجمهورية على موقف الجزائر واستعدادها الدائم لتقديم يد العون للشعب الليبي الشقيق».

جراد يستقبل نائبي رئيس المجلس الرئاسي الليبي

استقبل الوزير الأول عبد العزيز جراد، أمس، بمطار هواري بومدين الدولي، موسى الكوني وعبد الله اللافي، نائبي رئيس المجلس الرئاسي الليبي، بحسب ما جاء في بيان للوزارة الأولى.

وجاء في البيان: «الوزير الأول، السيد عبد العزيز جراد، استقبل، أمس، بمطار هواري بومدين الدولي، نائبي رئيس المجلس الرئاسي الليبي، السيد موسى الكوني والسيد عبد الله اللافي، اللذين يؤديان يومي 09 و10 جوان الجاري زيارة رسمية إلى الجزائر».

وحضر مراسم الاستقبال كلٌ من وزير الشؤون الخارجية صبري بوقدوم، ووزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية كمال بلجود، يضيف ذات البيان.

الكوني وعبد الله اللافي يترحمان على أرواح شهداء الثورة

ترحم نائبا رئيس المجلس الرئاسي الليبي، موسى الكوني وعبد الله اللافي، أمس، بمقام الشهيد برياض الفتح، بالجزائر العاصمة، على أرواح شهداء الثورة التحريرية المباركة، أين وضعا إكليلا من الزهور.

وقام موسى الكوني وعبد الله اللافي، بالمناسبة، بزيارة المتحف الوطني للمجاهد، للاطلاع على تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية، أين وقعا على السجل الذهبي للمتحف، ورافقهما خلال الزيارة والي الجزائر العاصمة يوسف شرفة.

في اجتماع لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفارقة

رئيس الجمهورية يدعو للتصدي لمخلفات التغيّر المناخي

دعا رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، الثلاثاء، إلى الإسراع بإرساء إجراءات تفعيل صندوق دعم تدابير التصدي للمخلفات السلبية للتغير المناخي، الذي اعتمده مجلس السلم والأمن، بناء على اقتراح الجزائر، مناشدا الدول المتقدمة بالوفاء بالتزاماتها للحد من تدهور المناخ.

في خطاب ألقاه في اجتماع لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفارقة حول تغير المناخ، نظم عبر تقنية التحاضر عن بُعد، أكد الرئيس تبون على «ضرورة الإسراع بإرساء القواعد والإجراءات الكفيلة بتفعيل عمل هذا الصندوق الذي يمكن أن يشكل أداة ناجعة لمساندة المجهودات التي تبذلها إفريقيا على الصعيدين الوطني والقاري، خاصة في مجال التكيّف وتطوير الطاقات المتجددة».

وشدد رئيس الجمهورية في هذا الإطار، على وجوب «الامتثال العادل والمتوازن» لبنود اتفاق باريس، مؤكدا على الدور الذي يجب ان تضطلع به الدول المتقدمة لبلوغ الأهداف المسطرة فيه مع الأخذ بعين الحسبان مسؤوليتها التاريخية في تدهور المناخ.

ويشمل هذا الدور، يتابع الرئيس تبون، «ضرورة الوفاء بالتزاماتها في الشق الفني والمالي وخاصة الالتزام بما لا يقل عن 100 مليار دولار سنويا لمساندة النشاطات والإجراءات التي تتخذها الدول النامية».

وذكر الدول المتقدمة في نفس السياق، بـ«التزاماتها التي لم تستوف بعد في إطار الفترة الثانية لبروتوكول كيوتو»، معتبرا أنه «لا يمكن إغفال الأولوية التي يجب ان تحظى بها تدابير التكيف مع المخلفات السلبية لتغير المناخ، بالنظر الى حجم هذه المخلفات على البلدان الإفريقية».

ويقتضي هذا «الاعتراف بالجهود التي تقوم بها بلداننا في هذا النطاق والمطالبة بالدعم المالي والفني الضروريين»، يتابع الرئيس تبون.

واعتبر البيان الوزاري المصادق عليه في إطار الدورة الاستثنائية الثامنة لمؤتمر الوزراء الأفارقة «مرجعا أساسيا» ينبغي الاستناد عليه، مع الأخذ بعين الاعتبار عددا من المسائل ذات الأهمية وعلى رأسها الحرص على مواصلة المفاوضات بالاعتماد على الطرق المعهودة.

ضرورة عقد مؤتمر الوزراء الأفارقة حضوريا

وبما أن وسائل التحاضر عن بعد لن تمكن من تحقيق الإجماع حول المسائل العالقة، أكد رئيس الجمهورية على ضرورة عقد مؤتمر الوزراء الأفارقة بـ«صفة حضورية»حال توفر الشروط الصحية التي تسمح للوفود بالمشاركة في المفاوضات.

كما أكد على الاحتياجات والظروف الخاصة للدول الإفريقية فيما يخص جهود الحد من أثار تغير المناخ دون إغفال تلك التي خلفتها جائحة كورونا من تقليص الموارد المالية المخصصة لدعم الاجراءات المتخذة للتخفيف من تبعات تغير المناخ.

واعتبر أنه من الأهمية بمكان العمل على إبقاء المفاوضات على مستوى الاتفاقية- الاطار لتغير المناخ، باعتبارها المنتدى الوحيد والأساسي الكفيل بإيجاد الحلول المواتية للتصدي لظاهرة تغير المناخ ومخلفاتها السلبية، مذكرا بالمبادئ الأساسية التي يستند عليها الإطار القانوني الدولي حول تغير المناخ والمتجسدة في الاتفاقية- الإطار واتفاق باريس.

ومن بين هذه المبادئ، خص الرئيس تبون بالذكر مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة للدول وكذلك القدرات الوطنية المختلفة، معربا عن أمله في ان تفضي نقاشات اجتماع لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفارقة إلى «نتائج عملية ومواقف موحدة» في إطار التحضير للمؤتمر 26 للاتفاقية- الإطار للأمم المتحدة حول تغير المناخ المرتقبة في نوفمبر القادم بغلاسكو (المملكة المتحدة).

وبالمناسبة، هنأ تبون رئيس جنوب رفريقيا، سيريل رامافوزا، على «نشاطه الدائم وسعيه الدؤوب لتوحيد مواقف الدول الافريقية المتعلقة بالمسائل المصيرية لقارتنا على غرار ملف المناخ».

مجلس الشورى للاتحاد المغاربي:

الجزائر مؤهلة لقيادة المصالحة الوطنية في ليبيا

قال الأمين العام لمجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي، سعيد مقدم، أمس الأربعاء، إن الجزائر مؤهلة أكثر من غيرها، لقيادة ودعم المصالحة الوطنية في ليبيا، داعيا إلى «تكثيف وتيرة التعاون بين البلدين الشقيقين بما يرقى إلى ما يشكلانه من عمق استراتيجي للمنطقة المغاربية».

أكد سعيد مقدم في تصريح لـ(واج)، أن الجزائر حريصة على استتباب الأمن والاستقرار في الجارة ليبيا، ما يجعلها مؤهلة «لقيادة ودعم المصالحة الوطنية فيها»، وهذا باعتراف رئيس حكومة الوحدة الليبية، عبد الحميد الدبيبة، خلال زيارته للجزائر، نهاية الشهر الماضي، واستقباله من طرف رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون.

وأضاف الأمين العام، أن الجزائر لها «تجربة وخبرة وحنكة ودبلوماسية»، كما أنها لها «تجربة رائدة في مجال المصالحة الوطنية»، ما يؤهلها أكثر من غيرها لقيادة قاطرة المصالحة الوطنية في ليبيا، خاصة وأنها كانت تناضل طيلة الأزمة الليبية، للحفاظ على وحدة الإراضي الليبية وصيانة سيادتها.

ودعا مقدم إلى ضرورة تكثيف وتيرة التعاون بين البلدين الجارين، لاسيما في المجال الأمني، لمجابهة مختلف التحديات، وكذا لتنمية التعاون الاقتصادي والتجاري من خلال بناء شراكة متوازنة ترقى إلى ما يشكلانه من عمق استراتيجي للمنطقة المغاربية، والقارة الإفريقية والعالم العربي ككل.

ويرى الأمين العام لمجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي، أنه على الرغم من توصل ليبيا في الآونة الأخيرة، وفق مخرجات ندوة برلين السياسية والعسكرية، وما تلاها من أجندات تطبيقية إلى تكوين سلطة تنفيذية واحدة، تتألف من مجلس رئاسي وحكومة وحدة وطنية، ببرنامج زمني محدد المعالم، فإن البحث عن أنجع السبل لضمان استقرار ليبيا وطرد المرتزقة الأجانب من أراضيها «لايزال متواصلا». ما يفرض على حكومة الوحدة الوطنية الليبية، بحسبه، تكثيف الجهود للتصدي وبحزم لمختلف التجاوزات التي تمس بمظاهر الأمن والسلم والاستقرار، وتوفير كافة الشروط الملائمة لتنظيم الانتخابات المقررة في نهاية العام الجاري، لإضفاء الشرعية على المؤسسات التمثيلية والسلطة ككل بعدما غاب القانون واختفت مظاهر مؤسسات الدولة وساد منطق القوة وانتشار المليشيات الأجنبية. وفي هذا السياق، يضيف، تندرج دعوة ألمانيا من جديد، لعقد ندوة ثانية ببرلين يوم 23 جوان الجاري وبرعاية أممية، وغايتها مرافقة السلطة الانتقالية ودفع عملية السلام وتحقيق المصالحة الشاملة بين الفرقاء، والذهاب إلى انتخابات ديمقراطية ونزيهة في موعدها ودون إقصاء أو تهميش.

ويعتبر الأمين العام لمجلس الشورى للاتحاد المغاربي، «مؤتمر برلين 2 محطة جديدة، تعلق عليها أمال كبيرة في إحداث التحول المنشود والحاسم في عملية الاستقرار السياسي، ولاسيما إخراج المرتزقة الأجانب من الأراضي الليبية». وتابع يقول، «مسعى ألمانيا يتسم بالحيادية والجدية، فبرلين لم تتورط في الأزمة الليبية، فهي كدولة مضيفة، يقول، «تحظى باحترام الجميع»، الأمر الذي سيساعد على إنجاح هذه الجولة الجديدة، وتمكين الشعب الليبي من بناء دولة ديمقراطية تبسط فيها مؤسسات الدولة سيادتها على كامل الأراضي الليبية في كنف السلم والأمن. وشدد ذات المسؤول، أن ليبيا مطالبة في سياق المصالحة الوطنية، «بتغليب لغة الحوار والمصالحة والتسامح وتجنب الكراهية والإقصاء والتهميش ولغة السلاح ومنطق الغالب والمغلوب»، مشيرا إلى أن هذه المسؤولية يتحملها الجميع.

كما إشار الى أن محبي السلام والأمن والاستقرار لليبيا يتابعون باهتمام بالغ، المشهد الليبي السياسي والعسكري والاجتماعي في هذه المرحلة الدقيقة التي تمر بها ليبيا بعد مخرجات مؤتمر برلين الأول، وما تبعته من لقاءات واجتماعات هامة كمؤتمر جنيف وخطوات المجلس الرئاسي والعقبات التي واجهت مهامه وما تقوم به السلطة الوطنية المؤقتة اليوم، وما يتمخض عن مخرجات من ندوة برلين المقبلة.

وختم مقدم بالتأكيد على أن ليبيا قادرة في هذه الفترة العصيبة على إصلاح شؤونها بسواعد أبنائها البررة، وبدعم ومرافقة كافة البلدان والأطراف المحبة للسلام، لاسيما دول الجوار.

بفضاء الساحل الصحراوي

وزارة الدفاع تنظم ملتقى حول الجريمة العابرة للأوطان

نظم المعهد العسكري للوثائق والتقويم والإستقبالية لوزارة الدفاع الوطني، أمس، بالجزائر العاصمة، ملتقى بعنوان: «الجريمة العابرة للأوطان في فضاء الساحل الصحراوي: من أجل أية استراتيجية احتواء؟»، بحسب ما أفاد به بيان للوزارة.

أوضح ذات المصدر، أن «المعهد الوطني للوثائق والتقويم والإستقبالية لوزارة الدفاع الوطني نظم، يوم الأربعاء 09 جوان 2021، بالنادي الوطني للجيش ببني مسوس، ملتقى بعنوان الجريمة العابرة للأوطان في فضاء الساحل الصحراوي: من أجل أية استراتيجية احتواء؟».

وأشرف على مراسم افتتاح أشغال هذا الملتقى – يضيف نفس المصدر – اللواء محمد قايدي، رئيس دائرة الاستعمال والتحضير لأركان الجيش الوطني الشعبي، ونشطه نخبة من الأساتذة والخبراء سلطوا الضوء على «ظاهرة الجريمة العابرة للأوطان في فضاء الساحل الصحراوي، العوامل المسببة لهذه الآفة، وكذا انعكاساتها المباشرة على بلدان المنطقة، بغية تحديد استراتيجية احتوائها في فضاء جيوسياسي متميز بعدم الاستقرار، وهذا بحضور مختصين من الأسلاك الأمنية والملحقين العسكريين المعتمدين بالجزائر».

بن بوزيد يستعرض سبل مرافقة الشعب الصحراوي

استعرض وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات عبد الرحمان بن بوزيد، أمس، مع وزيرة الصحة العمومية للجمهورية الصحراوية، خيرة بلاهي، سبل مرافقة الشعب الصحراوي في مجال الصحة، لا سيما في ظل جائحة كورونا (كوفيد-19).

وأوضح الوزير، في تصريح لوأج، عقب استقباله لوفد من وزارة الصحة الصحراوية بحضور السفير الصحراوي بالجزائر، عبد القادر طالب عمر، أن هذه المحادثات تناولت «عدة مواضيع تتعلق بالوضع الصحي للصحراويين في المخيمات وتقديم الدعم لهم لمواجهة جائحة كورونا».

وأبرز بالمناسبة، «دعم الجزائر الدائم للشعب الصحراوي في جميع المجالات، لا سيما في جانب المتابعة الصحية، مؤكدا أن «أبواب المستشفيات الجزائرية مفتوحة لاستقبال الصحراويين الراغبين في العلاج في جميع التخصصات».

الدولة تخصص 530 مليار دج في 2021 للحد من تأثير الأزمة الصحية

أكدت وزارة المالية، أمس، في بيان لها، أن الدولة منحت تخصيصات مالية لحساب السنة المالية 2021 تقدر بـ530 مليار دج، في إطار الحد من أثار الأزمة الصحية كوفيد-19.

وأوضح ذات المصدر، أنه علاوة على التحويلات الاجتماعية، سيما مختلف عمليات الدعم، قامت الدولة بتعزيز التغطية الاجتماعية والصحية، حيث وفرت لحساب السنة المالية 2021 تخصيصات مالية من أجل دعم خسائر مداخيل العائلات وانخفاض نشاط المؤسسات والمهن الحرة.

وتابع البيان، أن ذلك تم من خلال إجراءات مالية تتعلق بتأجيل عمليات الدفع المستحقة لتسديد القروض والفوائد وكذا دفع الضرائب.

أما فيما يخص الإجراءات التي اتخذتها السلطات العمومية من اجل الحد من اثار الأزمة على المؤسسات الاقتصادية والتجارية، فقد ذكرت الوزارة، أنه علاوة على الإجراءات الجبائية التي يمتد سريانها الى غاية يونيو 2021، فإن سنة 2020 و2021 قد تميزت بتعبئة كبيرة للمؤسسات والهيئات المالية العمومية من اجل تقديم المساعدة للمتعاملين الاقتصاديين والمستغلين والمستثمرين والصناعيين الذين تعرضوا لصعوبات كبيرة في مواصلة نشاطهم بسبب الآثار السلبية لوباء كوفيد-19.

كلام آخر

حضن الوطن

■ سعيد بن عياد

يتطلع الشعب الليبي لإدراك برّ الأمان وإنهاء ما خلفته الأزمة الأمنية والسياسية بتوافق شامل بدأت ترتسم معالمه في الآونة الأخيرة، أمر يتطلب تضافر جهود الإخوة الفرقاء لإنجاز الوثبة الأخيرة عبر استكمال المسار السياسي من بوابة الانتخابات المترقبة نهاية السنة الجارية.

غير أن هناك أطراف إقليمية ومن ورائها قوى نافذة، بعضها متورط في اندلاع الأزمة قبل حوالي عشر سنوات، تتحين الفرصة لإعاقة تقدم عجلة الحل السياسي الذي يترقب الليبيون نتائجه، أملا في استرجاع الاستقرار التام واستئناف وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن ورائها مواكبة التطور التكنولوجي، بما يفتح المجال واسعا أمام الكفاءات في مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا.

لماذا يسعى البعض إلى ترحيل الملف، في وقت يجد فيه الأطراف المعنية الأرضية الملائمة في الجزائر لصياغة ورقة طريق الخروج من النفق، يصيغها الليبيون في كنف الهدوء والطمأنينة، محاطين بكل الشروط المطلوبة لتجسيد التطلعات المشروعة، بحيث تكون الإرادة حرة وسيّدة لا يمكن التأثير عليها بأي شكل من الأشكال، انطلاقا من قناعات الجزائر بإرادة الشعوب ورفض مبدئي للتدخل في شؤون الغير.

لقد طال أمد الأزمة ولم يعد بمقدور الشعب الليبي تحمل مزيد من التداعيات ومن ثمة يستعجل الحل للانتقال من وضع اللاإستقرار بكل ما يعنيه من خطر على الأمن والوحدة إلى وضع أفضل يفتح آفاقا عريضة أمام الأجيال الجديدة المتمسكة بماضيها ووحدة أراضيها وأيضا حقوقها في التنمية بمفهومها الشامل، بحيث يتم توظيف ثروات البلد لصالح الشعب الليبي الذي يأبى أن يكون تحت أية وصاية أو نفوذ.

من هذا المنطلق، فإن ما يحاك حول القضية من جهات إقليمية يزعجها موقف الجزائر المرافق للحل الدبلوماسي للأزمة في البلد الجار والشقيق، يعكس مدى الأنانية في التعاطي مع وضع بدأ يجد طريقه للحل ويجب أن يستكمل حلقات الخروج من النفق، بعيدا عن الوقوع في مخططات ترحيل ملف الأزمة التي وجدت معالم انفراجها على مستوى محور الجزائر- برلين، كل اتجاه خارجه يكون مضيعة للوقت وتبديدا للجهد.

لقد اطمأنّ الأشقاء الليبيون للمناخ الذي توفره الجزائر وكل الضمانات لإتمام تعافيهم من تداعيات تدخلات أجنبية تزيد من مضاعفات الأزمة وتعيق شفاء جرح لم يكن ليستمر نزيفه كل هذه السنوات بكلفة لا يقدرها سوى من اكتووا بحرب ملعونة لم يعد لها مبرر اليوم وقد لاح في الأفق بصيص أمل يعيد كل الليبيين إلى حضن الوطن.

استكمال بناء المسار الديمقراطي

الانتخابات ستكرس حرية اختيار الشعب وشرعية المؤسسات

يضع الجزائريون، يوم السبت 12 جوان 2021، لبنة أخرى من لبنات بناء المسار الديمقراطي، باختيار، بكل حرية وسيادة، من يمثلهم في المجلس الشعبي الوطني (الغرفة السفلى للبرلمان)، في انتخابات ستضفي شرعية على المؤسسة التشريعية التي ستنبثق عنها حكومة أو وزارة أولى تتولى تسيير الشؤون التنفيذية لفترة تتميز ببروز عدة تحديات داخلية وخارجية، أهمها ضمان استقرار المؤسسات السياسية والدستورية وسيرها بما يجسد طموح الشعب، وثانيا استكمال الإصلاحات الاقتصادية لبناء اقتصاد منتج يمتص صدمة الأزمة الصحية والنفطية.

زهراء.ب

يسدل الستار على العملية الانتخابية الخاصة بتجديد أعضاء المجلس الشعبي الوطني، يوم السبت 12 جوان الجاري، بتنظيم الاقتراع العام والمباشر وتأدية أكثر من 24 مليون جزائري واجبهم الانتخابي عبر مكاتب الاقتراع الموزعة عبر التراب الوطني وفي المهجر، التي تشرف عليها، لأول مرة، السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات من بدايتها إلى نهايتها، وتضطلع بمهمة الحرص على إجرائها بكل شفافية ونزاهة، وتمنع كل أشكال التزوير.

تعميق الممارسة الديمقراطية

الانتخابات التشريعية هذه ستكون مغايرة عن سابقاتها، فهي تأتي بعد تعديل دستوري بادر به رئيس الجمهورية، يرمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف السياسية، خاصة في الباب المتعلق بتنظيم السلطات، الذي كرس العديد من الأحكام والمبادئ الدستورية من شأنها تعميق الممارسة الديمقراطية، ضمان سير المؤسسات وتكريس مبدإ التداول على السلطة، وهي أحكام يعتبرها أستاذ القانون العام بجامعة معسكر، حاج مختار بوداعة، في تصريح لـ«الشعب ويكاند"، "مكاسب مهمة جدا ستجعل الديمقراطية في الجزائر تضاهي الديمقراطية الموجودة في الدول الأوروبية، بحيث ستكرس حرية اختيار الشعب وشرعية المؤسسات على جميع المستويات، عن طريق اقتراع عام ومباشر يختار فيها الشعب ممثليه في المجالس المنتخبة، من بينها المجلس الشعبي الوطني، وأيضا أصبح من خلال هذا النظام الانتخابي والتعديل الدستوري ينبثق عن الأغلبية البرلمانية الحكومة التي تسير دواليب أو الشؤون التنفيذية وهذا يتجسد من خلال أحكام المواد 103 وما يليها من الدستور".

الدستور الجزائري كان واضحا في هذه المسألة، فإذا ترتب على الانتخابات التشريعية (المجلس الشعبي الوطني بالتحديد) وجود أغلبية حزبية أو ائتلاف تحصّل على الأغلبية وكان هذا الائتلاف أو التشكيلة السياسية متوافقة مع برنامج رئيس الجمهورية، في هذه الحالة رئيس الجمهورية سيعين وزيرا أول يكلف بإعداد ما يسمى مخطط عمل الحكومة وسمي هكذا، لأنه عبارة عن تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية.

أما إذا أفرزت نتائج الانتخابات التشريعية، وفقا للإرادة الحرة والسيدة للشعب الجزائري وللناخبين والناخبات، ائتلافا حزبيا أو حزبا حصل على الأغلبية وهو يخالف ويعارض برنامج رئيس الجمهورية، فإن رئيس الجمهورية سيلتزم بتطبيق الدستور ويعين رئيسا للحكومة، يكلف بتنفيذ برنامج الأغلبية البرلمانية.

ويرى الأستاذ بوداعة، أنه بهذه الأحكام الدستورية نكون قد وصلنا إلى "قمة الممارسة الديمقراطية واحترام حرية الشعب، ويبقى لرئيس الجمهورية السلطات الدستورية المنصوص عليها في الدستور المتمثلة في الدفاع الوطني والسياسة الخارجية، بالإضافة إلى صلاحياته الدستورية المنصوص عليها في الباب المتعلق بالسلطة التنفيذية".

ويطمئن الأستاذ بوداعة الناخبين، بعدم وجود تعارض ما بين رئيس الجمهورية أو رئيس الحكومة في حال وجود أغلبية برلمانية لا تتماشى مع برنامج الرئيس، "لأن الدستور الجديد جاء بضمانات مهمة جدا، من شأنها أن تضبط عمل المؤسسات الدستورية وتمنع التصادم بينها، هذا الضمان الأساسي هو المحكمة الدستورية التي لديها صلاحيات واسعة لا تقتصر على ضمان احترام الدستور والرقابة على دستورية القوانين فقط وإنما تمتد لتشمل عملية الفصل في المنازعات بين جميع المؤسسات الدستورية وبالتالي تضمن استقرار المؤسسات الدستورية".

مبادئ للشفافية ونزاهة العملية الانتخابية

تكرس القواعد الدستورية التي جاءت في التعديل الأخير للدستور، الممارسة الديمقراطية وتضمن شرعية المؤسسات واحترام المبدأ السيد لاختيار الشعب الجزائري. وعلى هذا الأساس، ستكون كلمة الفصل للشعب الجزائري يوم 12 جوان، في انتخابات تكتسي أهمية قصوى وبالغة، لأنها تأتي بعد تعديل دستوري أتى بمبدإ التداول على السلطة، بحيث لا تتجاوز العهدة الرئاسية أو البرلمانية عهدتين كأقصى تقدير وهذا يعتبره الأستاذ بوداعة "مكسبا ديمقراطيا مهما وأصبح من الثوابت الموجودة في الدستور بموجب المادة 223".

كما أن التعديل الدستوري منح صلاحيات واسعة للسلطة التشريعية، لا يمكن لأحد أن ينكرها، يقول بوداعة، فقد أصبح البرلمان يشرع تقريبا حسب المادة 139 في 50 مجالا بين القوانين العادية والعضوية، ويشرع في 15 مجالا متعلقا بالجانب الاقتصادي، من بينها قوانين المالية، المصرفية، البنكية، السياسة النقدية، الصفقات العمومية؛ بمعنى سيكون للمجلس تدخل كبير في التشريعات الخاصة بالجانب الاقتصادي وهذا يمنحه صلاحيات واسعة في الرقابة على عمل الحكومة التي ستأتي من رحم البرلمان بالتحديد من الأغلبية البرلمانية، سواء كانت موالية للرئيس أو معارضة".

كما تكتسي هذه الانتخابات أهمية كبيرة، لأنها تنظم بموجب قانون انتخابات كرس العديد من مبادئ شفافية ونزاهة العملية الانتخابية، ومنح صلاحيات واسعة للسلطة المستقلة للانتخابات في التنظيم والرقابة على العملية الانتخابية من بدايتها إلى نهايتها، وأبعد المال الفاسد عن السياسة، وكرس نظام الانتخابات الجديد الديمقراطية في أقصى صورها، لأن الناخب يختار من بين القوائم التي يراها مؤهلة وداخل القائمة يختار الأشخاص الذين يراهم مؤهلين لتبوإ منصب النائب، وهذه "قمة الممارسة الديمقراطية" في نظر الأستاذ بوداعة، لأن القائمة المفتوحة قضت على تدخل المال الفاسد وعلى ما يسمى شراء رؤساء القوائم وبالتالي أضحت العملية السياسية تكتسي الشفافية والوضوح وإبعاد المال الفاسد، اعتماد الرقابة المالية على الحملة الانتخابية ثم رقابة القضاء الإداري على مراحل العملية الانتخابية، رقابة المجلس الدستوري على نتائج العملية الانتخابية وأيضا الأحكام التي ساهمت في دخول الشباب المعترك الانتخابي والسياسي وهذا رآه الجميع في قوائم المترشحين، بحيث دخل عدد معتبر من الشباب المنافسة الانتخابية وهذا بفضل الأحكام القانونية التي نصت على أنه يجب أن يكون ثلث القائمة سنهم أقل من 40 سنة.

وتأتي هذه الانتخابات، يقول الأستاذ بوداعة، في ظل تحديات تنتظر البرلمان المقبل أو الحكومة التي تنبثق عن هذه الانتخابات، أولها ضمان استقرار المؤسسات السياسية والدستورية وضمان سيرها بما يجسد طموح الشعب، وثانيا تحدي الجانب الاقتصادي، بحيث يفرض الوضع المترتب عن الأزمتين الصحية والنفطية، الذهاب إلى إصلاحات اقتصادية جذرية حتى نبني اقتصادا منتجا يجابه تداعياتهما.

تحقيق العتبة إضفاء الشرعية اللازمة

لأول مرة يصعب التكهن بنتيجة الانتخابات، وتحديد معالم الخريطة السياسية للبرلمان المقبل. فهذه الانتخابات مختلفة عن سابقاتها، تأتي بعد حراك شعبي ومشاركة قوية للشباب وقوائم كثيرة للأحرار وتغيير في الخطاب والأهداف للأحزاب السياسية التي لم تقل كلمتها بعد.

ولكن المتفق عليه، أن الجزائر تسير بخطى ثابتة نحو إجراء انتخابات حرة ونزيهة تضفي الشرعية على المجلس الشعبي الوطني والمؤسسات الدستورية، لأنه سينتج برلمانا شرعيا يستطيع أن يمارس مهامه ويكون صوت الشعب داخل المؤسسات الدستورية.

وسيكون أمام الناخب الجزائري، اختيار ممثليه في المجلس الشعبي الوطني، وفق نظام القائمة المفتوحة؛ بمعنى يستطيع أن يختار من بين القوائم المترشحة قائمة، وداخل القائمة له حق في اختيار جميع المترشحين أو يختار بعضهم أو واحدا منهم. ولإنهاء الجدل حول طريقة احتساب الأصوات، في حالة لم يختر الناخب أي أحد من المترشحين في نفس القائمة، ووضع القائمة في صندوق الاقتراع، قررت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات احتساب صوت لكل المترشحين، وبالتالي لا يوجد إقصاء لأي قائمة.

بالنسبة لمسألة العتبة (تحقيق 5٪ من الأصوات المعبر عنها للفوز بمقعد)، ينص القانون على أنه في المرحلة الأولى يتم حساب الأصوات المعبر عنها، أصوات الناخبين المصوتين بإنقاص الأوراق الملغاة، ويجب على القوائم المترشحة أن تتخطى 5٪، حتى تدخل في عملية توزيع المقاعد وفق ما يسمى المتعامل الانتخابي ومع تطبيق قاعدة الباقي الأقوى.

أما إذا لم تحصل القوائم على نسبة 5٪ من الأصوات، فإن القانون ينص على أن جميع القوائم تدخل في عملية المعامل الانتخابي، ولن يتم إقصاء أي قائمة لم تحصل على 5٪ وستدخل جميعها في العملية الحسابية المتعلقة بالمعامل الانتخابي (حاصل قسمة الأصوات المعبر عنها على عدد المقاعد المطلوب شغلها)، معناه إذا كان لدينا في دائرة انتخابية عدد الأصوات المعبر عنها هو 80 ألف صوت، ولدينا مترشحون يتنافسون على 8 مقاعد، فإن المعامل الانتخابي هو قسمة 80 ألفا على 8، تعطينا 10 آلاف صوت، معناه 10 آلاف صوت يساوي مقعدا انتخابيا، وكل قائمة حصلت على 10 آلاف صوت تفوز بمقعد مع تطبيق قاعدة الباقي الأقوى.

ويؤكد الأستاذ بوداعة، أن الأحكام القانونية واضحة في هذا الصدد والسلطة المستقلة للانتخابات تحاول تنوير الرأي العام والناخبين بهذه التدابير الانتخابية، ومسألة العتبة الانتخابية 5٪ موجودة في جميع الأنظمة الانتخابية وليس اختراعا جزائريا محضا، لأنه لإضفاء الشرعية اللازمة يجب أن تتجاوز القوائم الانتخابية هذا السقف 5٪، وإذا لم تتجاوزه تدخل جميع القوائم في العملية الحسابية الخاصة بالمعامل الانتخابي.

الدكتور سالم أقاري لـ"الشعب ويكاند":

لمسنا تباينا في مستويات الخطاب السياسي لدى المترشحين

يرى الدكتور سالم أقاري، الأستاذ بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة تمنراست، أن إمكانية فوز القوائم المستقلة في تشريعيات 12 جوان الجاري، أمر مرجح، في ظل مؤشرات عديدة تحيلنا إلى تسجيل تراجع واضح للقاعدة الشعبية للأحزاب السياسية. ومع ذلك، فإن اختيار النخب القادرة على تحريك الملفات الثقيلة التي تنتظر البرلمان القادم يبقى قيد مسؤولية الشعب.

حاورته: إيمان كافي

■ الشعب ويكاند: هل تتوقعون أن يُحدث المترشحون المستقلون المفاجأة بالفوز في تشريعيات 12 جوان، أم أن الخبرة ترجح كفة الأحزاب؟

■■ بخصوص الحديث عن إمكانية إحداث القوائم المستقلة للمفاجأة في تشريعيات 12 جوان 2021، فإن القول بذلك مرجح، على ضوء تراجع القاعدة الشعبية للأحزاب السياسية وفشلها طيلة 20 سنة في ممارسة وظائفها، من تنشئة سياسية وإنتاج القيادات السياسية الفاعلة والمقبولة لدى الجماهير، ناهيك عن الفشل في إرساء برامج واقعية، تعكس تطلعات المواطنين. هذا بالإضافة إلى وصمة ممارسات الفساد التي ألحقتها بعض الشخصيات السياسية المحسوبة على كبرى التيارات الحزبية تأثيرا على الساحة السياسة وهو ما يمكن أن يرجح كفة القوائم الحرة في تسيدها للمشهد السياسي في تشكيلة البرلمان المقبل، وذلك لعدة اعتبارات، منها عزوف الناخب عن التصويت لصالح القوائم الحزبية واعتبارها المسبب الرئيس لما حدث من تشويه للمشهد السياسي، طيلة عشرين سنة، ما أدى بالشعب للخروج في حراك 22 فبراير 2019.

■ كيف تقيمون الأسابيع الثلاثة من الحملة الانتخابية؟

■■ بالنسبة لتقييم الحملة الانتخابية في الثلاثة أسابيع المنقضية من عمرها، نجد أن فيه التزاما من طرف الأحزاب والقوائم الحرة بالضوابط القانونية للحملة الانتخابية والواردة في الأمر الرئاسي رقم 01/21 والمتضمن القانون العضوي للانتخابات، بحيث لمسنا تجاوبا مع المحاذير المتضمنة في محتوى هذا القانون، من نبذ لخطاب الكراهية والتمييز، بل وعملت الأحزاب والقوائم الحرة على انتهاج خطابات مفادها إعادة الأمل للمواطن في العملية السياسية في كنف الجزائر الواحدة والجديدة والتي تسع الجميع، حفاظا على أمانة الشهداء. وقد نالت القضية الفلسطينية خلال الأسابيع الماضية من حيث المواضيع ذات الاهتمام القومي، القسط الأكبر من محتويات الخطاب السياسي.

إلا أنه من جانب آخر، وفيما تعلق بجودة الخطاب السياسي ومحتواه بما يتماشى مع المهام التشريعية والتمثيلية والرقابية لعضو البرلمان، فنلمس تباينا في مستويات الخطاب السياسي وبعده في بعض الأحيان عن تطلعات المواطن، جراء غياب برامج للمترشحين، تعكس تطلعات هذه الشريحة في إطار الجزائر الجديدة وكذلك غياب النظرة الاستشرافية للحلول التي يمكن أن يضعها البرلمان القادم كآلية لتفعيل التوأمة البرلمانية، خدمة للامتدادات الجيو. استراتيجية للجزائر في فضائها الإفريقي والمغاربي وما يحمله من مستجدات، ترتبط بالمستقبل الأمني للمنطقة كالانقلابات في مالي وما يجري في تشاد وإعلان فرنسا مؤخرا اعتزامها الخروج من مستنقع الحرب على الإرهاب بالساحل الإفريقي وهو ما يبقي الخطابات ناقصة المداخل السياسية في التعبئة والتجنيد في مستوى هذا الحدث الهام. ويمكن إرجاع ذلك، لافتقاد الخبرة أحيانا وغياب التكوين السياسي لدى عموم المترشحين، نتاج الشروط التي تم اعتمادها والتي تجعل بعض الشباب، وإن توفرت فيه الكفاءة، يصطدم بمتطلبات التكوين السياسي التي قد لا تتاح لكل مترشح.

■ ما هو تصوركم لتطورات المشهد السياسي، في ظل النتائج التي تفرزها التشريعيات من حكومة وبرلمان؟

■■ لا شك أن البرلمان المقبل سيجد في أجندته العديد من الملفات الثقيلة والشائكة، من النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتي تنتظر الحسم ويبقى الأمل على الشعب في اختيار النخب التي يمكن أن تحرك هذه الملفات وتكون قيد المسؤولية، خاصة باعتبار أن الحكومة ستسفر عن الأغلبية البرلمانية، اعتمادا على ما ورد في دستور الفاتح من نوفمبر.

قرابة 23 ألف مترشح نزلوا إلى الميدان من أجل إقناع الناخبين

نسبــة المشاركــة... الرهــان الكبيــر

أولت الطبقة السياسية، أهمية قصوى لنسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية المزمع تنظيمها، بعد غد السبت. وتجندت التشكيلات التي دخلت غمار المنافسة من أجل إقناع الناخبين بالتوجه لصناديق الاقتراع، سعيا منها لتشكيل برلمان خال من نعوت "العزوف" و«تدني المصداقية".

حمزة محصول

حتى وإن كان القانون الجزائري لا يحدد الحد الأدنى المطلوب من أجل قبول نتائج جميع العلميات الانتخابية، إلا أن "نسبة المشاركة" تظل الرهان الأكبر للساحة السياسية الوطنية بصفة عامة والأحزاب والقوائم المتنافسة بصفة خاصة.

بعد تضاؤل الحديث عن التزوير، منذ إسناد تنظيم الانتخابات إلى السلطة الوطنية المستقلة، أواخر 2019، تصدر "العزوف" النقاشات السياسية، باعتباره آفة تنخر العمل السياسي برمته، وتجلى ذلك في القراءات المتعددة التي أعقبت نتائج استفتاء تعديل الدستور في الفاتح نوفمبر 2020.

ولم تتعد نسبة المشاركة في العملية الاستفتائية، 23,8٪، بحسب ما أعلنته السلطة المستقلة، وأكده المجلس الدستوري في النتائج النهائية. في وقت ذهبت الكثير من التوقعات نحو إمكانية تضخيم النسبة، مثلما كان يحدث في أغلب الاستحقاقات السابقة.

لكن القائمون على تنظيم الاستفتاء الدستوري، لم يكلفوا أنفسهم عناء تبرير النسبة المنخفضة، وأعلنوها للرأي العام كما هي، دون أن يعقب ذلك أدنى تشكيك من قبل المراقبين أو حتى الصوتين بـ«لا" على مشروع التعديل.

وما قامت به سلطة الانتخابات في ثاني تجربة لها، بعد رئاسيات 12 ديسمبر 2019، كان بمثابة الضمانة الأقوى، على التوجه نحو تنظيم انتخابات شفافة ونزاهة. لكنها دقت في المقابل جرس الإنذار، بشأن الشرخ الكبير بين المواطنين والطبقة السياسية، وأن معضلة انهيار الثقة بين المواطن والمرفق العمومي لا يقل خطورة، عن الهوة العميقة بينه وبين العمل السياسي، مهما كان مشروعه وأيديولوجيته.

الحملة الانتخابية

رصد خطابات الأحزاب والقوائم المستقلة التي نشطت الحملة الانتخابية، في القاعات أو بالعمل الجواري، أبان عن الأهمية التي أولتها لمشاركة الناخبين، وحتى بعض الأحزاب التي رأت بضرورة اختيار ممثليهم في المجلس الشعبي الوطني، في ظل القانون العضوي الجديد المتعلق بنظام الانتخابات، الذي أعطى للمواطن سلطة الاختيار بين المترشحين، بفضل إقرار نمط التصويت على القائمة المفتوحة.

اختبار لآلاف المترشحين

وسيكون، السبت المقبل، الاختبار الحقيقي للعدد الهائل من المترشحين، لمعرفة مدى نجاحهم في إعادة الناخبين إلى معازل التصويت، بعد 3 أسابيع من الحملة الانتخابية التي نشطوها على مستويي الترويج للقائمة ككل والترويج الفردي للمترشح، على اعتبار أن التصويت سيتم على القائمة المفتوحة. وبنظرة شاملة، فقد نزل 22554 مترشح إلى الساحات العمومية والشوارع والمقاهي والقاعات متعددة الأحجام، وعلى منصات مواقع التواصل الاجتماعي أين يتواجد الملايين من الجمهور الافتراضي، من أجل استقطاب المواطنين وإقناعهم بصواب العودة إلى مكاتب التصويت واختيار من يرونه الأصلح والأنسب.

وبحسب الإحصائيات الرسمية، تشارك 1080 قائمة حزبية (عن 28 حزبا) و1208 قائمة مستقلة، في الانتخابات التشريعية، أي ما مجموعه 2288 قائمة مترشحة، وهي أرقام قياسية وغير مسبوقة، تجعل من توقع النتائج النهائية للاقتراع في غاية الصعوبة والتعقيد.

واللافت هذه المرة، أن 74٪ من المترشحين، حاملون لشهادات جامعية بمجموع 19942 مترشح، وأحصيت 320 قائمة مكونة من جامعيين بنسبة 100٪.

وفي وقت تعهدت السلطة المستقلة على لسان رئيسها محمد شرفي، بالعمل على إنجاح الانتخابات التشريعية، وضمان المصداقية والنزاهة، بعيدا "عن غرف التزوير السوداء"، ستكون نسبة المشاركة مرآة عاكسة لواقع العمل السياسي في الجزائر، وما إذا كان في طريق التعافي بعد سنوات من "تصحّر" الساحة.

ومهما كانت النسبة النهائية، يبقى الأهم في نظر المتنافسين، تحقيق أول خطوة على طريق انتخاب ممثلي الشعب في السلطة التشريعية بعيدا عن شبهات التزوير والفساد وشراء الذمم وتغلغل المال فاسد كان أو غير فاسد في قلب الممارسة السياسية.

بعد محطات عديدة لاستمالة الناخبين

نهاية "الماراطون"... وانتظاريوم الحسم

تبلغ العملية الانتخابية، تحسبا لاستحقاقات 12 جوان الجاري، آخر مرحلتها، وها هم فرسان البرلمان يستعدّون ليوم الحسم، بعد أن دخلت الحياة السياسية هذه الأيام في فترة الصّمت الانتخابي، تحسبا لانتخابات المجلس الشعبي الوطني، فترة تدوم ثلاثة أيام، وتعقب نهاية مهرجانات وتجمعات الحملة الانتخابية وتنتهي يوم الاقتراع، ويحظر خلالها عمل الحملات الانتخابية بكافة أشكالها، كعقد المؤتمرات الصّحفية، والجولات الانتخابية عبر الولايات.

هيام لعيون

وضعت الحملة الانتخابية أوزارها، الثلاثاء الماضي، واستكان المترشحون خلال الصمت الإنتخابي، منذ أمس الأربعاء، إلى راحة جسدية، وهم ينتظرون الساعات المقبلة التي تسبق يوم الانتخاب، حيث حدّد القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات شروط وضوابط الصمت الانتخابي، بعد أن خاض فيه المتنافسون السباق بخطابات متنوعة، تارة تقليدية، وتارة أخرى ارتجالية، وفي أحيان كثيرة خرجوا عن النص والسياق.

قواعد فترة الصمت الانتخابي

خلال فترة الصمت الانتخابي، يجب على المترشحين أن يلتزموا بقواعد وضوابط لا يجب القفز عليها، حيث حدّد القانون الناظم للانتخابات مجموعة ضوابط والتزامات يجب اتباعها وقت فترة الصمت الانتخابي، حتى لا يتعرض المترشح للمساءلة، من قبل السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

وتتمثل أهم ضوابط فترة الصمت الإنتخابي، في نقاط عدة حددها القانون سالف الذكر.

وبحسب ما تنص عليه المادة (73) من القانون الانتخابي، فإنه "باستثناء الحالة المنصوص عليها في المادة 95 (الفقرة 3) من الدّستور، تكون الحملة الانتخابية مفتوحة قبل ثلاثة وعشرين (23) يوما من تاريخ الاقتراع وتنتهي قبل ثلاثة (3) أيام من تاريخ الاقتراع.

ويحظر القانون خلال فترة الصمت الانتخابي ممارسة أي شكل من أشكال الحملات والإشهار، وسيكون غير مسموح بعقد ندوات أو مؤتمرات أو تعليق لافتات وغيرها من أشكال الحملة الانتخابية، خلال الصمت الانتخابي، الممتد خلال 3 أيام قبل يوم الاقتراع، ويلتزم بها المترشحون وأعضاء حملاتهم.

كما يُحظر على وسائل الإعلام تناول أي موضوع عن الانتخابات يحتوي على نوع من الإشهار الانتخابي، أو تناول مادة إعلامية بهدف الدعاية لمرشح ما، سواء كان تابعا لمختلف التشكيلات السياسية أو للقوائم المستقلة، لتبقى منصات التواصل الإجتماعي تثير الجدل، حيث أنّ القانون لم يحدد إذا ما كان الفضاء الأزرق وسيلة إعلامية تدخل ضمن محظورات الصمت الانتخابي أم لا؟.

وجاء في المادة 74 من قانون الانتخابات، ضوابط محددة للحملة، حيث أكّد القانون على أنه "لا يمكن، أيا كان ومهما كانت الوسيلة وبأي شكل كان، أن يقوم بالحملة خارج الفترة المنصوص عليها في المادة 73 أعلاه".

وبحسب المادة 81 من ذات القانون، فإنه "يمنع نشر وبث سبر الآراء واستطلاع نوايا الناخبين قبل اثنتين وسبعين (72) ساعة من تاريخ الاقتراع على التراب الوطني وخمسة (5) أيام قبل تاريخ الاقتراع بالنسبة للجالية المقيمة بالخارج".

البدو الرحل والجالية... أوّل الناخبين

وكانت الحملة الانتخابية لتشريعيات السبت القادم، قد انطلقت بتاريخ 20 ماي الماضي، واستمرّت 20 يوما، حيث شهد الشارع السياسي معركة خاضها المترشحون بكل الوسائل التي يملكونها، في محاولة منهم لإقناع الهيئة الناخبة بالتوجه نحو الصناديق يوم 12 جوان الجاري.

وقبل يوم الاقتراع، فإنه يمكن تقديم افتتاح الانتخابات، طبقا لأحكام المادة 132 من القانون العضوي للانتخابات، حيث يمكن لرئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بطلب من منسق المندوبية الولائية، تقديم افتتاح الاقتراع باثنتين وسبعين (72) ساعة على الأكثر في البلديات التي تعذر فيها إجراء عمليات التصويت في يوم الاقتراع نفسه.

حيث انطلقت، الثلاثاء الماضي، قوافل متنقلة نحو المناطق المعزولة والنائية لتمكين ساكنة البدو الرحل وقاطني المناطق النائية، بدءا من أمس، من أداء واجبهم الانتخابي.

فيما تنص نفس المادة على أن تصويت أفراد الجالية الجزائرية في الخارج سيكون قبل 120 ساعة. كما تنص المادة 209 من قانون الانتخابات على أن رئيس السلطة المستقلة سيعلن النتائج المؤقتة للانتخابات التشريعية في أجل أقصاه 48 ساعة من تاريخ استلام محاضر اللّجان الانتخابية الولائية واللجنة الانتخابية للمقيمين بالخارج، ويمكن عند الحاجة، تمديد هذا الأجل إلى 24 ساعة إضافية.

الصندوق هو الحكم

وقبل الوصول إلى هذه النتائج بانتخاب برلمان جديد على جميع الأصعدة، بداية من طريقة الانتخاب باعتماد القائمة المفتوحة ونوعية المترشحين، واستبعاد المال السياسي، وصولا إلى تقليص عدد قاطني الغرفة التشريعية إلى 407 مقعد بدل 462 كرسي، خاض المتنافسون أهمّ معركة، وهي عملية جمع التوقيعات وتحدّي بلوغ النصاب القانونية، وما صاحبها من جري بين المحاكم الإدارية، تقديما للطعون احتجاجا منهم على قرارات إسقاط قوائمهم ورفض ملفاتهم، خاصة ما تعلق بزبر القوائم بسبب تطبيق المادة 200 وعلاقتها بشبهة المال الفاسد، وبين السعي بين البلديات والمندوبيات الولائية للسلطة الوطنية المستقلة لتنظيم الانتخابات، في "ماراتون" انتخابي دام قرابة 3 أشهر- استمر منذ مارس 2021، تاريخ توزيع الاستمارات وجمع التوقيعات، لغاية اليوم، يقطف ثماره أخيرا من استعدّ في البداية للوصول إلى نقطة النهاية والفوز بأصوات الناخبين عبر الاحتكام إلى الصندوق.

ويمكن للمترشحين الطعن في نتائج الاقتراع 48 ساعة التي تلي الإعلان عن النتائج المؤقتة- ليكون إعلان النتائج النهائية من قبل المحكمة الدستورية 10 أيام بعد استلام النتائج المؤقتة من قبل السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، طبقا للمادة 211 من قانون الانتخابات.

وبعد إعلان النتائج النّهائية، يُنصّب المجلس الشعبي الوطني في عهدته التاسعة، حيث تقول المادة 133 من الدستور "تبتدئ الفترة التشريعية وجوبا في اليوم الخامس عشر الذي يلي تاريخ إعلان المحكمة الدستورية النتائج، تحت رئاسة أكبر النواب سنّا، وبمساعدة أصغر نائبين منهم. ينتخب المجلس الشعبي الوطني مكتبه ويشكل لجانه" .

انطلاق عملية الاقتراع عبر المكاتب المتنقلة بالجنوب

انطلقت، أمس الأربعاء، عملية الاقتراع على مستوى المكاتب المتنقلة المنتشرة بالمناطق المعزولة بولايات جنوب الوطن، في إطار الانتخابات التشريعية للسبت القادم، كما لاحظ صحفيو وكالة الأنباء الجزائرية.

يتعلق الأمر بـ34 مكتبا متنقلا التي يشملها إجراء التصويت بـ72 ساعة قبل موعد الاقتراع وتتوزع على مختلف المناطق المعزولة والحدودية بولايات ورقلة (6 مكاتب) وتندوف (9) وتمنراست (3) وإيليزي (5) وجانت (9) وعين قزام (2)، بهدف تمكين نحو 33.890 مسجل في القوائم الانتخابية من أداء واجبهم الانتخابي في أحسن الظروف، وفق معطيات المندوبيات الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للإنتخابات.

وجرى توفير كافة الوسائل البشرية واللوجستية الضرورية بهذه المكاتب المتنقلة التي يرافقها ممثلو المترشحين، فضلا عن ضمان تغطية صحية وأمنية، لاستقبال الناخبين الأوائل في ظل احترام البروتوكول الصحي للوقاية من فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19).

رئيس الجمهورية يؤكد في حوار مطوّل مع «الجزيرة»:

طرابلس خط أحمر وموقفنا تجاه فلسطين ثابت

خاض رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، في حوار مطوّل أجراه مع قناة الجزيرة، يوم الثلاثاء، في عديد الملفات التي تهمّ الرأي العام الخارجي، لا سيما المتعلقة بدور الجزائر بليبيا وموقفها الثابت تجاه القضية الفلسطينية.

علي عزازقة

أكد رئيس الجمهورية، في الحوار الذي أداره الإعلامي الجزائري عبد القادر عياض، أن الجزائر مستهدفة بالتآمر، لأنها لا تسمح هي بدورها بالتآمر على البلدان العربية، ليضيف:

«مستهدفون أيضا لأننا بلد لا مديونية خارجية عليه وبالتالي مستقل القرار وصاحب سيادة».

وشدّد الرئيس تبون على أن عديد الدول تريد إسكات صوت الجزائر، وهذا لن يحدث، لا سيما وأنها تحمل مشعل فلسطين والصحراء الغربية والشعوب المضطهدة.

ليس لدينا مشكل مع الرباط

رئيس الجمهورية تطرق في الحوار الذي بث على قناة الجزيرة القطرية، للعلاقات الجزائرية –المغربية، مؤكدا أنه ليس للجزائر أي مشكل مع الرباط ليستدرك «لكن المغرب لديه مشكل مع الجزائر».

وأشار المتحدث إلى أن العلاقات مع المغرب سبق وأن كانت جيدة والحدود مفتوحة رغم قضية الصحراء الغربية، التي هي بين أيدي اللجنة الأممية لتصفية الاستعمار، منذ أربعة عقود، ليواصل:»الأمم المتحدة تعتبر أن الصحراء الغربية مستعمرة».

وفي السياق قال، إن موقف الجزائر تجاه الصحراء الغربية ثابت ولم يتغير ولا تقبل بالأمر الواقع مهما كانت الظروف، لا سيما وأن الجمهورية العربية الصحراوية عضو مؤسس في الاتحاد الإفريقي.

رفضنا سقوط طرابلس بيد المرتزقة

وبخصوص الملف اللّيبي، أكد رئيس تبون رفض الجزائر سقوط أوّل عاصمة مغاربية وإفريقية طرابلس، في قبضة المرتزقة، حيث كانت على استعداد للتدخل بصفة أو بأخرى لمنع سقوطها.

وأضاف: «حينما قلنا أن طرابلس خط أحمر كنا نقصد جيدا ما نقول والرسالة وصلت لمن يهمه الأمر، وطلبنا خلال حضوري مؤتمر برلين إجراء انتخابات عامة في ليبيا تحت إشراف الأمم المتحدة».

مالي تأثرت باهتزاز ليبيا

وفي خضم حديثه عن ليبيا، أوضح أن تأثر مالي ودول الساحل جاء فعليًا بعد اهتزاز استقرار ليبيا، حيث تم رصد قوافل محمّلة بالأسلحة الثقيلة والخفيفة بالأقمار الصناعية متجهة إلى منطقة الساحل ولم يتم منعها وإيقافها.

ويرى رئيس الجمهورية أن مثل هذا السلوك يهدف إلى تطويق الجزائر لتسهيل اختراقها، ولهذا السبب نسعى إلى تقوية جيشنا بشكل أكبر، ليواصل: «المناورات العسكرية للجيش في الفترة الأخيرة لضمان جاهزيته لأي طارئ».

موقفنا تجاه فلسطين لن يتغير

ووصف الرئيس تبون، موقف الجزائر تجاه القضية الفلسطينية بالثابت، حيث أكد أنه لا يتغير لا بالتقادم ولا بالتخاذل.

وأشار إلى أن كل الدول العربية اتفقت سابقا على مبدأ الأرض مقابل السلام مع المحتّل، لكن اليوم، لا سلم ولا أرض، ليتساءل «فلماذا التطبيع مع دولة الاحتلال !؟».

تنصيب لجنة دراسة ملفات وكلاء الاستيراد

دخول أوّل سيارة قبل نهاية السنة؟

كشفت وزارة الصناعة، منتصف هذا الأسبوع، عن تنصيب اللّجنة التقنية المشتركة المكلفة بدراسة ومتابعة الملفات المتعلقة بممارسة نشاط وكلاء المركبات الجديدة، وأفاد بيان للوزارة أن اللجنة ستشرع في دراسة ملفات الوكلاء الراغبين في ممارسة نشاط استيراد المركبات الجديدة، ابتداء من الأسبوع المقبل، وتباينت آراء الخبراء والمختصين في مجال استيراد السيارات حول بيان الوصاية بين متفائل ومتشائم في سلاسة وسرعة عملية استيراد المركبات، ليعود التساؤل مجددا «متى موعد دخول أوّل سيارة جديدة للجزائر».

محمد فرقاني

قال الإعلامي المتخصص في ملف استيراد المركبات، نذير كري، أن تنصيب اللجنة التقنية المكلفة بدراسة ومتابعة الملفات المتعلقة بممارسة نشاط وكلاء المركبات الجديدة، جاء في زمن قياسي مقارنة باللجنة التي نصبت في سنة 2020 لذات الحاجة، إذ استغرق تنصيب اللجنة هذا العام أسابيع معدودة، عقب اعلان دفتر الشروط، في حين شهدنا العام الماضي تأخر فاق الخمسة أشهر في تنصيب ذات اللجنة، عقب صدور دفتر الشروط السابق.

وأضاف كري أن دفتر الشروط الذي صدر في وقت سابق تم تبسيطه إلى أقصى حد ممكن تماشيا ورغبة الحكومة في تسهيل عملية استيراد السيارات مع ضمان خدمات وترشيد في النفقات بخصوص هذه العملية كمنع استيراد المركبات التي تفوق سعة محركها 1.6 لتر، وهو ما يشجع استيراد سيارات ذات محرك صغير تكون في متناول أصحاب الدخل المتوسط والبسيط.

وقال المتخصص في ملف السيارات، إن الدول الآسياوية قد تلبّي مركباتها ما جاء في دفتر الشروط الجديد بشكل أكثر من الدول الأوروبية، وبشأن المدة الزمنية التي قد تستغرق دخول أوّل سيارة للجزائر عن طريق وكلاء المركبات، أكد كرّي أن الأمر يتعلق بسلسلة من الإجراءات المرتبطة، فيما بينها وإن إختل إجراء واحد قد يتسبب في تعطيل العملية.

تفاءل محدثنا بشأن منح الاعتمادات، مطلع جويلية المقبل، والتي حدّدها دفتر الشروط الجديد في الاعتمادات النهائية مباشرة، وهو ما من شأنه أن يسرّع عملية استيراد السيارات إذا لم تكن هناك أية عراقيل في عملية تحويل الأموال والتي وصفها محدثنا بالمعقدة والتي بإمكانها الاسهام في تأخير العملية بسبب الإجراءات التي جاء بها قانون المالية لسنة 2021، وفي هذه النقطة يجمع العديد من المختصين الذين جسّ نبض «الشعب ويكاند» على أن استيراد أوّل سيارة في القريب العاجل مقترن بمدى التسهيلات التي تقدّمها البنوك والتي وصفت بالمبالغ فيها، خاصة شرط دفع 120٪ من مبلغ الاستيراد للبنك، وبقاءه في المصرف لمدة شهر قبل التحويل للخارج، ناهيك عن بعض العراقيل التي قد تصاحب العملية، وهو ما من شأنه أن يعطل عملية الاستيراد، التي لن تكون قبل نهاية السنة الجارية.

ومن جهته، كشف نذير كيري، أن هناك من الوكلاء من يملك مجسم السيارات الذي يخضع للمعاينة من قبل الوصاية قبل استيراد الكمية المحددة للوكيل، وهو الأمر الذي من شأنه أن يسرّع من عملية استيراد المركبات مباشرة بعد تحويل الأموال، لتبقى الفترة الزمنية التي تستغرقها السفن الحاملة للمركبات القادمة من البلد المصنع، وتصل أوّل مركبة بين شهري سبتمبر وأكتوبر على أقل تقدير.

وبالعودة لبيان الوصاية هذا الأسبوع فقد أشار إلى أن دراسة ملفات المتعاملين من طرف اللّجنة سيكون وفق الترتيب الزمني للتسجيلات الأوّلية التي قام بها المتعاملون سابقا وعبر المنصّة الرقمية المخصصة لهذه العملية.

وذكّر ذات البيان بالتعديلات والإجراءات الجديدة على النظام المؤطر لنشاط وكلاء المركبات الجديدة، والذي يهدف إلى تخفيف، وتبسيط الاجراءات الإدارية للحصول على الاعتماد من أجل ممارسة هذا النشاط.

استرجاع أملاك مجمع «ETRHB»

صاغور: خطوة هامة في سبيل استرجاع الثقة

كشف المتصرف القضائي لمجمع «ETRHB» التابع في وقت سابق لرجل الأعمال المسجون علي حداد، بن علاق عبد الحق، عن شروع الدولة في استرجاع أملاك رجل الأعمال المسجون، علي حداد، وجميع المؤسسات التابعة للمجمع لصالح الخزينة العمومية، وبحسب مذكرة مصلحية للمجمع نشرت منتصف هذا الأسبوع، فقد تمت «مصادرة جميع ممتلكات حداد وفروعه لصالح الخزينة العمومية، وجميع القرارات المصيرية التي تخصّه أصبحت من صلاحيات الدولة، وذلك بعد إجراءات سريعة ستتخذ في الأيام القليلة القادمة».

محمد فرقاني

أكد المحلل السياسي، وأستاذ العلوم السياسية، الأستاذ صاغور عبد الرزاق، أن الخطوة التي أقدمت عليها الدولة، هذا الأسبوع المتعلقة بمصادرة جميع ممتلكات رجل الاعمال السابق علي حداد، تصب في خانة إعادة الثقة لمواطن الجزائري في مؤسسات الدولة، وخاصة قطاع العدالة، بالإضافة الى استفادة خزينة الدولة من أموال معتبرة تسهم في بعث الاقتصاد من جديد وفتح استثمارات أخرى، ومن جهة أخرى تكون الدولة قد بعثت برسالة مطمئنة للحراك الشعبي الذي قام من أجل إعادة الأموال المنهوبة واسترجاع هيبة مؤسسات الدولة بعيدا عن الفساد، عن طريق العدالة.

تامرت: حجز قضائي وليس تأميما للممتلكات

كما أشار محدّثنا إلى أهمية التوقيت الذي جاء فيه الحكم، كونه يضرب أحد أدوات النظام السابق ويعيد مصداقية مؤسسات الدولة وعلى رأسها القضاء.

ومن جهة أخرى، أوضح القانوني عبد الحفيظ تامرت أنه وبعد اطلاعه على مضمون إعلان المجمع، فقد لاحظ بعض التباين من الناحية القانونية في استعماله لمصطلح التأميم وأيلولة الممتلكات للخزينة العمومية، والذي يجب توضيحه بأن الأمر يتعلق بحجز قضائي تم بموجب أحكام قضائية، وليس تأميما للممتلكات، كما تضمنه الإعلان والذي يتم على الأقل بموجب نص تشريعي لتعلقه بحق الملكية المحمي دستوريا.

وأضاف محدثنا أن الحجز والمصادرة القضائية للمؤسسة سوف تحيلها ليس إلى الخزينة العمومية، بل إلى مديرية أملاك الدولة ووزارة المالية. وبخصوص الإجراءات القانونية يبقى غياب النصوص التشريعية المنظمة لمثل هذه الحالات إشكال قانوني خاصة بالنظر إلى الطبيعة القانونية للمؤسسة من جهة، ومن جهة ثانية النظام القانوني للمؤسسات العمومية الاقتصادية، وأضاف تامرت أن النصوص القانونية السارية لا تتضمن مثل هذه الحالة والتي لا يمكن من الوجهة القانونية معالجتها بموجب نصوص تنظيمية، لأنها بحاجة إلى نص تشريعي صادر عن سلطة تشريعية للأسباب التي ذكرناها سابقا، ونحن نبقى في انتظار مقترح من الوزارة المعنية وبالتنسيق مع مختلف الوزارات بما فيها وزارة العدل في القريب العاجل.

وبخصوص مصير العمال وضمان حقوقهم، أوضح القانوني إن أي إرادة كانت من قبل الدولة في التعامل مع هذه الحالة سوف تأخذ على عاتقها ضمان حقوق العمال كهدف أساسي، ولعل ارتباط الحلول القانونية بنص تشريعي سوف يشكل ضمان بالنسبة لحقوقهم وهي كذلك أولى تحدّيات البرلمان المقبل في تجسيد التوازن بين مختلف السلطات.

وكان البيان قد أشار إلى أنه «سينجر عنه تأميم المجمع والشركات التابعة له لتصبح مؤسسات وطنية تسيّر من طرف الدولة، مما يستلزم إعادة هيكلته من جميع النواحي بما فيها تغييرات في جميع العلاقات القائمة والنظام الأساسي والقانون الداخلي المعمول به وجميع السجلات التجارية والعقود القائمة حاليا.

كما تقرر «إحالة جميع العمال على العطلة السنوية التي سيتم تقديمها نظرا لهذا الظرف الطارئ، وهذا مع ضمان الحد الأدنى من الخدمة، مما ينصب كله في صالح العمال قصد تسوية كل المشاكل والملفات العالقة».

بعد 20 يوما من الحملة الانتخابية:

الصمت الانتخابي يكبح جموح المترشحين

يطبق ابتداء من اليوم، «الصمت الانتخابي» على المترشحين لتشريعيات 12 جوان الجاري، بعد 20 يوما من الحملة، عرض فيها المترشحون برنامجهم الانتخابي على المواطنين عبر ولايات الجمهورية 58.

روّج المترشحون المتحزّبون أو المستقلون لبرامجهم في اللّقاءات الجوارية، التجمّعات الشعبية وحتى عبر مواقع التواصل الاجتماعي أضحت منصة مهمة للتواصل مع المواطنين والتعريف بالبرامج.

عطية: خطاب الحملة الانتخابية كان مقبولا

وبين هذا وذاك فقد تميزت الحملة الانتخابية لتشريعيات 12 جوان الجاري، بخطابات غير مألوفة، تطرقت لعديد القضايا، باستثناء التعريف بالبرنامج الانتخابي للمترشح.

وغلبت الرياضيات وتبرير ترشيح المرأة في قوائم، على خطاب توعية المواطنين لدى مترشحين ورؤساء أحزاب، ما جعل البعض يصف الحملة الانتخابية بالمهرجان.

ووصف أستاذ العلوم السياسية، إدريس عطية، أداء الأحزاب والقوائم المستقلة في الحملة الانتخابية بالمقبول، حيث ذكر، في اتصال هاتفي مع «الشعب أونلاين»، أن المترشحين لم يتعدوا على ميثاق أخلاقيات الممارسة الانتخابية.

وأضاف: «الميثاق حدّد ضوابط خاصة بمجريات العملية الانتخابية من بدايتها إلى نهايتها»، وقال لم يصدر عن المترشحين خطاب يتعلق بالكراهية أو الجهوّية أو المناطقية».

ولم ينكر المحلل السياسي اعتماد بعضهم على خطاب عاطفي لمغازلة جمهور الناخبين وكسب أصواتهم.

«فرق بين خطاب الأحزاب والأحرار»

عطية، وفي حديثه مع صحفي «الشعب أونلاين»، أكد وجود فرق بين خطاب الأحزاب في الحملة الانتخابية، وممثلي الأحرار.

وفسر المتحدث الفرق بامتلاك الأحزاب مخطط عمل وبرامج تطرحها في إطار مهيكل، لكن بالمقابل يعتمد الأحرار في خطابتهم على انشغالات دوائرهم الانتخابية.

علي عزازقة

أهم تصريحات

رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون:

«على الدول المتقدمة الاضطلاع بمسؤولياتها والوفاء بالتزاماتها الفنية والمالية تجاه الدول النامية، فيما يتعلق بتغير المناخ، ونطالب بتجسيد مقترح الجزائر لإنشاء صندوق دعم تدابير التصدّي للمخلفات السلبية الناجمة عن تغيّر المناخ».

افتتاحية مجلة الجيش:

«المؤسسة العسكرية تصّر على رفع كل لبس يعمد إليه البعض، وتذكر أصحاب الذاكرة الانتقائية أن الجيش الوطني الشعبي جيش جمهوري وسيبقى كذلك بصفة لا رجعة فيها، والجيش يتولى مهامه الدستورية، وفق ما تقتضيه قوانين الجمهورية بروح الالتزام والاستعداد الدائم للدفاع عن سيادة الجزائر».

الناطق الرسمي بإسم الحكومة، عمار بلحيمر:

مقروئية الجرائد الورقية تراجعت، الإحصائيات الصادرة عن المطابع العمومية تفيد بتدني استهلاك الورق الموجه للصحف في الفترة ما بين (2010–2020) من 59 ألف طن إلى 12 ألف طن سنة 2018، مع تسجيل انخفاض عدد العناوين من 136عنوان سنة 2019 إلى 80 عنوانا خلال 2020».

المدير المركزي بوزارة التربية الوطنية، عباس بختاوي:

«تسريب مواضيع البكالوريا أمر مستحيل بالنظر إلى الاحتياطات التنظيمية المتخذة لضمان عدم حدوث هذا الخطأ من خلال العزل التام للجان المكلفة بطبع المواضيع، تعززها الإجراءات الأمنية في نقل المواضيع».

جائزة الرئيس للمبدعين الشباب علي معاشي

تقدير للأعمال وتشجيع للمبدعين

استلم الفائزون الـ 29 بجائزة رئيس الجمهورية للمبدعين الشباب علي معاشي، أول أمس، جوائزهم وهذا خلال الحفل الذي نظمته وزارة الثقافة والفنون بأوبيرا بوعلام السايح بالعاصمة .. الجائزة مخصّصة لكل إبداع ثقافي وفني وأدبي، وموجّهة للشباب ذوي الجنسية الجزائرية، الذين تقلّ أعمارهم عن خمسة وثلاثين عاما.

وتتضمّن جوائز نقدية حسب المراتب الثلاثة؛ الفائز الأول 500.000 دج، الفائز الثاني 300.000 دج، الفائز الثالث 100.000 دج، وتخصّ مجالات الرواية الأدبية، الشعر، العمل المسرحي المكتوب، الأعمال الموسيقية، الفنون الغنائية وفن الرقص، الفنون السينمائية والسمعي البصري، الفنون المسرحية والفنون التشكيلية.

فاطمة الوحش

تزامنا مع إحياء اليوم الوطني للفنان نظم، ليلة أول أمس، حفل لتسليم جوائز علي معاشي، وذلك بحضور وزيرة الثقافة مليكة بن دودة وكذا عدد من الوزراء ومجموعة من الفنانين والأسرة الإعلامية ومجموعة من الشباب المبدعين.

وبعد تهنئة الفنانين بمناسبة عيدهم الوطني أكدت في كلمتها أنّ «الفنّ الجزائري أرقى وأكثر تنوّعا، لا شك أنّنا فقدنا أسماء لامعة في عالم الفنّ، في الآونة الأخيرة، ولئن غادرونا أجسادا فإنّ أسماءهم وأعمالهم معمرة بيننا، فالفن الحقيقي يخلّد ويعود في كل مرة ليحتل الواجب بتفرده».

كما أشارت بن دودة إلى ضرورة مواكبة إبداعات الشباب ومرافقتها للنهوض بجيل يرفع الأدب والفن الجزائري مقاما أعلى نحو العالمية، متمنية رؤية هذا النموذج المتفوّق محققا في المشهد الاجتماعي وعبر كل المجالس التمثيلية في البرلمانات والبلديات كما تحقق كذلك في الفن والإبداع.

وأشارت الوزيرة أيضا إلى أنّها سبق وتحدثت عن ضرورة إنشاء جوائز تحفيزية وأخرى تقديرية ..وقد باشرت الوزارة بالعمل على ذلك، حيث سيتم تدارك النقص وإنشاء جوائز تليق بمقام الثقافة والفكر في الجزائر سواء التقديرية أو الاحتفائية بكبار الشخصيات الثقافية أو التحفيزية للشباب المبدعين الجدد، وأنه أصبح من الضروري معالجة الخلل الموجود في الجوائز الموجّهة للآداب والفنون والفكر.

وفي نفس السياق، أكدت الوزيرة على ضرورة استقطاب مشاركات من خارج الجزائر في بعض الجوائز، لتعزيز مكانة الفنّ الجزائري بين الأشقاء والأصدقاء، خاصة وأنّ الأسماء الجزائرية أصبح لها حضورا ثقافيا وفنيا خارج وداخل الوطن.

وأضافت أنه لا يجب إغفال حاجة المبدعين الشباب إلى التأطير والرعاية مع ضرورة فتح فضاءات خاصة بهم وكذا الإصغاء إلى أفكارهم وتطلعاتهم.

تكريم قامات فنية...

وتمّ بالمناسبة تكريم بعض القامات الفنية من قبل وزيرة الثقافة والفنون على غرار الفنان القدير موسى نورالدين الذي درس في جمعية الفنون الجميلة سنة 1966 إلى غاية 1969م، كما شارك كذلك في العديد من المعارض الفردية والجماعية خاصة في الجزائر سنة 1984م تحت إشراف محمد إسياخم، والفنان الموسيقار الملحن والعازف على الكمان الأستاذ محمد مختاري الذي كان عصاميا في تكوينه، متمكنا من التحكم في آلات العزف والمعروف ببصمته في المدرستين المشرقية والمغاربية، إضافة إلى تكريم الفنانة القديرة فريدة كريم التي بدأت مشوارها في الفن سنة 1963م في حصة «جنة الأطفال» الإذاعية، وممثلة في المسرح الإذاعي والتلفزيوني، وشاركت في عدة برامج تثقيفية منها أسرة «عمي مسعود» والعديد من الأعمال المميزة.. إلى جانب الفنان محمد ادار خريج المدرسة الوطنية للفنون الدرامية من سنة 1974 إلى غاية 2001م.. كما تلقى تكوينا متخصصا في دول أوروبية سنة 1965م.

كما كرمت كذلك الفنانة القديرة دباحي نجية الممثلة التي تخرجت من معهد برج الكيفان بالعاصمة ومثلت بالمسرح في زمن العمالقة وأيام الراحل مصطفى كاتب والممثل القدير سيد علي كويرات، حيث بدأت مشوارها الفني في السبعينات، ولمعت من خلال مسلسل «الزهر مكانش» ولها عدة أعمال ناجحة.

في حين أنه تم أيضا تكريم الفنان معزوز بوعجاج الذي تعذر حضوره بسبب المرض ليستلم الأستاذ سعيد دبلاج إبن مدينة مستغانم التكريم نيابة عنه، يعتبر الفنان معزوز بوعجاج أول مطرب في الأغنية الشعبية بمستغانم، غنى لكبار الشعراء أمثال سيدي لخضر بن خلوف وبن مسايب ومغراوي وغيرهم.

ويذكر أنه بدأ الأغنية الشعبية سنة 1952م وهو في سن السابعة عشر. كما حضي الشاب الكاتب والشاعر الفلسطيني المقيم بالجزائر أحمد الحطاب بتكريم خاص من طرف الوزيرة فرغم أنه من قوانين المسابقة توفر الجنسية الجزائرية أبت الوزيرة إلا أن تكرمه مع الفنانين.

مقاطع لموسيقى عالمية وجزائرية

قدم طلبة المعهد العالي للموسيقى مقاطع لموسيقى عالمية وأخرى جزائرية بقيادة المايسترو لطفي سعيدي مصحوبة بمقاطع غنائية مثل أغنية الأوبيرا وأغنية وطنية وأخرى ثراتية وأمازيغية، كما تمّ الإطلاق الرسمي لأغنية وكليب الفنان.

أما إسماعيل يبرير مدير الكتاب والمطالعة، فقد أكد بهذه المناسبة الاحتفالية : « أنّ المسابقة بلغت رقما قياسيا مقارنة بما قبلها والسبب وراء ذلك يعود إلى اعتماد وزارة الثقافة والفنون على المنصة الرقمية لاستقبال المشاركات وفتحها مجال المشاركة للجميع، حيث بلغ عدد المشاركات 600 مشاركة قبلت منها 500 مشاركة تتوفر فيها الشروط، وكان للرواية النصيب الأكبر 145 مشاركة، الشعر78 مشاركة، المسرح 68 مشاركة، الفنون التشكيلية 121 مشاركة وهو رقم قياسي مقارنة بالدورات السابقة التي لم تتجاوز فيها عدد المشاركات 8 أو 10، والموسيقى 38 مشاركة، الرقص 12 مشاركة.

الفائزون بجائزة علي معاشي...

وعادت الجائزة الأولى علي معاشي في الرواية الأدبية لمريم يوسفي من ولاية المسيلة عن رواية «أبي الجبل» وكانت الجائزة الثانية من نصيب سلمان بومعزة من ولاية تقرت عن روايته «نداءات جدران الذات»، بينما عادت الجائزة الثالثة مكرر إلى كل من عبد الباسط باني من ولاية عين الدفلى عن روايته «مطلوعة» وفاتح بومهدي من ولاية الجزائر العاصمة عن روايته «غرفة 36».

وفي مجال الشعر فاز بالجائزة الأولى موسى براهيمي من بومرداس عن قصيدته «موجة لنورس أخير»، وكانت الجائزة الثانية من نصيب سمية دويفي من الجزائر العاصمة عن قصيدة «في المرآة وجه آخر» فيما عادت الجائزة الثالثة مكرر إلى ياسين عدة بن يوسف من ولاية مستغانم عن ديوانه «رصيد بارد» وعبد الغني بلخيري من ولاية باتنة عن ديوان «غربة التاريخ».

وفاز بالجائزة الأولى في فئة المسرح أداء محمد مراتية من ولاية وهران عن مسرحية «أرلوكان» ونال الجائزة الثانية حمزة بوقير من ولاية بجاية عن مسرحية «kfawa»، أما الجائزة الثالثة فكانت من نصيب ليلى بن عطية من ولاية بومرداس عن مسرحية «البئر» ورحموني وزين من ولاية تيزي وزو عن مسرحية«sin-nn». أما بالنسبة للفائزين في فئة المسرح المكتوب فكانت الجائزة الأولى لإلياس فارح من ولاية تبسة عن مسرحية « العالم جميل» أما الجائزة الثانية فكانت من نصيب محمد درنوح من ولاية تلمسان عن مسرحية «لقد وصل غودو» والجائزة الثالثة كانت لزكرياء حدبة من سيدي بلعباس عن مسرحية «الذئب».

وعادت الجوائز الثلاثة في الأعمال الموسيقية بالترتيب إلى محمد بوعلام غويني من ولاية مستغانم عن «CUT MON-STER»، وأيمن سعادنة من ولاية سطيف عن عمل موسيقي بعنوان «SUIT DE MON VILLAGE» وبلقاسم كريزي من ولاية سطيف مع عبد الفتاح مخناش عن عملهما «VIE D'E-SPOIRE» و«نعم نستطيع». وكانت جوائز الفنون الغنائية والرقص من نصيب خالد قشار من ولاية برج بوعريريج عن عمله «حبر على ورق» ونور الهدى غنوملا من ولاية تيارت عن عملها « يالوكان» ومحمد عدلان مزيت من الجزائر عن عمله «رسالة إنسان».

أما في مجال الفنون السينمائية والسمعية البصرية عادت المرتبة الأولى لمحمد الطاهر بوكاف من ولاية عنابة عن عمله «BRIDGE» وكانت المرتبة الثانية من نصيب رشيد بلحنافي من ولاية الأغواط عن عمله «العالم كما أراه» أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب صلاح الدين بن تيس من ولاية غيليزان عن عمله «THE FINAL WORD» .

وفي حين أنه ضمن الفن التشكيلي حاز على الجائزة الأولى أحمد زرقاوي من ولاية معسكر عن عمله «المحكمة» أما الجائزة الثانية فكانت لأمينة هاجر ميهوب من ولاية مستغانم عن عملها «العائلة»، والجائزة الثالثة كانت مكرر لكل من إسحاق ع الرحمان بن صالح من ولاية المسيلة وعبد النور ضبابي من ولاية المسيلة عن عملهما «ملائكة الأرض وعازف الغيتار».

للإشارة، تكوّنت لجنة التحكيم من إسماعيل يبرير كاتب وروائي وشاعر (رئيس) ونسيمة بلوفة كاتبة وإعلامية (عضو) وليامين بن تومي روائي وقاص (عضو) وتينهنّان زيّاية ممثلة تلفزيونية وسينمائية (عضو) وكنزة مباركي شاعرة وكاتبة مسرحية (عضو) ووهيبَة بَاعلي ممثلة مَسرحية (عضو) وحسين سعدي مُنتج ومخرج سينَمائي (عضو) وعيسى جوامع منتج ومخرج سينمائي (عضو) ودبلاجي سعيد فنان تشكيلي وأكاديمي (عضو) وخير الدين حاج قاسم فنان تشكيلي (عضو) وأمين دهان مؤلف موسيقي (عضو) وعيسى شوّاط مُصمّم كوريغرافي (عضو) والسعيد بوعبد الله مخرج مسرحي (عضو).

يبرير ينوّه بمستوى الأعمال

ونوّهت لجنة التحكيم التي ترأسها إسماعيل يبرير بمستوى الأعمال التي تقدّمت إلى المسابقة والتي اكتست قدرا كبيرا من الاحترافية في المنجز، حيث قال الدكتور اليامين بن تومي في تصريحه أنه بعد الاطلاع على النصوص واستيفائها للشروط والمعايير المرسومة فازت النصوص المتميزة والباهرة فمثلا في الرواية نص أبي الجبل الذي اشتغلت عليه صاحبته سرديا ولغويا بشكل رائع وكذلك النص الثاني الذي أبدى فيه كاتبه قدرة رهيبة على سبر أغوار النفس الإنسانية وسماه صاحبه بنداءات جدران الذات أما النص الثالث الفائز فكان بعنوان مطلوعة لصاحبه الذي يبحر في عوالم الطفولة والريف ولا ننسى نص الغرفة 36 حيث كان نصا جيدا، وعموما هذه النصوص تقدم جيلا حديدا من الكتاب غرقوا في عوالمهم الذاتية والعائلية.

وأعرب المتوّجون في نهاية الحفل عن اعتزازهم بهذه الجائزة التي تحمل إسما جمع بين الفن الراقي والنضال من أجل الحرية والاستقلال الذي استشهد من أجل مبادئه في 8 جوان 1958، حيث صرح الفائز الأول في فئة الشعر موسى براهيمي قائلا «كفائز بالجائزة الأولى في فئة الشعر من مسابقة علي معاشي للمبدعين الشباب؛ أكيد أنه سيكون في نفسي شيء من الفرح لذاتي...ولكن الأهم في هكذا مسابقات هو بعث الروح في رئات المتعبين من طريق الفكر والكتابة وهي من الضرورة بما كان من أجل تدعيم الفن بشكل عام والشباب المبدعين بشكل خاص وخاصة بوجود لجنة تحكيم متمكنة أكاديميا وفنيا في المجال... عموما كانت تجربة جميلة جدا»

وفي ذات السياق، أشارت سمية دويفي الفائزة الثانية في فئة الشعر الى أن هذه أول مشاركة لها في جائزة وطنية وأول فوز أيضا، الديوان «في المرآة وجه آخر" كان خلاصة تجربة خمس سنوات منذ بدايتها كتابة الشعر في الجامعة، مضيفة أن الجوائز تخبر المبدع بأن الجمال الذي يقدمه للعالم لا يذهب هباء وإنما يلقى التقدير عاجلا أم آجلا، وتمنحه دفعة مادية ومعنوية لمواصلة السير في هذا الطريق المختلف والمتفرد الذي اختاره طواعية، متمنية حظا موفقا لجميع المبدعين الآخرين في الطبعات الأخرى، مع مباركات حارة لجميع الفائزين هذه الطبعة.

إشهار

تربية الدواجن في الجزائر

بين التخبط في الأزمات ورفع التحدّيات

بدأت شعبة الدواجن في الجزائر بالتطور في ثمانينات القرن الماضي، مع إنشاء الديوان القومي لتغذية الأنعام، وبعد سنوات تم إعادة هيكلته لتنشأ دواوين جهوية لتربية الدواجن في الوسط، والشرق، والغرب. وبعد تبني الجزائر لاقتصاد السوق، شرع كل ديوان في انشاء مؤسسات فرعية لتربية الدواجن الموجهة لإنتاج اللحوم البيضاء وبيض المائدة.

وتكتسي الشعبة طابعاً حيوياً واستراتيجياً لارتباطها بصورة مباشرة بالمستهلك والسوق، غير أنها تواجه عدة مشاكل كانت سبباً في تراجع الإنتاج وارتفاع الأسعار.

نتطرق في هذا المقال إلى أبرز الأسباب التي جعلت شعبة الدواجن تعيش حالة من عدم الاستقرار والفوضى في بعض الأحيان، إضافة إلى البدائل والحلول المتاحة لتجاوز المشاكل المعهودة المرتبطة بالأسعار، وكذا سبل تطوير الشعبة والارتقاء بها.

رفيق عبود

قرابة 80 ٪ من مربي الدواجن ينشطون بطرق غير قانونية

يقدر معدلُ الإنتاج الوطني في شعبة الدواجن بنحو 50 ألف كتكوت من أجداد الدواجن، إضافة إلى نحو 2 مليون كتكوت من أمهات الدواجن التي تُنتج بدورها كتاكيت توجه بعد انتهاء فترة تسمينها للمذابح (ونعني بأجداد الدواجن السلالات التي تنتج أمهات الدواجن، بينما تنتج الأمهات كتاكيت توجه للاستهلاك في شكل لحوم بيضاء أو لإنتاج بيض المائدة. وتنتج جدة الدواجن 45 أم، بينما تنتج الأم 120 كتكوت).

غير أن أكثر من 70 بالمائة من منتجي ومربي هذه الشعبة، ينشطون بطرق غير قانونية، بداية باقتناء الكتاكيت وصولًا إلى اقتناء الأغذية والأدوية، ولا ينحصر النشاط غير القانوني في سلسلة إنتاج اللحوم البيضاء على المربين وبحسب، فالمذابح هي الأخرى لا تخضع لقواعد تنظيمية، إذ ينشط نحو 80 ٪، منها بطرق عشوائية تنعدم فيها أحياناً أدنى الشروط الصحية الضامنة لصحة المستهلك.

ويرى المدير العام السابق لمجمع تربية الدواجن غرب والخبير في شعبة الدواجن "لعلى بوخالفة" أن الشعبة تواجه نفس الأزمات منذ نحو ثلاثة عقود، تارة يكون فيها المربي هو الضحية وتارة أخرى المستهلك، موضحاً أن ما تعرفه أسعار اللحوم البيضاء من ارتفاع أو انخفاض مرتبط بمعدلات إنتاج واستيراد أمهات الدواجن، وهو ما يؤكده بالمقابل الرئيس المدير العام للديوان الوطني لتغذية الأنعام و تربية الدواجن محمد بطراوي في عرضه لحاجيات السوق الوطنية والمتمثلة في 5 ملايين كتكوت من أمهات الدواجن سنوياً، منها 2 مليون تُنتجُ محلياً، في حين يتم استيراد ما بين 2.5 مليون إلى 3 ملايين كتكوت من الخارج من أجل توفير حاجيات السوق الوطنية المقدرة بـ 650 ألف طن من اللحوم البيضاء سنوياً.

وبالرغم من أن إمكانيات الجزائر الإنتاجية قد تصل إلى 1 مليون طن من اللحوم البيضاء سنوياً، إلّا أن حاجيات السوق تملي على المنتجين الالتزام بهذا المعدل.

وتعد الجزائر بحسب الخبير بوخالفة من الدول القليلة في إفريقيا التي تمكنت من تطوير عملية إنتاج صنفين من سلالة أجداد الدواجن الأمريكية في ولايتي الجلفة وتلمسان، داعياً الجهات الوصية إلى دعم الراغبين في تطوير الشعبة من خلال تمكينهم من تربية سلالات جديدة لتلبية طلبيات السوق المقدرة بـ 5 ملايين كتكوت من أمهات الدواجن والقضاء نهائياً بالمقابل على الاستيراد.

لماذا يهجُر العديد من المربين نشاطهم؟

بالرغم من الامكانات المحلية الكبيرة والأعداد الهائلة المستوردة من أمهات الدواجن، يُرجع بوخالفة أسباب التذبذب في انتاج اللحوم البيضاء إلى غياب آليات تنظيم السوق، وترك المجال مفتوح من خلال منح رخص الاستيراد لمربي أمهات الدواجن بشكل عشوائي، ما تسبب في حدوث فائض في الإنتاج قدر بـ 3 ملايين من أمهات الدواجن، وبذلك أصبح العرض أكثر من الطلب في سوق طاقة استهلاكها لا تتعدى 5 ملايين دجاجة، حيث وصل معدل الإنتاج، بحسب الرئيس المدير العام للديوان الوطني لتغذية الأنعام وتربية الدواجن محمد بطراوي إلى 8 ملايين كتكوت من أمهات الدواجن، ما تسبب بانزلاقات في الأسعار الى مستويات أقل بكثير من تكلفة الانتاج، أدت إلى تكبد المربين لخسائر كبيرة أجبرتهم على ترك نشاطهم.

5 ملايين طن من ذرة الصويا تستورد سنوياً بتكلفة 1.2 مليار دولار

الأمر دفع وزارة الفلاحة إلى استحداث دفتر شروط جديد، دخل حيز التنفيذ بداية سنة 2021 بهدف تنظيم الشعبة، ويسهر حالياً المجلس الوطني المتعدد المهن لشعبة تربية الدواجن على تطبيقه.

كيف تؤثر الأعلاف على الإنتاج والأسعار؟

من جانب آخر، يرى لعلى بوخالفة أن ترك العديد من مربي الدواجن لنشاطهم راجع أيضاً إلى ارتفاع أسعار الأعلاف، باعتبار أن الجزائر اعتمدت منذ الاستقلال على نموذج صناعة أعلاف أمريكي مكون من خلطات مواد أولية أهمها الذرة (60٪) والصويا (20٪)، حيث يتم دمج المادتين معاً لإنتاج علف الدجاج، غير أن هذه التركيبة لا تتماشى مع إمكانات الجزائر الزراعية، فالذرة والصويا مادتان تستوردان من الخارج وبكميات كبيرة، مع العلم أن أسعارها في ارتفاع مستمر بالأسواق الدولية.

وتستورد الجزائر غالبية مواد الأعلاف الأولية، باستثناء نسبة ضئيلة من الشعير و«النخالة" تتغير من موسم فلاحي لآخر، في حين تقتني من الخارج ما يعادل 5 ملايين طن سنوياً من الذرة والصويا، ما يجعل تكلفة الأعلاف في الجزائر مرتبطة بأسعار موادها الأولية في السوق العالمية.

ويقول الرئيس المدير العام للديوان الوطني لتغذية الأنعام وتربية الدواجن محمد بطراوي للشعب الاقتصادي في هذا الصدد "ارتفاع أسعار الأعلاف مرتبط أساسا بمادتي الذرة الصفراء والصويا، اللتان تضاعفت أسعارهما في البورصات العالمية في الفترة الممتدة ما بين شهر جوان 2020 وأفريل 2021، حيث قفز سعر الذرة من 165 دولار إلى 279 دولار للقنطار الواحد، أما الصويا فسجلت أسعارها هي الأخرى أرقاماً قياسية، فقد ارتفعت من 350 دولار إلى 590 دولار للقنطار".

وتستورد الجزائر سنوياً بحسب بطراوي 4 ملايين طن من الذرة الصفراء و1.2 مليون طن من الصويا، ما يكلف الخزينة العمومية 1.2 مليار دولاراً كل سنة، مع العلم أن الذرة معفية من الضريبة على القيمة المضافة.

ويضيف محدثنا أن الارتفاع الجنوني لمادتي الذرة والصويا راجع إلى الأزمة الصحية العالمية وغلاء الأعلاف في السوق الدولية، ما دفعها ببعض البلدان كالصين لشراء نحو 61٪ من انتاج الذرة و والصويا العالمي بهدف تخزينه كاحتياط استراتيجي، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على أسعار اللحوم البيضاء وأسعار البيض في السوق الوطنية.

نحو تقليص فاتورة الاستيراد الى 50 ٪ آفاق 2024

تهدف الحكومة لتقليص فاتورة استيراد المواد الأساسية للأعلاف إلى نسبة 50 ٪، بإعدادها لورقة طريق تسعى من خلالها لإيجاد بدائل لهذه المواد المستوردة، والبداية كانت ببعث زراعة الذرة الصفراء في الجنوب، وقد خصص لهذا البرنامج 79 هكتار سنة 2019 ، فيما تضاعفت المساحات المزروعة المخصصة لهذه المادة 11 مرة في سنتي 2020 و2021 لتصل إلى 8900 هكتار بعد إمضاء الديوان الوطني لتغذية الأنعام و تربية الدواجن لاتفاقيات مع الفلاحين من أجل اقتناء محاصيلهم مع منحهم دعماً مالياً من طرف الدولة يقدر بـ 2000 دج للقنطار الواحد، وبهذا يقتني الديوان القنطار بسعر 4500 دج. وتهدف خطة الحكومة بحسب الرئيس المدير العام للديوان إلى الرفع من حجم المساحات الزراعية المخصصة للذرة الصفراء لتصل إلى 50 ألف هكتار آفاق 2024، في حين شُرع في زراعة نبتة الكولزا (السلجم) لتكون بديلاً لمادة الصويا، على أن يخصص 80 ٪ من محصولها لصناعة الأعلاف و 20 ٪ يحول لإنتاج الزيوت.

وفي ذات الصدد، يؤكد المدير العام السابق لمجمع تربية الدواجن غرب، لعلى بوخالفة، أن تعويض المواد المستوردة بالمحاصيل الزراعية المنتجة محلياً أصبح أمراً ممكناً اليوم، فعلى سبيل المثال يمكن تعويض 1 كلغ من الصويا المستوردة بـ 1.5 كلغ من "السلجم " ، كما أن 1.7 كلغ من محصول الشوفان (الخرطال) الذي أثبتت تجارب زراعته مردودية كبيرة تصل إلى 140 قنطار في الهكتار الواحد بوادي سوف، يمكن أن يعوض 1 كلغ من الذرة الصفراء وبتكلفة أقل، مع العلم أن زراعته لا تحتاج لكميات كبيرة من المياه، إضافة الى مواد أخرى مثل نبتة "الأزولا " التي تنمو في المسطحات المائية الاصطناعية ولا يتطلب إنتاجها إمكانيات كبيرة، زيادة على محاصيل البلوط والخروب اللّذان يمكن الاعتماد عليهما ولو نسبيا في صناعة الأعلاف.

وسعيا لدعم الشعبة أكثر، وقعت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية، منتصف ديسمبر من العام الماضي، على اتفاقية إطار تخص القرض الموسمي "الرفيق" وقرض الاستثمار "التحدي"، والتي تضمنت عدة امتيازات جديدة لتحفيز المستثمرين على الانتاج في القطاع الفلاحي بشعبه 23 معنية بالقرض، من بينها شعبة الدواجن، كما نصّت الاتفاقية على إعادة جدولة ديون المنتجين والمربين المتضررين من جائحة كورونا طيلة فترة الوباء.

رهان التصدير

رغم النقائص والمشاكل التي تتخبط فيها شعبة الدواجن من حين لآخر، إلاّ أن الجزائر –بحسب بوخالفة– استطاعت أن تحقق قفزة نوعية في هذه الشعبة الاستراتيجية مقارنة بدول الجوار، وبات لمنتجيها خبرة حتى في انتاج أجداد الدواجن، ما يؤهلها اليوم لخوض تجربة التصدير نحو افريقيا، غير أن هذا الرّهان يتطلب تنظيماً للشعبة بإنجاز مذابح عصرية وإنشاء غرف التخزين والتبريد وكذا وحدات التحويل، زيادة على هذا إنشاء مراكز خاصة بمنح شهادة مطابقة الجودة.

صدر في مجلة الشعب الإقتصادي
العدد 05 - ماي 2021

المنظمة الدولية

بين فعالية النشاط وإشكالية التمويل (اليونيسكو نموذجا)

د. عبد الملك بلغربي

تعتبر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة إحدى أبرز الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، وهي كغيرها من الوكالات الأخرى، تبقى تابعة في تمويلها للدول الأعضاء، لا سيما الدول الكبرى في صورة الولايات المتحدة وحلفائها، لكن نقطة الاختلاف والتي تميز منظمة اليونيسكو عن غيرها من المنظمات الأخرى، هي محاولة الأخيرة رسم صورة إيجابية عن نشاطاتها المتداولة في المحافل الدولية، ولعلى ما يؤكد ذلك، هو ما قامت به اليونيسكو اتجاه قضية القضايا فلسطين، حيث اتخذت قرارات تاريخية كان أبرزها منح فلسطين العضوية الكاملة في اليونيسكو،وهذا بالرغم من الانتقادات الشديدة التي طالت اليونيسكو من طرف أهم مموليها الولايات المتحدة واسرائيل، والتي وصلت إلى حد قطع تمويلها لليونيسكو، لكن الأخيرة لم تقف مكتوفة الأيدي بل ردت بتجميد حق الدولتين في التصويت داخل اليونيسكو، كل هذا يوحي بفعالية واستقلالية نشاط المنظمة، ما يعطي بارقة أمل في الاتكال على هذه الأطراف.

مصادر التمويل واتخاذ القرار في وكالات الأمم المتحدة المتخصصة:

وكالات الأمم المتحدة المتخصصة هي منظمات دولية مستقلة تعمل مع الأمم المتحدة من خلال اتفاقات وتُمَوّل بالمساهمات المحددة القيمة والتبرعات الطوعية. فمثلا يتكون رأس مال البنك الدولي من مساهمة الاعضاء ويدفع كل عضو 20٪ من قيمة حصته نقدا والباقي يعتبر ضمان للقروض التي يحصل عليها البنك، وتتحدد قدرة كل دولة عضو في البنك على التصويت وفقا لحصتها في رأس ماله. وعليه فالدول الصناعية المتقدمة (أمريكا، اليابان، ألمانيا، فرنسا، إنجلترا) تسيطر على أكثر من 3/1 رأس مال البنك، وهو ما يجعلها تؤثر مباشرة على قرارات البنك واستراتيجيته. ومن ثمة فإن قرارات البنك الدولي تبقى رهان ما تقرّره الدول الصناعية المتقدّمة في صورة USA.

مادام أن هذه المنظمات أوالوكالات غيرمستقلة ماليا فإن قراراتها ليست بيدها، وهذا هو حال معظم وكالات الأمم المتحدة الأخرى، عدا منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونيسكو)، والتي أعطت صورة مغايرة للوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، فأين يكمن الاستثناء لدى اليونيسكو؟

ماهية منظمة اليونيسكو؟

تعريف اليونيسكو: منظمة اليونسكو باللغة العربية هي منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وتعتبر كلمة يونسكو (UNESCO) اختصاراً للمصطلح الإنجليزي United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization)، وهي عبارة عن وكالة متخصصة بالتربية والعلوم والثقافة، وهي تابعة لمنظمة الأمم المتحدة التي تأسست عام 1945، وتضم في عضويتها 195 دولة عضو و8 دول مؤسسة، وبعض الدول الأعضاء في المنظمة دول غير متمتعة باستقلال ذاتي، وذلك وفقاً لعدد الأعضاء والمؤسسين في عام 2011م، وحاليا تترأسها الفرنسية أدري أزولاي، وزيرة الثقافة الفرنسية سابقا، بعد فوزها في الانتخابات التي أجريت عام 2017م، حيث حصلت على 30 صوتاً متقدمةً بذلك على المرشح القطري حمد بن عبد العزيز الكواري بفارق صوتين. هدف المنظمة الرئيسي هو المساهمة بإحلال السلام والأمن عن طريق رفع مستوى التعاون بين دول العالم في مجالات التربية والتعليم والثقافة لإحلال الاحترام العالمي للعدالة ولسيادة القانون ولحقوق الإنسان ومبادئ الحرية الأساسية.

وظائف ومجالات منظمة اليونسكو: تركز منظمة اليونيسكو في عملها على خمسة قطاعات مهمة، وهي التعليم، والثقافة، والعلوم الإنسانية، والاجتماعية، بالإضافة إلى الاتصال والتواصل وتبادل المعلومات وأخيراً العلوم الطبيعية.

رئاسة اليونيسكو تداول على رئاسة منظمة اليونيسكو 11 رئيس (ة): منذ تأسيس المنظمة عام 1945 وحتى الآن، والجدول التالي يبين الرؤساء الدين تداولوا على رئاسة منظمة اليونيسكو منذ التأسيس.

جدول رقم (1): يوضح أسماء رؤساء منظمة اليونيسكو 1946حتى الآن .

سنوات التعيين	الدولة	إسم الرئيس/ة
1946- 1948	بريطانيا	جوليان هكسلي
1948- 1952	المكسيك	جايمي تورييس بودييت
1952- 1953	الولايات المتحدة الأمريكية	جون ويلكنسون تايلور
1953- 1953	الولايات المتحدة الأمريكية	لوثر إيفنز
1958- 1961	إيطاليا	فيتوريونوفيرونيس
1961- 1974	فرنسا	رينيهماهو
1974- 1987	السينغال	أحمد مختار امبو
1987- 1999	إسبانيا	فريدريكو مايور زاراغوزا
1999- 2009	اليابان	كويشيروماتسورا
1999- 2017	بلغاريا	ايرينا بوكوفا
2017- ولغاية الآن	فرنسا	أدري أزولاي

من خلال الجدول رقم (1)، يتضح أنه لم يسبق لأي شخصية عربية أن تقلدت رئاسة منظمة اليونيسكو، بالرغم من أن الانتخابات الأخيرة لرئاسة المنظمة عرفت منافسة شديدة للمترشحة الفرنسية أدري أزولاي من قبل المرشح القطري حمد بن عبد العزيز الكواري، غير أن الصراعات العربية العربية، إضافة إلى اعتبارات أخرى رجحت الكفة لمرشحة فرنسا أزولاي .. فمن هي أزولاي؟

هي»أودري أزولاي» الرئيسة 11 لمنظمة اليونيسكو، ولدت في باريس عام 1972 من أسرة يهودية مغربية، والدها هو الصحفي ورجل الأعمال «أندريه أزولاي»، المستشار الحالي للعاهل المغربي الملك محمد السادس ولوالده الراحل الحسن الثاني، شغلت منصب مستشارة الرئيس الفرنسي فرونسوا هولند في مجال الثقافة والتواصل لمدة سنتين، ثم أصبحت وزيرة للثقافة في حكومة «ايمانويل فالس»،

الهيكل التنظيمي لليونسكو:

الأجهزة الرئيسة: تتكون اليونسكو من ثلاثة أجهزة رئيسة هي المؤتمر العام وا لس التنفيذي وأمانة السر.

الهيكل التنظيمي لليونسكو
المؤتمر العام
الس التنفيذي
أمانة السر
منظمة اليونيسكو

إن المؤتمر العام هو الذي يبت في طلبات الدول غيرالأعضاء في الأمم المتحدة والراغبة في الانضمام إلى اليونسكو، وهوالذي ينتخب أعضاء ا لس التنفيذي لليونسكو.

تختلف أحجام وفود الدول كثيرا من دولة لأخرى بحسب إمكاناتها الاقتصادية ودرجة اهتمامها بأعمال اليونسكو... إلخ، لكن أيا كانت أحجام وفود الدول فلكل دولة صوت واحد تستوي في ذلك الدول الكبرى والصغرى.

يصدر المؤتمرالعام قرارات هو توصياته بالأغلبية البسيطة في معظم الأحيان. ولكن هناك بعض الحالات التي تتطلب أغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين والمشتركين في التصويت.

مصادر تمويل اليونيسكو وعملية صنع القرار

مصادر تمويل اليونيسكو

بدأت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) كمنظمة قائمة على التبرعات والتمويل العام، بمعنى أن معظم التمويل يأتي لليونيسكو من اشتراكات الدول الأعضاء في المنظمة ومن التبرعات الطوعية، وعلى الغالب من الدول المانحة.

يحدد نصيب كل دولة عضو في الميزانية العادية لليونسكو، وفق عدد من المعاييرالاقتصادية التي لاداعي للدخول في تفاصيلها الفنية، وفي مقدّمة هذه المعايير رقم الناتج الإجمالي العام للدولة. حيث إن رقم الناتج القومي العام للدول يتفاوت تفاوتا كبيرا من دولة لأخرى فمن الطبيعي أن ينعكس هذا التفاوت عند تحديد حصة كدولة في ميزانية المنظمة الدولية؛ فعلى سبيل المثال تساهم الولايات المتحدة بـ 70مليون دولار في اليونيسكو أي بحوالي 22٪ من الميزانية العامة للمنظمة، في حين أن مجموع ما تدفعه الدول العربية في الميزانية العادية لليونسكو يتجاوز قليلا 5 1 ٪ من إجمالي الميزانية.

عملية صنع القرار في اليونيسكو

هناك أكثر من زاوية يمكن من خلالها النظر إلى عملية صنع السياسة في اليونسكو فإذا نظرنا إليها من الزاوية القانونية فسوف نجد أن المؤتمر العام لليونسكو هو وحده ا تص بصنع السياسات العامة، وأن دور أمانة السر ينحصر في تنفيذ هذه السياسات، أما دور ا لس التنفيذي فهو ينحصر في الإشراف على تنفيذ هذه السياسات، وفي حل ما قد يعترض عملية تنفيذها من مشاكل فيما بين دورات انعقاد المؤتمر العام، ولما كانت القاعدة العامة هي المساواة التامة بين الدول فإن لكل دولة في المؤتمر العام صوتا واحدا، ومن ثم تشترك جميع الدول الأعضاء في اليونسكو، على قدم المساواة، في اعتماد القرارات التي تحدد سياسة المنظمة الدولية من خلال اشتراكها في عملية التصويت. وتصبح سياسة المنظمة تعبيرا عن رأي أغلبية الأعضاء عملا بالقاعدة الديمقراطية التي توجب احترام الأقلية لرأي الأغلبية طالما أن القرارات الصادرة عن المنظمة صحيحة من الناحية الدستورية وصدرت الأغلبية المنصوص عليها، بحسب كل حالة.

لكن هذه النظرة القانونية أو الشكلية قد توحي بأن كافة الدول الأعضاء تساهم من الناحية الفعلية في صياغة وبلورة سياسة اليونسكو بطريقة متساوية أومتكافئة. وليس ذلك صحيحا على إطلاقه. ذلك أن الاختلافات الفعلية بين إمكانات وقدرات الدول الاقتصادية والسياسية والثقافية تعكس نفسها بشكل ملموس على هيكل المنظمة وتلقي، من ثم، بتأثيراتها الضخمة على عملية صياغة وبلورة سياسة هذه المنظمة من الناحية الفعلية.

أهم قرارات اليونيسكو اتجاه فلسطين

بخلاف الكثير من المنظمات الدولية الأخرى، اتخذت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة قرارات تاريخية بشأن فلسطين ولعلى أبرزها.

قرار اليونيسكو بقبول «دولة فلسطين» في المنظمة كدولة كاملة العضوية: حيث حصلت دولة فلسطين يوم 31 أكتوبر2011م على العضوية الكاملة في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة «اليونسكو».

قرار اليونسكو: الأقصى تراث إسلامي خالص

تبنت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، يوم 18 أكتوبر 2016، قرارا ينفي وجود ارتباط ديني لليهود بالمسجد الأقصى وحائط البراق، ويعتبرهما تراثا إسلاميا خالصا. وسبق لمنظمة اليونسكو أن وبخت وانتقدت إسرائيل في قرارات سابقة خاصة بفلسطين.

أثر مصادر التمويل على قرارات اليونيسكو

اعتادت بعض الدول الكبرى والغنية على توجيه قرارات مختلف المنظمات والهيئات الدولية، كما هو الحال مع القوة العظمى في العالم (الولايات المتحدة الأمريكية)، والتي تبقى في صراع مع منظمة الأمم المتحدة التربية والعلوم والثقافة (اليونيسكو)، هذه الأخيرة يبدو أنها لم ترضخ لطلباتها بشأن ذيلها إسرائيل، مما دفعها للدخول في صراع مع اليونيسكو، وقد لجأت لمجموعة من الطرق أبرزها:

الانسحاب أو التهديد بالانسحاب من المنظمة:

أصبحت الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة، تلجأ إلى سلاح التهديد أو الإنسحاب من اليونيسكو، للضغط على المنظمة بالعدول عن القرارات التي تتخذها ضدها أو ضد حليفتها إسرائيل، هذا وقد انسحبت الولايات المتحدة مرتين من اليونيسكو المرة الأولى، عام 1984، وعادت عام 2002، لتنسحب مرّة أخرى عام 2011، ردا على قبول اليونيسكو عضوية فلسطين فيها.

قطع التمويل عن اليونيسكو وتباين ردود الأفعال:

أوقفت الولايات المتحدة الأمريكية دعمها المالي للمنظمة، أواخر عام 2011، احتجاجا على منح فلسطين العضوية الكاملة فيها. وتحججت واشنطن بأن قوانينها تمنعها من تمويل أي منظمة تابعة للأمم المتحدة تمنح العضوية الكاملة لدولة فلسطينية، في إشارة إلى قانونين أمريكيين اعتمدا مطلع التسعينيات. وبموجب ذلك القرار أوقفت واشنطن تحويلا ماليا بقيمة 60 مليون دولار كان مقررا أن تتلقاه المنظمة الدولية.

رد فعل اليونيسكو: قررا هذين الأخرين وقف مساهماتهما المالية في منظمة اليونيسكو، فردت الاخيرة بقوّة على تصرفات هذه الدولتين، حيث جمدت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة حق الولايات المتحدة الأمريكية في التصويت، بعدما تخلفت عن سداد مستحقات مالية، كما جمدت اليونيسكو حق التصويت الخاص بإسرائيل، التي امتنعت بدورها عن سداد مستحقاتها في التوقيت نفسه.

والمخطط التالي من اعداد الباحث، يوّضح الضغوطات التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية على منظمة اليونسكو دفاعا عن ذيلها إسرائيل.

الولايات المتحدة الأمريكية

تحالف
تكتل
دفاع
الانسحاب من المنظمة وقطع التمويل عنها.
القبضة الحديدية بين الولايات المتحدة الأمريكية واليونيسكو
اليونيسكو
الاعتراض ورفض انضمام فلسطين للمنظمة
إسرائيل
الانضمام للمنظمة
احتلال واستيطان فلسطين

دور ومكانة المجموعة العربية داخل اليونيسكو

لكل دولة عربية وفد دائم معتمد لدى اليونسكو، غير أن وفود الدول العربية جميعها تعتبر من بين الوفود الصغيرة أو المتوسطة الحجم، لأن عدد أعضائها يتراوح ما بين1و4 أشخاص. هذا وقد جعلت الصراعات العربية-العربية من المصالح الشخصية لكل دولة تتغلب على المصلحة العامة للدول العربية، مما يهدد مكانتها داخل منظمة اليونيسكو، ولعلّ ما حدث في الانتخابات الأخيرة لرئاسة اليونيسكو بين مصر وقطر خير دليل على ذلك.

دور الجزائر في منظمة اليونيسكو

بالرغم من أن الجزائر كانت حديثة الاستقلال، إلا أن ذلك لم يمنعها من مزاحمة الدول الكبرى داخل المنظمة، حيث لها تمثيل في الأجهزة الرئيسية لليونيسكو، كما سبق وأشرنا، ففي عام 1978 مثلا وصل عدد وفد الجزائر في المؤتمر العام إلى 53 عضوا ليصبح أكبر وفود الدول العربية حجما، بل أكبر من وفود دول عظمى مثل الاتحاد السوفيتي أو الصين أو حتى الولايات المتحدة،لكنه عاد بعد ذلك إلى الانخفاض حيث كان حجمه عام 1983 على سبيل المثال 18عضوا. أما فيما يخص تمثيل الجزائر في المجلس التنفيذي، فقد مثلت الجزائر شخصيات بارزة أهمها أحمد طالب الإبراهيمي ما بين 1968 – 1974، ثم محمد إبراهيم الميلي حتى سنة 1985. هذا ولا يخفى أن الجزائر لعبت دور كبير داخل منظمة اليونيسكو وبالضبط في المحافظة على وتيرة عضوية المجموعة العربية في المنظمة، كما كانت ولا زالت تعمل على لم شمل الدول العربية لمواجهة التكتلات الغربية التي تحاول طمس ومحو الهوية والثقافة العربية والإسلامية في فلسطين المحتلة وفي الوطن العربي والعالم الإسلامي عموما. لكن بالرغم من الدور الكبير الذي تلعبه الجزائر داخل اليونيسكو، إلا أن تغير القيادة داخل اليونيسكو بوصول الفرنسية أدري أزولاي ذات الأصول اليهودية وابنة مستشار الملك المغربي محمد السادس، يفرض على الجزائر بدل جهود أكبر داخل المنظمة.

إذن فقد أثبتت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) بأنها ليست كغيرها من الوكالات والمنظمات الدولية الأخرى، والتي تسير وفق الخطط المرسومة لها منذ زمان، إذ يصعب عليها الخروج عن النص المكتوب لها من قبل الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، وأحداث التاريخ الكثيرة شاهدة على ذلك، فمنظمة اليونيسكو بالرغم من أنها تستمد تمويلها من اشتراكات الدول الأعضاء، لا سيما الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية والتي تساهم بحوالي 22٪ أي بخمس ميزانية اليونيسكو ناهيك عن المساعدات المالية التي تحصل عليها المنظمة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية خارج اشتراكاتها السنوية، إلا أن هذا لم يؤثر بتاتا على نشاط منظمة اليونيسكو، ولعلى ما يؤكد ذلك هو القرارات التاريخية التي اتخذتها اليونيسكو بشأن فلسطين، أبرزا منح الأخير العضوية الكاملة- كدولة كاملة العضوية في اليونيسكو، ابتداء من أكتوبر 2011، ثم تلاها قرار مرتبط بالأقصى كتراث اسلامي خالصا، نافية بذلك الادعاءات اليهودية بالقدس الشريف، إضافة إلى قرارات أخرى موبخة لإسرائيل وتخدم القضية الفلسطينية العادلة، لكن هذه القرارات لم تمر بردا وسلاما على منظمة اليونيسكو، إذ قوبلت بالرفض والتنديد والاستنكار من قبل الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل ولم تكتف هذه الدول بذلك، بل صعدت اللهجة مع اليونيسكو بتوقفها عن دفع اشتراكاتها المالية السنوية، والتهديد بالانسحاب من المنظمة بصفة نهائية، غير أن ردة فعل اليونيسكو كانت أقوى بالرغم من فقدانها حوالي ربع ميزانياتها (الولايات المتحدة 22٪، إسرائيل 3 ٪)، إذ جمدت حق الولايات المتحدة واسرائيل في التصويت، هذا التصرف إن دل على شيء فإنما يدل على فعالية واستقلالية قرارات منظمة اليونيسكو.

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى نتائج مفادها:

قرارات اليونيسكو اتجاه فلسطين توحي بفعالية نشاطها، بالرغم من فقدانها لأهم مصادر تمويلها، وهو ما يعني تغلب المبدأ على المصلحة.

اليونيسكو هي أول وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة تتخذ قرارات تاريخية بشأن فلسطين.

المجموعة العربية بقيادة الجزائر لعبت دور كبير في قرارات اليونيسكو اتجاه فلسطين المحتلة، كان أبرزها قبول الأخيرة كدولة كاملة العضوية في المنظمة .

الصراعات العربية- العربية حالت دون وصول العرب إلى رئاسة اليونيسكو، كما ساعدت على وصول شخصية فرنسية من أصول يهودية لقيادة اليونيسكو، وهذا لا يخدم مصالح الأمة العربية والإسلامية.

مصادر تمويل منظمة اليونيسكو لم تؤثر بتاتا على استقلالية قراراتها، ما يعطي بارقة أمل في الاتكال على هذه الأطر، وأحداث التاريخ شاهدة على ذلك ولعل أبرزها قضية القضايا فلسطين.

هذا ونخرج ببعض التوصيات:

يجب على المجموعة العربية داخل منظمة اليونيسكو الالتفاف والتكتل فيما بينها لخدمة قضايا الأمة العربية والإسلامية.

مع وصول الرئيسة الجديدة أدري أزولاي، ينبغي على الجزائر أن تبدل جهود أكبر وأن تستعد لأي قرارات جديدة قد لا تكون في صالحها، وأن تعمل على توحيد صف المجموعة العربية داخل اليونيسكو، وتجنب الصراعات العربية- العربية، كما حدث مع المرشح القطري.

ينبغي على الجزائر إقناع أصدقائها داخل اليونيسكو كالصين وروسيا وتركيا.. على التعاون معا لتعويض الأطراف المنسحبة من تسديد التزاماتها المالية في الميزانية العامة للمنظمة) الولايات المتحدة الأمريكية وذيليها اسرائيل)، وذلك حفاظا على حياد قرارات اليونسكو.

آخر محطّة تحضيريّة للمنتخب الوطني في جوان

تونس - الجزائر غدا على السّاعة 20:30

«الخضر» أمام اختبار حقيقي بمواجهة «نسور قرطاج»

يحل المنتخب الوطني، غدا، ضيفا على نظيره التونسي في ثالث مواجهة ودية يجريها زملاء محرز في تربص جوان، حيث ستكون مواجهة الغد أمام «نسور قرطاج» هي الأخيرة في التربص الحالي، ويراهن بلماضي كثيرا على المواجهة القوية المنتظرة غدا من أجل تحقيق الإنتصار الذي سيكون له أثر إيجابي على التصنيف الشهري للمنتخبات.

عمار حميسي

يواجه «الخضر»، غدا، المنتخب التونسي وعينه على تحقيق الإنتصار من أجل إنهاء فترة التحضير لشهر جوان بقوة، والتأكيد على جاهزية المجموعة قبل خوض غمار تصفيات المونديال سبتمبر المقبل، وهو ما جعل الناخب الوطني يعطي أهمية كبيرة للتربص الحالي وقياس مدى استعدادات اللاعبين الفنية والتقنية.

مواجهة تونس تأتي بعد أن حقق زملاء بونجاح الفوز على موريتانيا ومالي، حيث كانت هاتان المواجهتين في غاية الأهمية واستفاد بلماضي منهما الكثير من الأمور الفنية والتقنية التي ستساعده على النجاح في عمله خلال المرحلة المقبلة التي ستعرف إنطلاق تصفيات المونديال.

الاحتكاك مع منتخب قوي في كل تربص أصبح عادة لدى الناخب الوطني، الذي يرى أن اللعب أمام منتخبات قوية خلال فترة التحضير يبقى أمرا في غاية الأهمية من أجل معرفة المستوى الحقيقي للمنتخبين واللاعبين، خاصة أن المواجهات المقبلة لا تقبل التعثر وإصلاح مكامن الخلل يكون من خلال المواجهات الودية.

■ تغييرات مرتقبة في التّشكيلة

قام مدرب المنتخب الوطني بتجريب الكثير من اللاعبين خلال مواجهتي موريتانيا ومالي، إلا أن مباراة تونس تختلف كثيرا عن المواجهتين السابقتين، حيث يراهن بلماضي على تحقيق الفوز، وهو ما سيجعله مطالبا بالعودة إلى التشكيلة الأساسية التي تعود على إشراكها خلال المباريات السابقة.

على مستوى حراسة المرمى لن يكون هناك تغيير من خلال الإبقاء على الحارس الأساسي مبولحي، الذي مازال يحظى بثقة الناخب الوطني رغم تراجع مستواه في المباريات الماضية، إلا أن عامل الخبرة ضروري في مثل هذه المباريات، وهو ما يجعله يمتلك الأفضلية مقارنة بالثاني دوخة و أوكيجدة وبدرجة أقل الحارس مجادل.

الدفاع هو الآخر لن يعرف تغييرا كثيرا مع الاحتفاظ بالثنائي ماندي وبن العمري على مستوى المحور رغم أن عامل المفاجأة يبقى ممكنا من خلال إشراك بدران مكان بن العمري، والاحتفاظ بمانادي في ظل تراجع المستوى البدني لمدافع ليون بسبب قلة مشاركاته مع الفريق الفرنسي خلال الموسم المنقضي.

على الجهة اليمنى من الدفاع سيتم اللجوء إلى خيار عطال، الذي أدى مباراة جيدة أمام موريتانيا لكن الإصابة حرمته من المشاركة أمام مالي وبيقى مرجحا مشاركته مكان زفان، فيما سيتواجد بن سيعيني على الجهة اليسرى من الدفاع، وهو الذي تعود على اللعب في هذا المنصب.

وسط الميدان يبقى ورشة مفتوحة بالنسبة للناخب الوطني، الذي جرب فيه العديد من اللاعبين من أجل إيجاد البديل المناسب للاعب بن ناصر، إلا أن كل اللاعبين لم يقنعوا وهو الأمر الذي سيجعله مطالبا بالعودة إلى التشكيلة العادية، وهي إشراك قديورة وفيغولي مع بلقبلة أو عبيد.

إشراك لاعبين آخرين في هذا الخط يبقى أمرا ممكنا من خلال اللعب بعبيد

وبلقبلة مع فيغولي، الذي يبقى اللاعب الوحيد الذي ضمن مكانته في وسط الميدان بعد المردود الطيب الذي قدمه لحد الآن رغم أنه لا يلعب في منصبه الأصلي، إلا أنه يقدم في كل مرة مستوى أكثر من مميز.

على مستوى الهجوم لن يكون هناك تغيير كبير بحكم أن بلماضي يثق كثيرا في الثلاثي بلايلي وبونجاح، إضافة إلى القائد رياض محرز وهو ما سيجعله أمام حتمية إشراك الثلاثي المذكور بسبب الإنسجام الموجود، إضافة إلى أن العناصر التي نالت الفرصة في هذا الخط لم تقنع كثيرا.

■ بلماضي ينجح في الحرب النّفسية

نقل بلماضي الضغط إلى تربص المنتخب التونسي، ونفس الأمر ينطبق على تصريحات رياض محرز عقب مواجهة مالي، حيث تعاطى بعض الفاعلين في منتخب تونس مع تصريحات بلماضي ومحرز بانفعال كبير، وهو ما يؤكد أن الناخب الوطني نجح في الحرب النفسية.

تأثر اللاعبين والمدرب من الناحية النفسية سيجعلهم يتأثرون من الناحية الفنية خلال المباراة، وهو الأمر الذي يطمح بلماضي إلى تحقيقه من خلال تصريحاته السابقة بعدما أكد أنه لن يرضى إلا بالفوز أمام تونس لتأكيد أن تصنيف الفيفا لا يستند إلى معايير فنية بحكم أن الجزائر هي بطلة إفريقيا، إلا أنها لا تتصدر ترتيب المنتخبات الإفريقية.

تصريحات بلماضي رد عليها مدرب المنتخب التونسي بقوة، وأكد أنه سيعمل على تأكيد أحقية منتخب تونس بالتواجد في صدارة المنتخبات الافريقية من خلال الفوز على المنتخب الوطني، وهو ما يؤكد أن الحيلة قد انطلت عليه لأن تصريحاته لم تكن دبلوماسية، ولا تعكس خبرته الكبيرة.

تصريحات محرز هي الاخرى استفزت اللاعبين في منتخب تونس بعدما أكد أن المنتخب التونسي ينتهج الخطة الدفاعية، ويعتمد على الهجمات المرتدة وهو ما فهمه بعض لاعبي منتخب تونس أنه استصغار من قيمتهم، وهو ما جعلهم يردون بقوة وبدون حسابات الى ان المواجهة وقد فقط.

التأثير النفسي على المنافس من الحيل المهمة التي يلجأ اليها المدربون قبل المباريات، خاصة عندما يكون المستوى متقاربا بين الطرفين، وهو ما يتوفر في مباراة تونس والجزائر، فالخرافي الفني ليس كبيرا بين المنتخبين اللذين يمتلكان لاعبين جيدين وانسجاما كبيرا بين الخطوط.

■ حسابات تصنيف «الفيفا»

لم يكن اختيار مواجهة تونس اعتباطيا بالنسبة للناخب الوطني، لكن الامر مرتبط بشكل مباشر بتصنيف المنتخبات التابع للفيفا بحكم ان المنتخب التونسي يتصدر ترتيب المنتخبات الافريقية رغم ان المنتخب الجزائري هو بطل افريقيا منذ 2019 لكنه لم يصل الى المرتبة التي تؤهله لتصدر التصنيف الافريقي بعد.

الاكثر غرابة في الامر ان المنتخب الجزائر لم ينهزم في اي مباراة منذ نهائي «الكان» في 2019، وفاز وتعادل في كل المواجهات إلا أن هذا الامر لم ينعكس إيجابا على مرتبته في تصنيف الفيفا للمنتخبات، وهو ما جعل بلماضي وطاقمه الاداري يجتمع في الفترة السابقة لايجاد حل لهذا الامر.

الحل الوحيد الذي عرضه الطاقم الادارة في الاتحادية على بلماضي هو ضرورة مواجهة تونس، والفوز عليها وديا من اجل الارتقاء في تصنيف الفيفا للمنتخبات بالنظر الى استحالة تحقيق الامر بالاستناد فقط الى المواجهات الودية او الرسمية، حيث لن يغير الامر الكثير من الامور.

المنتخب التونسي من جهته يسعى لتوسيع الفارق بينه وبين المنتخب الوطني من خلال الفوز عليه، وهو الامر الذي دفع الاتحادية التونسية لقبول مواجهة المنتخب الوطني وديا رغم انها تعرف انه من المنتخبات القوية في القارة، ومن الصعب الاطاحة به بالنظر الى السلسلة الايجابية من النتائج في الفترة الماضية.

فاز المنتخب الوطني على مالي وموريتانيا وديا، وهو الامر الايجابي في الامر الا ان الاخفاق امام تونس سيجعل المواجهتين السابقتين بدون جدوى في ظل الحاجة الماسة للفوز على تونس من اجل التقدم على مستوى ترتيب الفيفا للمنتخبات، وهو الامر الذي يسعى بلماضي لتحقيقه.

الظهور بقوة خلال مواجهة تونس أمر ضروري من أجل تحقيق الانتصار، خاصة ان المنافس صحيح انه ليس قويا من الناحية الهجومية لكن دفاعيا من الصعب التسجيل عليه، وهو الامر الذي يعرفه بلماضي جيدا، لهذا جهّز كل اللاعبين من أجل إيجاد التوليفة المناسبة تحسبا للمواجهة المرتقبة.

مرّ لمرحلة جديدة في اختيار المنافسين وتسيير التّعداد

بلماضي يكسب الرّهان خلال التّربّص الحالي

نجح الناخب الوطني جمال بلماضي في اختيار ثلاثة منافسين أقوياء لتربص شهر جوان، بعدما تبين أن اختباري موريتانيا ومالي كانا مفيدين، قصد التحضير الجيد لدخول معترك تصفيات كأس العالم 2022 شهر سبتمبر المقبل بقوة أمام منتخبي جيبوتي وبوركينافاسو، حيث استفاد رفقاء المحارب سفيان فيغولي من المواجهتين لتصحيح الأخطاء، والتيقن من صعوبة المأمورية التي تنتظرهم لاقتطاع تأشيرة التأهل للدور الفاصل المزمع اقامته شهر مارس 2022، فيما تبقى مباراة تونس تسعين دقيقة لتسلق الترتيب العام للاتحاد الدولي، وخطف المركز الإفريقي الثالث من نيجيريا.

محمد فوزي بقاص

اتّضحت الرؤية أكثر للاعبي الخضر خصوصا الوافدين الجدد، عما ينتظرهم خلال تصفيات مونديال قطر، بعدما استهدف بلماضي منافسين قويين يعيشان أفضل أيامهما، حتى يفتح أعين لاعبيه ويوعيهم بخطورة الوضع، خصوصا أن المنتخبات الإفريقية تواصل العمل والتطور من سنة لأخرى.

بلماضي اختار مواجهة منتخب موريتانيا، الذي يسير في ديناميكية جيدة من النتائج الإيجابية، بعد ضمان التأهل لكأس أمم إفريقيا للمرة الثانية في تاريخه والثانية على التوالي، حين فرض التعادل ذهابا وإيابا على المنتخب المغربي، وفاز ذهابا وإيابا على منتخب إفريقيا الوسطى، وتعادل وانهزم مع منتخب بوروندي، مواصلا تألقه وتطوره على الصعيد القاري للسنة السابعة على التوالي، وتحديدا منذ تولي المدرب الفرنسي كورونتان مارتينس مقاليد العارضة الفنية للمرابطين شهر أكتوبر من عام 2014.

بلماضي كشف أنّ اختيار مواجهة منتخب موريتانيا جاء لتحضيرا لمقابلة جيبوتي شهر سبتمبر المقبل، لحساب الجولة الأولى من تصفيات كأس العالم، حيث أكّد في مؤتمر إعلامي أن رفقاء لاعب ريال فالادوليد مختار الحسن أقوى من منتخب جيبوتي بدنيا وفنيا، كما وضع المسؤول الأول على رأس العارضة الفنية للخضر البدلاء في الصعوبة لاختبار جاهزيتهم، ومعاينة بعض الأسماء الجديدة ولاعبين آخرين في مناصب غير متعوّدين على الظهور بها، لإدراك مدى قدرتهم على إيجاد الحلول الملائمة في المباريات الصعبة، وحين يتم الاعتماد عليهم في المباريات الهامة والمصيرية.

في ذات السياق، لم يكن اختيار منتخب مالي عشوائيا، هو الذي أضحى يسيل الكثير من الحبر، جراء خرجاته القوية في الوديات والمباريات الرسمية أمام كبار القارة السمراء، ويواصل التطور للسنة الرابعة على التوالي، خصوصا أنّ نواة المنتخب والتشكيلة الأساسية أغلبها من اللاعبين الشباب، حيث أنّ معدل عمر منتخب مالي لا يتجاوز 25 عاما، وسبّب الكثير من المتاعب لكتيبة المحاربين الذين حافظوا على تركيزهم طيلة أطوار اللقاء، وتمكّنوا من تسجيل هدف وحيد في المواجهة.

صخرة دفاع الخضر جمال الدين بن العمري، أوضح أن مواجهة منتخب مالي اختبار جيد للمنتخب، وقال بهذا الشأن «واجهنا منتخبا قويا ومنظما في كل الخطوط، منتخب مالي شكّل لنا الكثير من المتاعب».

وأضاف «منذ مدة لم نواجه منتخبا بهذه القوة، وتحديدا منذ مباراة المكسيك، ومواجهة النسور ستسمح لنا من التركيز أكثر في المباريات المقبلة لأنها أعادتنا إلى مواجهات المستوى العالي».

25 لاعبا في مواجهتين

بالرغم من تحدي الإبقاء على سلسلة المباريات دون هزيمة، وتحطيم الرقم القياسي الإفريقي الذي كان بحوزة منتخب كوت ديفوار بـ 26 مباراة، والعمل على الاقتراب أكثر من تحطيم الرقم القياسي العالمي الذي يتواجد بحوزة منتخبي إسبانيا والبرازيل بـ 35 مواجهة كاملة، إلا أن بلماضي منح فرصة اللعب لـ 25 لاعبا كاملا في امتحانين وديين، وقام بتغيير 100 بالمائة من لاعبي التشكيلة الأساسية، وهو ما يؤكد الثقة الكبيرة التي يضعها مهندس التتويج القاري في لاعبيه، من أجل تجسيد مشروعه الرياضي وبلوغ أهداف العقد الذي يربطه بالاتحادية الجزائرية لكرة القدم، بالتأهل لنهائيات كأس العالم وبلوغ الدور ربع النهائي على الأقل، لأول مرة في تاريخ مشاركات الجزائر في كأس العالم.

الشيء الملفت للانتباه خلال مواجهتي موريتانيا ومالي، هو أن الطاقم الفني مرّ لمرحلة جديدة في تسيير المباريات، حيث أضحى ينوع النهج التكتيكي من مناسبتين إلى ثلاثة خلال تسعين دقيقة، أين استعمل لحد الآن 04 خطط لعب، المعتادة (4-1-4-1) والكلاسيكية (4-4-2)، والهجومية (4-3-3) وكذا خطة (4-1-2-3)، وهو الأمر الذي جعل هجوم الفريق الوطني يزعزع استقرار دفاعات موريتانيا ومالي بتسجيل خماسية كاملة في مواجهتين، وهي استراتيجية جديدة اعتمدها جمال بلماضي في خرجات الخضر الأخيرة، عكس السابق أين كان يعتمد على خطة واحدة لخلق الانسجام بين العناصر الوطنية، وهو ما يؤكد التطور المستمر للمحاربين، الذين يواصلون التألق للسنة الثالثة على التوالي.

تحطيم عدّة أرقام قياسيّة

مواجهتا موريتانيا ومالي سمحتا للخضر من معادلة الرقم القياسي الإفريقي في عدد المباريات دون تذوق طعم الهزيمة، وهو الأمر الذي صار من بين أولويات اللاعبين في خرجات المنتخب، وورقة رابحة أخرى في يد الطاقم الفني لتحفيز لاعبيه وحثهم على بذل المزيد من الجهود أثناء اللقاءات، وهو ما أكّده الظهير الأيسر لنادي مونشنغلادباخ الألماني رامي بن سبعيني، الذي قال في هذا الشأن «سلسلة المباريات دون هزيمة أصبحت حافزا كبيرا بالنسبة لنا».

وتابع حديثه «هدفنا الأول تحطيم الرقم القياسي الإفريقي، ومواصلة المشوار لكتابة أسماء جيلنا في تاريخ كرة القدم العالمية بتحطيم الرقم العالمي».

في ذات السياق، فإنّ تحقيق نتيجة أمام منتخب تونس غدا، سيفتح الباب الاقتراب من تحطيم الرقم القياسي العالمي الذي يتواجد بحوزة منتخبي اسبانيا والبرازيل بـ 35 مواجهة دون هزيمة، حيث سيرتفع العدد إلى 27 مقابلة، وإذا سارت كل المباريات على ما يرام في تصفيات كأس العالم، خاصة ضد منتخب بوركينافاسو ذهابا وإيابا، سيبلغ رفقاء السفاح بغداد بونجاح عتبة 33 مواجهة دون تذوق طعم الهزيمة، لتكون المباريات الثلاثة الأولى من الدور الأول لكأس أمم إفريقيا 2022 بالكاميرون، كفيلة بتحطيم الرقم العالمي ودخول تاريخ الساحرة المستديرة من أوسع أبوابها.

هذا، وتم تحطيم عدة أرقام قياسية استعصت على مختلف الأجيال التي مرت على المنتخب الوطني، حيث يقترب الحارس مبولحي بخطى ثابتة من خطف مركز الوصافة، لأكثر اللاعبين تقمصا للألوان الوطنية على مر التاريخ، أين بلغ المباراة رقم 77 ضد منتخب مالي، ويتواجد حاليا في المركز السادس بالترتيب العام، وعلى بعد 08 مباريات للإطاحة بالأسطورة رابح ماجر، صاحب الـ 86 مواجهة بألوان الخضر، فيما يبدو تحطيم الرقم القياسي للمتصدّر لخضر بلومي، صاحب الـ 100 مواجهة صعبا على مبولحي، كون نهائيات مونديال قطر ستكون بنسبة كبيرة آخر محطة يظهر خلالها الحارس الجزائري رايس الوهاب مبولحي بألوان الأفناك.

كما أنّ المحارب سفيان فيغولي ارتقى في الترتيب العام لأفضل الهدافين في تاريخ المنتخب الوطني، بانفراده بالمركز رقم 11 عن طريق تسجيله ثنائيته الثانية وبلوغه الهدف رقم 16، كما أن القائد رياض محرز أصبح سابع هدّاف في التاريخ يبلغ عتبة عشرين هدفا، بعد تسجيله الهدف أمام منتخب مالي الذي يعتبر هدفه الخامس على التوالي.

توبة، بدران، فرحات وبلقبلة كسبوا نقاطا

عرفت المباراتين الوديتان الأوليين لشهر جوان تألق أربع لاعبين، يتعلق الأمر بالمدافعين المحوريين أحمد توبة وعبد القادر بدران، بالإضافة إلى متوسط الميدان هاريس بلقبلة والجناح زين الدين فرحات، الذين كسبوا عدة نقاط إيجابية، أين خاض لاعب الوليجيك الهولندي مباراة دون خطأ ضد موريتانيا في أول ظهور له مع المنتخب، وأصبح يهدّد المكانة الأساسية لصخرة الدفاع جمال الدين بن العمري.

كما أنّ مدافع الترجي الرياضي التونسي عبد القادر بدران، أدى مباراة قوية في أول ظهور له أساسيا بألوان المنتخب، ولقي إشادة الناخب الوطني بأخلاقه وقيمته الفنية، وهو ما جعل الجميع يطمئن على مستقبل الخضر، بعدما بحث الكوتش جمال مطولا عن لاعبين مميزين في محور الدفاع، بعد اعتزال كارل مجاني اللعب الدولي.

أبهر متوسط ميدان نادي بريست هاريس بقبلة عشاق الخضر خلال ظهور أمام منتخب موريتانيا أساسيا، ودخوله بديلا للدبابة عدلان قديورة أمام نسور مالي، أين قام بدوره على أكمل وجه في منصب لاعب ارتكاز والمدافع المتقدم، ووجد أخيرا خليفة لاعب الغرافة الذي يقترب من اعتزال اللعب الدولي وتعليق الحذاء.

لاعب نادي نيم زين الدين فرحات هو الآخر، وعكس خرجاته السابقة تمكّن من الظهور بمستوى لا بأس به أمام موريتانيا، أين استعمل على الرواق الأيسر وأدى مباراة جيدة، وكان وراء أغلب الهجمات الخطيرة للخضر، كما قدّم تمريرته الحاسمة الأولى مع المنتخب، وهو ما جعل الجميع يشيد بأدائه لأول مرة خلال 13 مواجهة ظهر خلالها مع المحاربين.

في سياق آخر، تخلّصنا من التسييب الذي كان يطبع تربصات شهر جوان من كل سنة، التي لطالما ارتبطت بغيابات كوادر المنتخب الذين يتم تعويضهم باللاعبين المحليين، بالإضافة إلى تكاسل الحاضرين عن العطاء فوق أرضية الميدان بعد مواسم شاقة مع أنديتهم الأوروبية، وهو الأمر الذي تغير منذ تولي نجم مارسيليا الأسبق مهام العارضة الفنية للمنتخب.

مزور عرفات لـ «الشعب ويكاند»:

إستراتيجية بلماضي وراء استمرار سلسلة الانتصارات

■ تشبيب المجموعة بطريقة تدريجية

وصف الدولي الجزائري السابق مزور عرفات في حوار خاص لـ «الشعب ويكاند»، العمل الذي يقوم به جمال بلماضي على رأس العارضة الفنية للمنتخب الوطني بالرائع، لأنه يهدف إلى تشبيب التشكيلة بطريقة تدريجية حتى يزعزع إستقرار المجموعة في مختلف المباريات التي يلعبونها سواء كانت ودية أو رسمية، وثمّن خياراته فيما يتعلق بالمنافسين الذين انتقاهم في التربص الحالي بالنظر لتطابق طريقة لعبهم مع منافسينا في التصفيات المؤهلة لمونديال قطر 2022.

حوار: نبيلة بوقرين

■ الشعب ويكاند: كيف تقيم مستوى الفريق الوطني خلال اللقاءين الوديين ضد موريتانيا ومالي؟

■■ اللاعب السابق مزور عرفات: المنتخب الوطني واصل سلسلة النتائج الإيجابية من خلال الفوز أمام موريتانيا ضمن المعسكر التحضيري الذي برمجه بلماضي تزامنا والتواريخ الدولية، والتي اعتبرها منافس ضعيف بالمقارنة مع الإمكانيات الموجودة لدى فريقينا الوطني والدليل كان واضحا من خلال ما قدمه التعداد الجزائري فوق الميدان، لكنها تبقى خيارا تكتيكيا مهما لأن طريقة لعبهم تتشابه مع جيبوتيا الذي سنلتقي معه في أول جولة من التصفيات المؤهلة لكأس العالم بقطر 2022، أما بالنسبة لمواجهة مالي التي كانت صعبة نوعا ما، وتعتبر المنعرج لأن المدرب الوطني قام بتغييرات عديدة في التشكيلة، واعتمد على عناصر شابة لتحضيرها لقادم المواعيد، ورغم سيطرة المالليين على الكرة خاصة في وسط الميدان وفي الجانب التكتيكي، إلا أننا كنا أكثر فعالية من ناحية الهجوم وتعاملنا مع الوضعية بكل ذكاء بدليل أننا فزنا في النهاية. وهذا هو الأهم بالنسبة لنا حيث عادلنا الرقم الإفريقي في عدد اللقاءات التي لم ننهزم خلالها مع كوديفوار بـ 26 لقاء.

■ ما هي قراءتك للمواجهة المقررة أمام تونس بملعب هذا الأخير؟

■■ مثلما سبق لي القول الناخب الوطني له بُعد نظر، وكل خياراته لها أهداف مدروسة من كل النواحي، ولهذا فإن المواجهة التي ستجمعنا مع المنتخب التونسي لها عدة أبعاد، في مقدمتها العمل على مواصلة سلسلة النتائج الإيجابية مع التشكيلة بالرغم من أنها ستكون بطابع داربي مغاربي، وتُبنى على جزئيات صغيرة وهناك احتمال أن يشكل لنا التونسيون صعوبات فوق المستطيل الأخضر لأنهم فريق متكامل وفي إفريقيا لم يعد هناك قوي وضعيف، إلا أننا نحن أفضل بكثير من التونسيين من ناحية الإمكانات، وسندخل في ثوب المُنتصر ولا أستبعد الفوز في نهاية المواجهة لعدة عوامل من بينها تشابه المناخ، أرضية الملعب ملائمة من أجل تقديم لقاء في المستوى ويليق بكلا الطرفين، وستكون مفتوحة لأن الفريقين يعرفان بعضهما جيدا، ويلعبان كرة جميلة ما يعني أنها ستكون أقل صعوبة من لقاء مالي، وبإمكاننا تصدر جدول ترتيب الإفريقي بـ 27 مباراة من دون هزيمة لأننا بكل صراحة نملك المؤشرات التي تجعلنا نتزعم كرة القدم الإفريقية.

■ ما هو تقييمك لمردود بعض العناصر؟

■■ بكل صراحة الأداء الذي ظهر به بدران كان أكثر من إيجابي، واستغل الفرصة كما يجب، وسيكون له دور مهم في الدفاع مستقبلا، كما يوجد إسم آخر أتمنى أن توجه له الدعوة مع إحترامي لخيارات بلماضي، والأمر يتعلق بأمير سعيود الذي ظهر بمستوى رائع مع فريقه شباب بلوزداد، وكان هداف رابطة الأبطال في النسخة الحالية بـ 7 أهداف ويستحق مكانة مع المنتخب، كما لاحظنا بروز كل من زروقي، الذي أرى أنه شاب واعد ويتمتع بمهارات فردية عالية بدليل أنه لما تحرر في الشوط الثاني ضد مالي، قدم أداءً مقبولا واندمج بسرعة مع زملائه، وبهذا فإن الأمور تسير بطريقة جيدة مع منتخبنا بطل إفريقيا، وهو يسير بطريقة ذكية من خلال الحفاظ على سلسلة النتائج الإيجابية، ونحن دائما نبقى وراءه ونشجّعه من قريب وبعيد، لأنّ الناخب الوطني عرف كيف يتحاور مع لاعبيه، وله نظرة مستقبلية، ومن هنا نفهم أن الفريق كان تتقصه الوصفة الفعالة فقط، والقادم سيكون أفضل بحول الله.

■ ماذا عن التّغييرات التي قام بها بلماضي في هذا الوقت؟

■■ المدرب الوطني قريب من التشكيلة، وهو على دراية بكل صغيرة وكبيرة فيما يتعلق باللاعبين، وفي كل مرة يعتمد على خيارات تكتيكية تتماشى مع الإمكانات الفردية والجماعية لدى التشكيلة، ولهذا لا أستغرب التغييرات التي قام بها في اللقاءين الوديين الماضيين لأنها فرصة من أجل تجريب أكبر عدد من الأسماء الشابة التي يراها مستقبل المنتخب لأننا مقبلين على المشاركة في بطولة العالم 2022، ويجب أن يكون لديه خزان من اللاعبين لتفادي أي مشاكل في كل المناصب حتى يتوفر لديه البديل في حال تعرض أحد اللاعبين للإصابة، إضافة إلى أنه يعمل على تعويض بعض الكوادر، الذين تقدموا في السن بطريقة ذكية لكي لا يكون زعزعة في الإستقرار، وكذا سلسلة النتائج الإيجابية، ومن جهة أخرى حتى تحتك الأسماء الصاعدة مع الجيل الذي حقق اللقب القاري.

ليبيا

التّنافس التّركي الفرنسي وأثره على تسوية الأزمة

شهدت السّاحة اللّيبية حربا دولية غداة اندلاع الأزمة، حيث سعت الدول المتدخّلة تحت مظلّة منظمة اتفاقية شمال الأطلسي (الناتو) إلى إسقاط النظام، بذريعة تطبيق القرار الأممي 1973 القاضي بفرض منطقة حضر جوي، وعلى رأس هذه الدول فرنسا التي حرصت على حماية وجودها في إفريقيا ضد مساعي القذافي في استقطاب الدول الأفريقية لصالح مشاريعه الخارجية. والتحقت تركيا بالدّول المتدخلة في الشأن الليبي، بعد تحفظها على تدخل الناتو، لتعويض الخسائر التي لحقت مشاريعها الاقتصادية التي توقفت جراء الأزمة. وانعكست هذه التدخلات على الوضع السياسي والأمني في ليبيا، التي انقسمت إلى معسكرين متناحرين، أحدهما في الشرق والآخر في العاصمة طرابلس. ورغم تشكيل حكومتين معترف بهما دوليا، إلا أنهما لم تستطيعا السّيطرة على الوضع العسكري في الشرق.

د – آسيا قبلي
(باحثة في الدّراسات الإستراتيجية)

نحاول من خلال ما يأتي العودة إلى أسباب التنافس التركي الفرنسي في ليبيا، وانعكاساته على المشهد الأمني هناك.

فرنسا..ذهب القذافي ونفط ليبيا

خطّطت فرنسا لإسقاط نظام معمر القذافي، على خلفية معلومات استخباراتية تفيد أنّه قرّر الشروع في تجسيد مشروع عملة اقتصادية إفريقية موحّدة يسري التعامل بها بين عدد من الدول الأفريقية الساحلية، وهي في معظمها مستعمرات فرنسية سابقة تتعامل بالفرنك الفرنسي فيما يسمى بدول الفرنك الفرنسي، وهذا كان ليؤثّر على اقتصادها وهيمنتها على دول المجموعة، وقد حجزت القوات المتدخلة ما مجموعه 143 طنا من الذهب، ومثلها من الفضة بقيمة 7 مليار دولا أمريكي، أُخرجت قبل التّمرد من البنك المركزي الليبي ونُقلت إلى سبها في طريقها إلى النيجر والتشاد، وكان من المفترض استخدامها لصك عملة لعموم إفريقيا هي الدينار الذهبي الأفريقي بديلا عن الفرنك الأفريقي – حسب ما جاء في مراسلة إلكترونية لوزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك هيلاري كلينتون بعنوان «عميل فرنسا وذهب القذافي» رفعت عنها السرية العام 2016 – وكان قائد الثّورة الليبية المقتول أعلن نيته في إنشاء عملة موحدة للتعامل بين دول الساحل، خلال قمة الاتحاد الأفريقي للعام 2009.

وعليه دعّمت فرنسا المعارضة الليبية المتواجدة على أراضيها، التي هوّلت الأحداث مستغلة مظاهرات أهالي ضحايا سجن أبو سليم، لتأجيج الوضع. واتُّهم نظام معمر القذافي حينها باستهداف المدنيين في قصف جوي لإخماد الاحتجاجات التي اتسعت رقعتها. وفي هذه الظروف استعجلت فرنسا مجلس الأمن لفرض حظر جوي على ليبيا، وإصدار القرار 1973، الذي أُخرج عن مضمونه من حماية المدنيين إلى إسقاط النّظام ثم قتل الرئيس الليبي، متجاوزة مجلس الأمن والسلم للاتحاد الأفريقي الذي كان يحضر لفتح مفاوضات بين معمر القذافي ومعارضيه لتفادي انزلاق الأوضاع، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، فإنّ حماسة الرّئيس الفرنسي، آنذاك، نيكولا ساركوزي للتّدخّل، يؤكّد – حسب تقرير نشره البرلمان البريطاني العام 2017 – بعنوان «ليبيا: تشخيص التدخل والانهيار والخيارات المستقبلية لسياسة المملكة المتحدة»، فرضية أنه سعى إلى تلميع صورة بلاده التي فشلت في حماية النّظام الموالي لها في تونس من السّقوط، وهو ما أثّر سلبا على إدارته التي بدأت تتفكّك إضافة إلى العلاقات المالية المشبوهة مع الرئيس الليبي المقتول، الذي موّل حملته الانتخابية لرئاسيات فرنسا، وقد أثبتت العدالة الفرنسية أنه تلقى أموالا من القذافي وواجه تهما تتعلّق بالفساد. يضاف إلى ذلك محاولته تبديد مخاوف مستشاريه بشأن مخطّطات القذافي الهادفة إلى دحر فرنسا من أفريقيا باعتبارها القوة الفرنكوفونية المهيمنة، ومنح الجيش الفرنسي فرصة لتأكيد مكانته في العالم، إلى جانب رغبة فرنسا في الاستيلاء على أكبر حصة ممكنة من النفط الليبي، وزيادة التأثير في منطقة شمال إفريقيا.

الإقتصاد في معادلة التّحرك التّركي

أمّا بالنسبة لتركيا، فقد التزمت الصّمت في بداية الأزمة الليبية، قبل أن تلقي بكل ثقلها بعد سنوات، حيث تردّدت فيما

تعلق بفرض منطقة حظر جوي على ليبيا، ووصفت الدعوة بأنها

«غير مفيدة وتنضوي على مخاطر»، وقال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان: «إنّ التدخل العسكري من قبل حلف شمال الأطلسي في ليبيا أو أيّة دولة أخرى ستنجم عنه آثار عكسية تماما»، لكنّها اعترفت أشهرا بعد اندلاع الأزمة بالمجلس الوطني الانتقالي في جويلية 2011، قبيل اغتيال القذافي، تلا ذلك زيارة رسمية من أردوغان إليها. كما رفضت الحل العسكري عند قيام خليفة حفتر بعملية الكرامة العام 2014، حيث دعت إلى الحوار السياسي، ودعمت حكومة الوفاق المعترف بها دوليا بقيادة فايز السراج.

هذا التغيُّر في الموقف التّركي إزاء الأزمة الليبية تحكمه معايير اقتصادية، إذ تحتل ليبيا المرتبة الثالثة من حيث استقطاب الاستثمارات التّركية بنحو 30 مليار دولار، وقدّرت قيمة التبادل التجاري بين الطرفين قبيل اندلاع الأزمة الليبية بـ 10 مليار دولار.كما أعلنت ليبيا عن منح استثمارات بقيمة 100 مليار دولار للشركات التركية إلى غاية 2013، واستثمارات بقيمة 15 مليار دولار في مجال البناء والتشييد، ومنذ 2010، بلغ عدد المشاريع التي دخلت حيز التنفيذ 160 مشروعا. وتقدر قيمة الأعمال التي وصلت مرحلة التّسليم بين 3 إلى 4 مليارات دولار.

وقد كبّد توقّفُ المشاريع التّركية في ليبيا بسبب الأزمة رجالَ الأعمال الأتراك خسائر كبيرة، فقُدرت قيمة المشاريع العالقة للشركات بـ 19 مليار دولار، ومستحقاتها بمليار دولار، أما التأمينات فبلغت 1.7 مليار دولار، في حين بلغت قيمة الأضرار التي لحقت بالمعدات والآلات 1.3 مليار دولار، وتدفع رابطة المقاولين الأتراك، ما مجموعه 50 مليون دولار سنويا ثمنا لخطابات الضمان، حسب إحصائيات 2019.

من جهة أخرى، تسيل احتياطات الطاقة الليبية لعاب الكثير من دول العالم بما فيها تركيا التي تسعى لضمان حصة منها، وفي هذا السياق قالت وكالة الطاقة الأمريكية أنّ احتياطي النفط الليبي ارتفع من 48 مليار برميل إلى 74 مليار برميل، وبذلك تحتل ليبيا المركز الخامس عالمياً في احتياطيات النفط الصخري بعد روسيا وأمريكا والصين والأرجنتين. كما ارتفع العمر الافتراضي لإنتاج النفط الليبي من 70 عاماً إلى 112 عام، بعد الإعلان عن أن الاحتياطي الليبي من النفط الصخري والقابل للاستخراج بالتقنيات الحالية يبلغ 26 مليار برميل. وارتفعت احتياطات الغاز الليبي إلى ثلاثة أضعاف، حيث بلغت 177 ترليون قدم مكعب، بزيادة 122 ترليون قدم مكعب من الاحتياطي القابل للاستخراج من الصخور، مقابل 55 ترليون قدم مكعب قبل الأزمة.

ويقع هذا المخزون الضخم من النفط الصخري شمال غرب ليبيا وجنوبها الغربي، وهي مناطق تحت سيطرة حكومة الوحدة الوطنية، وبما أنّ تركيا فقيرة جدا في الموارد الطبيعية وتستورد 90 بالمائة من حاجياتها من الطاقة، فإنّ ليبيا تمثل شريكا اقتصاديا مربحا. وعليه تسعى لضمان حصة من إعادة الإعمار لتعويض الخسائر والأضرار التي لحقتها بفعل الاضطراب السّياسي والأمني في ليبيا.

وعليه فإنّ الإصرار التركي على التدخل العسكري في ليبيا في حال عدم احترام المشير خليفة حفتر بنود اتفاق جنيف – حسب تصريح للرئيس التركي طيب رجب أردوغان – ذريعة لا يمكن فصلها عن محتوى الاتفاق الذي يتضمن إلغاء كل الاتفاقات الموقعة من قبل مع حكومة الوفاق الوطني، وهي خطوة في حال تنفيذها ستُفقد تركيا امتيازات اكتسبتها، خاصة اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين الدولتين، إثر اكتشاف حقول الغاز شرق المتوسط، الأمر الذي يمنح تركيا مزايا التنقيب عن الغاز واستغلاله، ويعطيها استقلالية في هذا المورد الطاقي.

وممّا سبق نلاحظ أن أهداف فرنسا الأولية من إسقاط نظام القذافي خاصة الحصول على أكبر حصة من النفط الليبي، محاولة منها إبقاء هيمنتها المتهالكة في القارة الإفريقية، قد عرقلها دخول تركيا على الخط والتي تسعى هي الأخرى إلى الاستفادة من ثروات ليبيا المتمركزة خاصة في الغرب والجنوب الغربي، وهو ما يفسّر مساندتها لحكومات الغرب المتعاقبة المعترف بها دوليا (حكومة الوفاق الوطني ثم حكومة الوحدة الوطنية)، بينما تسعى فرنسا للتشويش من خلال دعم خليفة حفتر المسيطر على الشرق الليبي الذي يحتوي هو الآخر على ثروات نفطية في الهلال النفطي. هذا التنافس قد يعطل السير الحسن لاتفاق برلين المهدد بالفشل لهذه الأسباب وأسباب أخرى، أهمها أن الحلول كثيرا ما جاءت من خارج ليبيا، وهي حتما تخدم مصلحة هذه الدولة أو تلك على حساب الصالح العام الليبي، في وقت تعتبر ليبيا أحوج ما تكون إلى حل نابع من إرادة داخلية واقتناع كل أطراف النزاع بأن الحل لا يمكن إلا أن يكون ليبيا، حتى دون وساطة خارجية.

تحديات تنفيذ اتّفاق برلين

يعترض تنفيذ اتفاق برلين عددا من الصعوبات أهمها مواقف الدول المنخرطة في الأزمة الليبية، التي يرفض بعضها بنودا منه باعتباره لا يخدم مصالحها، أو يعرقل مشاريعها التي دفعتها للتدخل إما مباشرة في شكل تدخل عسكري، أو بدعم طرف داخلي ينوب عنها في العمل العسكري.

رفْضُ خليفة حفتر الخضوع لحكومة الوحدة الوطنية التي شُكّلت شهر مارس 2021، واعتراض جماعات مسلحة تابعة له الوفد الحكومي ومنعهم من إجراء اللقاء والجولة التي كانت مقررة في المدينة، يوم 25 أفريل2021، للوقوف على المناطق المتضررة جراء الاقتتال، واعتبار أن مهمتها مؤقتة تنحصر في تقديم الخدمات للمواطنين وتحضير الانتخابات، واشتراط التنسيق مع وزارة الداخلية في بنغازي لتوفير الحماية والأمان، في حال أرادت زيارة المدينة في المرة القادمة، يعني عدم اعترافه بحكومة عبد الحميد الدبيبة، واستمرار صورة الدولتين داخل الدولة الواحدة، وهو أمر سيزيد من احتمال عرقلة إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية المقررة يوم 24 ديسمبر القادم.

الموقف المتصلّب لخليفة حفتر وضربه بكل الاتّفاقات عرض الحائط، سواء مع حكومة الوفاق الوطني بقيادة فايز السراج (2016–2021) أو مع حكومة الوحدة الوطنيّة برئاسة الدّبيبة، واعتبار نفسه الآمر الناهي على منطقة الشرق اللّيبي، وأنه يسيطر على مناطق واسعة منها، وابتزازه للحكومة الحالية قصد الحصول على امتيازات كما فعل مع سابقتها، من جهة، ووجود أطراف خارجية تدفع إلى خرق خاصة وأن فرنسا التي تدعمه في تنفيذ أجندتها (إلى جانب دول أخرى ليس موضوع دراستنا)، وتركيا بتدخلها العسكري وتدريب ميليشيا في الغرب الليبي وهي أكثر الأطراف المنخرطة في الأزمة الليبية، مازالتا تتبادلان التّهم حول خرق كل منهما اتفّاق برلين، من جهة أخرى، يؤكد وجود علاقة بين موقفي البلدين وما يجري في الميدان.

ونتيجة لما سبق، لم يتمكّن المتنازعون على السلطة في ليبيا من إنهاء ملف المرتزقة والمقاتلين الأجانب كخطوة أولى لحل الأزمة الليبية، حيث انقضت آجاله دون أن تذعن الأطراف المعنية لاتفاق جنيف فيما تعلق بهذا البند. أما داخليا فقد تَعذّر التئام مجلس الوزراء في مدينة بنغازي، ويتعبر ملف توحيد الميليشيات في جيش ليبي موّحد أصعب النقاط التي تعوق تسوية الأزمة الليبية، وسبب ذلك عدم تمكين الليبيين من قضيتهم وإيجاد حل ليبي–ليبي، ذلك أن الدول المتدخلة في معظمها تسعى إلى تطبيق أجندتها على حساب الصالح العام الليبي.

إشهار

الخبير أحمد كروش لـ «الشعب ويكاند»:

قوى تسعى لعرقلة اتّفاق «السّلم والمصالحة» لتبرير بقائها في مالي

يعتقد الخبير الأمني والمراقب الدولي السابق في بعثة الأمم المتحدة للسلام، أحمد كروش، أن حالة التأزّم المزمنة في دولة مالي ناتجة بالأساس عن الألغام التي زرعها الاستعمار الفرنسي هناك، والذي يقوم بتفجيرها وقت ما تقتضيه مصالحه، دون الالتفات إلى ما ينتج عن ذلك من مآسي ومعاناة للشعب المالي.

الخبير أحمد كروش وفي حواره مع «الشعب ويكاند»، يتوقّف عند أسباب وتداعيات الانقلاب العسكري الأخير في مالي ليقول: «الاستعمار خرج صوريا، لقد أخذ قواته لكن ترك كل خيوط اللعبة السياسية بيده، وبقي في كل مرة يفجّر لغما من الألغام التي زرعها، ليبقى الشعب المالي غارقا في مشاكله يبحث عن حلّ و بصيص من الأمن والأمان ، ولا ينتبه لم يسرق خيرات بلاه».

وعلى الرغم من صعوبة الوضع وتشابك الأزمة، فالحلّ كما يراه الخبير أحمد كروش، مرتبط بتنفيذ اتّفاق السلم والمصالحة المنبثق عن مسار الجزائر لأنّه - كما أضاف - يعتبر العمود الفقري لاستقرار مالي وطوق نجاتها، وحث الجزائر على مواصلة مرافقتها للماليين من أجل تطبيق هذا الإتفاق.

حوار: عزيز – ب

■ الشعب ويكاند: في ظرف 9 أشهر،عرفت دولة مالي انقلابين عسكريين أعادا الوضع بهذه الدولة الواقعة في الساحل الإفريقي إلى مربّع عدم الاستقرار السياسي ، ما تعليقكم على التطورات الخطيرة التي تشهدها الجارة الجنوبية و في أيّ اتّجاه تسير الأوضاع ؟

■■ الخبير أحمد كروش: الانقلاب الأخير في مالي يعد الانقلاب الخامس في حياة مالي المستقلة، نأسف لما وقع ولما يقع في القارة الأفريقية عامة من انقلابات عسكرية، وإن تكن هذه الظاهرة فهي مما ترك الاستعمار التقليدي من ألغام موقوتة يفجرها متى شاء، فهو المخطّط وهو المشرف على التنفيذ، وللأسف التنفيذ يكون عادة بأيادي من داخل ذلك الوطن، ويتدخل الاستعمار فقط إذا رأى أن الأمور قد تخرج عن السيطرة.

إفريقيا منذ ستينات القرن الماضي عرفت أكثر من مائة انقلاب ناجح، واستطاع منفذوها الوصول إلى السلطة. الاستعمار لا يريد للشعوب الإفريقية أن تعيش في جو الطمأنينة والهدوء والديمقراطية والتداول السلمي على السلطة، لأن ذلك يجعل هذه الشعوب تتوجه نحو التنمية والاكتفاء الذاتي، والدفاع عن مصالحها وحماية ثرواتها، لذا هو يريدها أن تبقى في صراع دائم، وبمجرد ظهور أي صراع مهما كان نوعه يعمّق الهوّة بين المجتمع نفسه، وكم يهوى الاستعمار التقليدي المراحل الانتقالية ويشجّعها لأنه يدرك أن المرحلة الانتقالية تعني دولة بدون مؤسسات، ودولة بدون مؤسسات دستورية تكون في أضعف مرحلة لها وتفتح الباب على مصراعيه للتدخلات الأجنبية، والأمثلة في العشرية الأخيرة كثيرة وواضحة، فمن أشرف على تكوين مجلس انتقالي سوري وعقد له مؤتمرا في عاصمته وجمع له 120 دولة ودعمه وأعطاه الغطاء السياسي، ووفر الدعم المالي والتسليح والتدريب لتحطيم سوريا؟ من أشرف على تكوين مجلس انتقالي في ليبيا ولقي من دعم ما لقيه نظيره السوري؟ من كان يبارك ويهلّل لفكرة مرحلة انتقالية في الجزائر في سنة 2019 بعد الحراك الشعبي المبارك والخروج عن المسار الدستوري؟ كيف يعقل أن فرنسا لها قوات على أرض مالي، وهي من تتحكم في كل المسارات في الداخل المالي ولا تعلم بانقلاب يعدّ ضد الرئيس أبو بكر كيتا؟ من أول من بارك الانقلاب الذي وقع في تشاد بعد مقتل الرئيس إدريس ديبي، بعد حل البرلمان والحكومة وتنصيب مجلس عسكري يقود مرحلة انتقالية يرأسه نجل الرئيس المتوفي؟ ومن هو أول رئيس هنّأ وبارك والتقى برئيس المجلس العسكري الانتقالي في تشاد؟

الاستعمار لا يريد الاستقرار السياسي للدول لان زعزعة الاستقرار السياسي يؤدي حتما إلى عدم الاستقرار الأمني، وإذا فقد الأمن تحل محله جميع الموبقات من جرائم منظمة وجرائم اجتماعية وفقر وهجرة ونزوح وتشكيل عصابات وانهيار مؤسسات الدولة، كما أن الاستعمار يدرك أن المرحلة الانتقالية دوما قابلة إلى تصفير العداد وبدأ الحساب من جديد، ففي مالي بعد أن بدأنا نعد لنهاية المرحلة الانتقالية والذهاب إلى انتخابات في فيفري 2022 جاءت مرحلة جديد، ولا أحد يدرك مآلاتها ونهايتها.

■ بعد انقلاب أوت 2020 الذي أطاح بالرئيس ابراهيم بوبكر كايتا، استطاعت مالي ترسيخ سلطة انتقالية التزمت بتنظيم انتخابات في 2022 وتسليم السلطة للمدنيّين، وبدت الأمور في الطريق الصّحيح إلى أن قرّر الكولونيل آسمي غويتا القيام بانقلاب عسكري ثان، فما قصة مالي مع الانقلابات؟ وما دوافع غويتا وراء حركته ثم هل من جهة تريد زعزعة استقرار مالي؟

■■ نعم كما هو معلوم بعد انقلاب أوت 2020 في مالي، الكل شجب العملية، الكل لسان حاله يقول ندين أي عمل يؤدي إلى السلطة خارج العملية الدستورية، سواء كانت هذه الإدانة من دول منفردة ذات سيادة أو من هيئات دولية وإقليمية، فقرار الاتحاد الإفريقي هو عدم الاعتراف بأي سلطة تصل إلى الحكم خارج الشرعية الدستورية لذلك البلد، ورأينا كم كانت الزيارات والمفاوضات مع سلطة الانقلاب في مالي والمؤسسات الدولية من أجل تسليم الحكم للمدنيين وتقليص المرحلة الانتقالية الى اقصر مدة ممكنة، ومن بينها زيارات متعددة لوزير الخارجية الجزائري إلى باماكو وتحادثه مع كل الأطراف هناك، وتعهد الجزائر بمرافقة هذه الحكومة من أجل أن تمر المرحلة الانتقالية بأقل الإضرار والذهاب سريعا إلى الشرعية الشعبية، وكان تخفيض المدة إلى 18 شهر وتكوين حكومة مدنية ورئيس مدني، وسارت الأمور بشكل جيد نوعا ما، رغم وجود جماعات إرهابية تنشط على أرض مالي، ووجود قوات أجنبية قد تخلط الأمور في أي لحظة.

في ظرف تسعة أشهر استطاعت هذه السلطة أن تقدم شيئا للشعب المالي، وأظهرت التزامها الكامل بتطبيق مسار السلم والمصالحة في مالي الذي وقع بالجزائر في سنة 2015، وفعلا فقد انعقد لجنة المتابعة لتطبيق ميثاق السلم والمصالحة في شهر فيفري في مدينة كيدال الواقعة في شمال مالي وتحت حماية الجيش المالي، وما تعنيه كل هذه الأشياء، فمدينة كيدال تقع في الشمال الذي كان عصيا على الجيش المالي دخوله، وأن تكون الحراسة والحماية للجيش المالي، يعني ذلك مدى تقدم وتحسن الوضع الأمني والتزام كل الأطراف بتطبيق الميثاق، كما زار الرئيس المؤقت المالي الجزائر للتباحث في الشؤون الأمنية للمنطقة والساحل خصوصا، وكذلك التعاون بين البلدين في جميع المجالات، لكن وحسب الأسباب التي ذكرها قائد الانقلاب، فإن التعديل الحكومي الأخير لم يستشر فيه وأنه مس عناصر من مجال اختصاصه وهما وزارة الدفاع والداخلية، وجرى الانقلاب بنفس الطريقة ونفس الأسلوب الذي وقع في شهر أوت الماضي، وكما هو منتظر كانت مواقف دولية من دول ومن هيئات تدين الانقلاب، لكن الوضعية الاجتماعية والاقتصادية والأمنية التي تعيشها مالي لا تحتمل المزيد من الأزمات، فنشاط الجماعات الإرهابية يزداد وكل يوم يسجل ضحايا جدد، ونسبة الضحايا زادت بنسبة 67 في المائة سنة 2020، الجريمة المنظمة والتي ترعاها أجهزة دول وتسهل لها مهامها خاصة جرائم تهريب المحذرات وتبييض الأموال، وكذلك وجود القوات الأجنبية التي تغذي الصراعات الداخلية بين القبائل، فكل طرف يتهم الطرف الآخر بتعاونه مع القوات الأجنبية لإلحاق الضرر به. كل هذا وتزيدها الانقلابات التي ترافقها عقوبات دولية التي يتأثر منها بصفة مباشرة الشعب المالي، الذي يزيد فقرا وتشردا ونزوحا وهجرة مما يؤثر على دول الجوار، وخاصة الجزائر لأنها الدولة المستقرة أمنيا وسياسيا في المنطقة، وكل دول الجوار وجدت الضيافة ودفء المجتمع الجزائري.

■ قائد مالي وعد بتكليف المعارضة المنضوية تحت لواء حركة «5 جوان» بتشكيل حكومة انتقالية جديدة، فما معنى هذا القرار؟

■■ هذه هي خاصية قائد الانقلاب العسكري، وسبق في الانقلاب الأول أن وعد بتشكيل حكومة مدنية لكن احتفظ بالمناصب السيادية (الداخلية والدفاع)، أي أن أجهزة القوة الأمنية كلها تحت سلطته، والآن يعد بتشكيل حكومة من المعارضة حركة 5 جوان كما يقول، والتي أقصيت من تعديل الحكومة الأخيرة التي وقع عليها الانقلاب، ربما لأنهما كانا يسيران في نفس الخط ، إنهما أقصيا من الاستشارة في تشكيل الحكومة الأخيرة، ومهما يكن تشكيل الحكومة ومن أي تيار تكون فيه، تكون صلاحياتها محدودة فهي لن تلقى الدعم الشعبي المطلق لأنها جاءت عن طريق التعيين بعيدا عن الإرادة الشعبية، وكذلك المجتمع الدولي يتعامل معها بحذر هذا إن لم يسلط عليها عقوبات سياسية واقتصادية، وكذلك تبقى صلاحياتها محدودة في ظل وجود مجلس عسكري ويقوده رئيس الدولة، الذي خص نفسه بهذا المنصب، لذلك لا أعتقد أن هذه الحكومة سوف تكون منتجة، فأسباب عدم نجاح الحكومة المطاح بها مازالت قائمة رغم أنها جاءت بعد مشاورات وحوارات بين كل الأطياف والفاعلين، ولقيت قبولا دوليا لها، فكيف لهذه الحكومة التي على ما يبدو ليس لها قبول داخلي ولا خارجي.

اتّفاق السّلم والمصالحة طوق النّجاة

■ بالتأكيد عدم الاستقرار السياسي ستكون انعكاساته وخيمة على الوضع الأمني في مالي، كيف ترون تطبيق اتّفاق «السّلم والمصالحة» في هذه الظّروف؟

■■ الاستقرار السياسي في أي دولة أساس التنمية والرفاهية والتقدم، فالأمن والصحة والتعليم وكل مناحي الحياة مربوطة بالسياسة، وعدم الاستقرار السياسي أول متضرر منه هو الجانب الأمني لان الصراع السياسي الداخلي قد يؤدي إلى انفجارات وصدامات داخلية، ومنها يفتح الباب إلى التدخلات الأجنبية تحت ذرائع شتى، زيادة على ذلك أنها تصبح منطقة جذب للجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة لان البيئة المفضلة لمثل هذه التنظيمات هي المناطق التي تعاني من هشاشة أمنية.

معروف أن الأزمة المزمنة في مالي تجلت دوما في حركات تمرّد تقودها جماعات انفصالية بسبب التهميش وعدم وجود عدالة في توزيع السلطة والثروة، وقد كانت هناك اتفاقات ترعاها الجزائر في كل مرة وتجد حلولا لهذه الأزمات، لكن التدخلات الأجنبية كانت تفسد كل شيء، وبعد سقوط النظام في ليبيا وانتشار الفوضى، أصبحت مخازن السلاح والذخيرة بليبيا مستباحة للجميع، كما أصبحت المنطقة نقطة جذب للجماعات الإرهابية وكذلك التدخلات الدولية، فكانت أول دولة متضرر من الأزمة الليبية مباشرة هي دولة مالي التي جذبت أكبر عدد من الدمويين والسلاح وأصبحت الأزمة مركبة، انفصالية ووجود جماعات إرهابية لا تعترف بالحدود أصلا، وكان الهجوم على العاصمة باماكو في 2012 ممّا برّر لفرنسا الدخول بقواتها بعملية سيرفال تحت حجة محاربة الإرهاب، وتعقدت الأزمة أكثر فأكثر وحتى الجزائر دفعت أثمانا باهظة في مالي من خلال هجوم الإرهابيين على القنصلية الجزائرية واختطاف دبلوماسيين جزائريين، إلا أن الجزائر لم تستسلم ولم تترك الشعب المالي لقدره، وعملت على إيجاد اتفاق تقبله كل الأطراف المتنازعة والحكومة المركزية، وفعلا عقد اتفاق في الجزائر سنة 2015، هذا الاتفاق الذي يؤدي تطبيقه الى تقاسم السلطة والثروة بين كل مكونات المجتمع المالي ونزع أسلحة المتمردين، ودمج مقاتليهم في الأجهزة الأمنية والجيش المالي أو في المجتمع، وكانت نجاحات لصيرورة هذا الاتفاق رغم الوجود الجانبي وزيادة تنامي الجماعات الإرهابية التي جعلت من نفسها محررة الأرض من الوجود الفرنسي، الذي طور عملية «سيرفال» الى عملية «برخان «وزوّدها بتعداد وصل الآن إلى 5100 عسكري.

إلاّ أنّ الاتفاق صمد وأخيرا كما ذكرنا، عقدت لجنة المتابعة اجتماعها في كيدال، وهذا الأمر ربما لم يعجب أطرافا دولية أو حتى إقليمية وهي تعمل على تعطيله، ولذلك نرى زيادة عمليات الجريمة المنظمة وحتى عمليات الجماعات الإرهابية وعمليات الجيوش الأجنبية التي قتلت من المدنيين أكثر ما قتلت من الإرهابيين وتسميها أخطاء جانبية.

أعتقد أنّ هدف بعض القوى هو إفشال اتفاق السلم والمصالحة، وبإبقاء الوضع في مالي متأزما دوما حتى تبرر بقاءها هناك.

■ ما يجري يثير مخاوف الكثير من الجهات، أوّلها الجزائر، فكيف تنظر هذه الأخيرة إلى ما تعيشه الجارة الجنوبية؟ وأيّ دور يمكن أن تلعبه لتفادي مزيد من الانزلاق هناك؟

■■ الجزائر ملتزمة مع مبادئها ومبادئ ثورتها التحريرية المباركة ومبادئ سياستها الخارجية المكرسة في الدساتير الجزائرية المتعاقبة، أنها ترفض أي وصول للسلطة خارج الأطر الدستورية، وكذلك ملتزمة بقرارات الاتحاد الإفريقي التي هي عضو مؤسس فيه، وترأس الآن مجلس الأمن والسلم فيه، لقد أدانت الانقلاب وأدانه الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوربي وكل الهيئات الدولية، لكن في الأخير في دولة مالي شعب عانى الويلات من الجوع والفقر والنزوح والهجرة والظروف الطبيعية القاسية زادته الصراعات الداخلية والاقتتال البيني وبطش الجماعات الإرهابية وقسوة القوات الأجنبية. أعتقد أن المجتمع الدولي سوف يرافق هذه السلطة، وعلى الجزائر التي تعتبر أمنها من امن جيرانها أن ترافق هذا الأمر حتى يمر بأقل الإضرار، وأن تعمل كما عملت في السابق من

عدم الاستقرار السياسي وراء الهشاشة الأمنية

مـرافـقـة الشـعب المالي في محنـه المتتالية وأن تعمل كل ما في وسعها مـن اجـل الاسـتـقـرار في مـالي بقـاء اتفاق السلم والمصالحة كعمود فقري لأي حل في مالي والذي باركته كل دول العالم والهيئات الدولية، لأنه هو طوق النجاة في مالي فبدونه نرجع إلى مربع الصفر، وهذه المرة يكون اخـطـر مـن السابق نتيجـة كل هـذه الـتـداخـلات الـتـي تحدثـنـا عـنـهـا، الجزائر عـمـلـت مـع جيرانـهـا هيئة فعالة لمحاربة الإرهاب، وسعت إلى تكوين هيئة الأركان المشتركة أو ما يسمى بدول الميدان التي أثمرت في مـطـاردة الجمـاعـات الإرهـابـيـة ، الجزائر سوف تعمل على تفعيلها وتنشيطها أكثر، وان تعمل باتفاقيات ثنائية مع دول الجوار لحلحلة الوضع، وكـذلك في إطـار المحافـل الـدولـيـة وخـاصـة أنـهـا تـرأس مجلس السلم والأمن الأفريقي.

■ فـرنـسـا تـذمّـرت كـثـيـرا مـن الانـقـــلاب الأخير في مـــالي وهـدّدت بسـحـب قـواتـهـا، مـا قراءتكم للموقف الفرنسي؟

■■ أعـتـقـد أن فـرنـسـا هـي أكبر ممثل تـؤدي أدوارا وفـق السيـنـاريـو الـذي تـكـتـبـه ووفـق الإخـراج الـذي تريده، فهي تقول عكس ما تفعل، ذكرنا أن فرنسا هي من تتحكم في مفاصل الدولة وكل مناحي الحياة للشعب مالية، اقتصادية، اجتماعية، ثـقـافـيـة، عسـكـريـة، أمـنـيـة وكـل المنظومة الإدارية.

فرنسا لما تقمصت الدور الأول في إسقاط النظام في ليبيا بالتعاون مع الـنـاتـو وحـلـت الجيش الـلـيـبـي وكل مؤسسات الدولة، كانت تدرك مصير الـفـوضـى الـتـي أحـدثـتـهـا هـنـاك، وبالفعل لم تمر سنة إلا ومالي تدفع الـثـمـن وأصـبـحـت نـقـطـة جـذب للجـمـاعـات الإرهـابـيـة وكـان الهجوم عـلـى الـعـاصـمـة بـامـاكـو، ممـا بـرّر لفرنسا التدخل تحت حجة مكافحة الإرهاب، وجاءت بـ 4500 عسكري مدججين بالسلاح تحت اسم عملية «سيرفـال»، واستصدرت قـرارا من مجلس الأمـن بـتـكـويـن بعثة للأمم المتـحـدة متـعـدد الأبـعـاد للـدعـم في مالي، ووصل قوامها اليوم إلى 15000 عسـكـري، وبـعـد سـنـة غيرت اسم العملية الى عملية «برخان» وعززتها بـقـوات إضـافـيـة وصـلـت 5100 عسـكـري، وذاق مـنـهـا السـكـان المحليون الويل والقتل تحت ذريعة أخـطـاء جـانـبـيـة أكثر مما حـاربت الإرهـاب، وأظهرت للعالم مقاربتها لمكافحة الإرهاب بإمداد الإرهابيين بـأمـوال الـفـديـة الـتـي تجرمـهـا كل القوانين الدولية، ولم تكتف بذلك بل ذهبت إلى حد إخراج عناصر إرهابية من السجون المالية، وهو ما يؤدي الى تـعـزيـز صـفـوف الجمـاعـات الدموية بها، وسبق لهذه العناصر أن قـامت بـأعـمـال إرهـابـيـة وسـجـنـت بسببها، ولما بدأت فرنسا تدفع ثمن وجودها هناك وإصابة قواتها على الجبهات، فكرت في إيجاد قوة محلية تحمي جنودها وتكون هذه القوات عـلـى جـبـهـات الـقـتـال والـقـوات الفرنسية في المؤخرة تخطط وتقود، وكل ما دفعته فرنسا من ثمن طيلة وجـودهـا في دول السـاحـل لـنـهـب خيراته لا تتعدى 57 قتيلا بين من سقط في اشتباكات على الجبهات وبين من سقط في حوادث متفرقة، بـذلك أرادت فـرنـسـا أن تضـرب عصفورين بحجر، أن تشـوّش عـلـى هـيـئـة الأركـان المشتركـة لـلـدول الميـدان، وكـذلك لإيـجـاد حـمـايـة متقدمة لجنودها واسـتـحـدثت مـا يسـمـى بـقـوات مجموعة الدول الخمس (موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر وتشاد) وصـل تـعـداد هـذه الـقـوة الى 5000 عسكري، وكانت هي العراب لذلك وقـامت بمؤتمرات دولـيـة لـلـدول المانحة من أجل تمويل حروبها في إفـريـقـيـا عـامـة وفي دول السـاحـل خاصة، ولم تكتف فرنسا بعسكرة المنـطـقـة الى هـذا الحد، بل دعت الدول الأوروبية للمشاركة في عملية «تاكوبا»، والتي بدأت الدول الأوروبية الآن تلتحق بها، ووصل تعدادها إلى أكـثـر 250 عسـكـري والـعـدد قـابل للارتفاع.

سبق لفرنسا أن صرحت بمثل هذه الـتـصـريـحـات، والـتـهـديـد بسـحـب قـواتـهـا مـن هـنـاك اذا لم تشـارك الـدول المعـنـيـة بفـعـالـيـة في الحرب، وقـلـنـا حـيـنـهـا أنـه ابـتـزاز سياسي وتهديد للساسة الأفارقة المعنيين، وكـذلك لـلـدول الـغـربـيـة مـن اجـل أن تشـارك أوروبـا وأمـريـكـا بـأمـوالـهـا وجيوشها والدول المعنية بقمع كل تـظـاهـر يـهـدف الى طـرد الـقـوات الأجنبية من دول الساحل، وتسخير كل القوات الأمنية من اجل حماية الوجود الأوروبي والفرنسي خاصة، وشـهـدنـا مـا وقـع مـن تـظـاهـرات في مـالي والـنـيـجـر، وأخيرا في السنغال وتشاد، الكل رافض الوجود الأجنبي هناك.

■ كـيـف تـتـصـوّرون تـطـوّرات الوضع في مالي؟

■■ بقـراءة سريعـة لـلأزمات التي مرت بها دولة مالي منذ الاستقلال إلى اليوم، يكتشف أن هذه الأزمات مـزمـنـة وتـراكـمـت مـع مـرور الـزمـن، وكل مرة تزيد في عمق الهوة بين أبناء الـبـلـد الـواحـد وتـعـمـق الجـرح، وهـذا كـان نـتـيـجـة الألـغـام الـتـي زرعـهـا الاستعمار طيلة مدة بقائه هناك، ولما خـرج، خـرج صـوريـا أنـه اخـذ قـواتـه لكن تـرك كل خيـوط الـلـعـبـة الـسـيـاسـيـة ومصير الشعب المالي بيده، وبقي في كل مرة يفجّر لغما من الألغام التي زرعها، لتبقى شعوب المنطقة غارقة في مشاكلها وتبحث عن لقمة عيشها وعلى بصيص من الأمن والأمان، ولا تنتبه لمن يسرق خيراتها.

مـــالي عـــاشت أزمـــات، وكـــانت الجزائر دوما بجانب الشعب المالي لإيـجـاد حـلـول دائـمـة تـنـهـي الصـراع، لـكـن التواجد الأجنبي على هذه الأرض لا يسـاعـد عـلـى بـعـث الـثـقـة والطمأنينة بين القبائل ومكونات الشـعـب المالي نـظـرا لـلأسـلـوب الاستعماري الذي يؤسس على فكرة فرّق تسد.

فرنسا ممثّلة تؤدّي أدوارا فصّلتها على مقاسها

أزمـة مـالي زادت صـعـوبـتـهـا بالفوضى والهشاشة الأمنية التي تعيشها المنطقة، وعسكرة المنطقة فوق اللزوم، وأيضا تنامي الجماعات الإرهـابـيـة وتصلب شوكتها بسبب المقاربة التي انتهجتها فرنسا في محاربـتـهـا وعـد الالـتـزام بـالـقـوانين الدولية وإعطاء الفدية للإرهاب.

الآن يـبـدو أن المجلس الـعـسـكـري الذي قام بانقلابين متتاليين وبنفس الطريقة وبنفس الأسلوب، وأنه هو الآن الآمر الناهي ولا صوت يعلو فوق صـوتـه، قـد نشـهـد تحديـد تـواريـخ لإجراء الانتخابات وتسليم السلطة، لكن تحقيقها من عدمه يبقى دائما رهينة التجاذبات الاقليمة.

الـوجـود الـعـسـكـري الأجـنـبـي في المنطقة يزيد في المشكل ولا يعمل عـلـى الحل، الحل هـو في المقـاربـة الجزائـريـة، بـرفض الـتـواجـد الـعـسـكـري الأجـنـبـي في المـنـطـقـة، والاعتماد على ثنائية الأمن والتنمية، ومساعدة هذه الشعوب على تكوين أجـهـزتـهـا الأمـنـيـة والـعـسـكـريـة وبـنـاء بـنـيـة تـحـتـيـة اقـتـصـاديـة تمكن أهـل الأرض مـن الـعـيـش فـيـهـا بـاسـتـقـرار وأمان، وإذا كان المجتمع الدولي جاد في إيجاد حلول جذرية في المنطقة، فهناك قاعدة انطلاق لتحقيق ذلك وهو اتفاق السلم والمصالحة الذي ترعاه الجزائر، أما عدا ذلك للأسف قد تبقى المنطقة لعشرات السنين تعيش الفوضى وعدم الاستقرار.

لماذا فشلت الحرب على الإرهاب في السّاحل الإفريقي؟

منطقة السّاحل الإفريقي، إقليم شاسع يشمل على وجه الخصوص 5 بلدان وهي مالي وبوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر وتشاد، ويواجه العديد من الصعوبات والتحديات المتمثلة في تنامي التهديد الإرهابي والجريمة المنظمة، وتغير المناخ، والتوسّع السكاني، ممّا يتسبّب في إضعاف المنطقة بأسرها.

أشدّ ما يعانيه هذا الإقليم ذو الدروب الوعرة، هو الهشاشة الأمنية الناتجة أساسا عن انتشار الجماعات الإرهابية التي نراها تتمدّد في كلّ الاتجاهات وتضاعف هجماتها، ولا تبدو التدخلات العسكرية الغربية من «سيرفال» إلى «برخان» والقوة المشتركة و«مينوسما» إلى «تاكوبا»..ذات فعالية، فلا عمليات عسكرية ولا قوات متعددة الجنسيات أنهت أزمة الساحل الأمنية ولجمت الإرهاب.

فلماذا أخفقت التحالفات في القضاء على الإرهاب بالساحل الإفريقي؟

على مدى السنوات العشر الأخيرة حاولت دول الساحل الإفريقي تنسيق جهودها لمواجهة التنظيمات الإرهابية والجماعات الانفصالية وشبكات التهريب العابرة للصحراء، لكن ذلك لم يكن كافيا لاستعادة الاستقرار في المنطقة.

وجاء التدخل الفرنسي في منطقة الساحل، عبر عدة عمليات عسكرية، ليزيد الطين بلة، فبدلًا من أن يعيد الاستقرار إلى المنطقة انتشرت التنظيمات على نطاق واسع وتوغلت في أكثر من بلد إفريقي وجندت عناصر من قبائل وقوميات مختلفة.

ويطرح ذلك تساؤلات حول سبب إخفاق هذه العمليات العسكرية والتحالفات الدولية في إعادة الاستقرار لدول الساحل.

■ «سيرفال»..نجاح تكتيكي وفشل استراتيجي

في 2013، أطلقت فرنسا عملية «سيرفال» العسكرية وتمكنت من طرد الجماعات الإرهابية من بعض المدن الشمالية في مالي مثل غاو، وتومبكوتو، وكيدال.

لكن التدخل الفرنسي تسبب في تناثر عناصر الجماعات الإرهابية في مناطق واسعة، و امتدّ نشاطهم الدموي إلى مناطق ودول أخرى في المنطقة ، خاصة مع دخول تنظيم «داعش» الإرهابي على الخطّ.

■ «برخان»..من شمال مالي إلى مستنقع السّاحل

انتقل نشاط الجماعات الإرهابية من احتلال المدن في شمال مالي إلى حرب العصابات في الساحل، وتوسع نشاطها ليشمل جنوبي مالي ثم النيجر وبوركينا فاسو، وطالت عملياتها حتى كوت ديفوار.

وأمام هذا الوضع، أطلقت فرنسا عملية «برخان» في 2014، لتشمل كامل منطقة الساحل، بعد أن جمعت قواتها في المنطقة، الموزعة على عملية «سيرفال» في مالي، وعملية «الباشق» في تشاد وعملية «السيف» في بوركينا فاسو.

والأسوأ في هذه الفترة، انضمام جماعة «بوكو حرام» الارهابية في نيجيريا إلى «داعش» الدموي في 2015، وتشكيل «ولاية داعش في غرب إفريقيا»، ثم انهيار إمارة «داعش» في سرت الليبية مما أدى إلى فرار مئات من عناصرها إلى الساحل مطلع 2017.

وأصبحت منطقة الساحل من أكبر بؤر الإرهاب في العالم، وسقط بها ولا زال، أكبر عدد من القتلى بشكل مروع، سواء على يد الجماعات الإرهابية أو في مجازر انتقامية بين القبائل و«أخطاء» فادحة من القوات الفرنسية.

لقد تحولت دول الساحل وخاصة المثلث الحدودي بين مالي والنيجر وبوركينا فاسو، إلى مستنقع دموي، وبؤرة خارج السيطرة بعدما غزاها عناصر تنظيم «داعش» الارهابي في الصحراء الكبرى.

■ مجموعة الخمسة ساحل..تحالف بدون تمويل

تشكلت مجموعة الخمسة ساحل (مالي النيجر بوركينا فاسو تشاد وموريتانيا) في فيفري 2014، بقيادة فرنسا.

وفي 2 جويلية 2017، أعلنت المجموعة بصفة رسمية تشكيل «القوة المشتركة العابرة للحدود» في باماكو، بتعداد 5 آلاف عنصر عند اكتمالها، وكانت مهمتها تطهير منطقة الحدود الثلاثة من العناصر الإرهابية..

لكن أكبر ما واجه هذه القوة نقص التمويل، ففرنسا التي تحاول الظهور كقوة عظمى، لم تفِ بالتزاماتها المالية تجاهها.

■ فرنسا في قفص الاتّهام

وجدت فرنسا نفسها غارقة في مستنقع الساحل الإفريقي، وعاجزة عن القضاء على الجماعات الإرهابية، في الوقت الذي تزداد فيه الضغوط عليها من الرأي العام الداخلي ومن شعوب الساحل، التي تتهمها بالسعي للبقاء في المنطقة واستغلال ثرواتها، الأمر الذي هدّد بزيادة عزلة باريس، و دفعها للجوء إلى حلفائها الأوروبيين وخاصة الألمان، وتم تشكيل التحالف من أجل الساحل في 2017.

■ «تاكوبا»..الأوروبيّون في نجدة فرنسا

تشكّلت قوة «تاكوبا» في أكتوبر 2020، بهدف تدريب ومواكبة الجيوش المحلية في عمليات خاصة، وهي تضم عشرات من القوات الخاصة الإستونية والسويدية، ووافقت بلجيكا والنرويج والدنمارك ولاتفيا وأيرلندا وهولندا على إرسال قوات خاصة في حين رفضت ألمانيا وبريطانيا المشاركة فيها.

ومن شأن هذه القوة دعم عملية «برخان»، وتحمل جزء من العبء العسكري والسياسي الواقع على فرنسا في حربها بالساحل، ضمن إستراتيجيتها الجديدة المبنية على تدويل النزاع، مع الاحتفاظ بقيادة أي تحالف دولي في المنطقة.

■ «مينوسما»: الأكبر تعدادا والأقل فاعلية

تضم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار «مينوسما» في مالي، أكبر حجم من القوات والمقدرة بـ 13 ألف عنصر لكنها لم تظهر أيّ فعالية، وتعرضت لعدة هجمات أسفرت عن سقوط قتلى وجرحى في صفوفها .

ورغم تعدد العمليات العسكرية والتحالفات الإقليمية والدولية والأممية لحل أزمة انعدام الاستقرار في الساحل الإفريقي، إلا أن الأوضاع لا تبدو أنها في الطريق إلى الحل بل على العكس تماما و الدليل الهجمات الارهابية التي تحصد كل يوم المئات من الابرياء، خاصة وأن التنظيمات الإرهابية طورت أساليبها في التكيف مع طبيعة الصراع، فبعدما تحالفت في البداية مع شبكات التهريب والجريمة المنظمة، لجأت حاليا إلى التحالف مع قبائل مهمشة تعاني من نقص الموارد، وقد يشكّل تفكيك هذا التحالف بداية حل الأزمة الأمنية في المنطقة.

أطروحة نيل شهادة الدكتوراه للطّالب محمد لمين بن قايد علي

الكيفيات القانونية لخوصصة المؤسّسات العمومية الاقتصادية

ناقش الطّالب محمد لمين بن قايد علي، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه (تخصص قانون) بكلية (جامعة الجزائر 1)، تعرّض فيها للجوانب القانونية لمسار خوصصة المؤسسة العمومية وإبراز العوائق والاختلالات، وفيما يلي ملخّص شامل.

تعد الخوصصة إحدى السياسات التي تفرضها الأوضاع الاقتصادية، خاصة اقتصاديات الدول التي اختارت التغيير الجذري لنمط اقتصادها من اقتصاد يقوم على مبادئ اشتراكية اتخاذ القرار إلى اقتصاد قائم على حرية المبادرة وإشراك القطاع الخاص لما له من تأثير ايجابي للنهوض باقتصاد متطور نوع ما. على هذا الاساس، فإن الخوصصة تندرج ضمن سلسلة من الاصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الدولة لمعالجة كافة النقائص والاختلالات التي عرفها نمطها الاقتصادي والمالي في آن واحد.

شرعت الجزائر في إصلاحات هيكلية ونظامية، خصت الاقتصاد، ولعل سبب ذلك راجع لفشل كافة الجهود التي تبنتها الدولة غداة الاستقلال للنهوض باقتصاد قوي قوامه الثروة،الجهد والعمل. لكن النتائج المنتظرة لم تتحقق على ارض الواقع، مما ادى الى فرض إصلاحات اقتصادية عميقة البعد، خاصة بعد ظهور موجة الانفتاح الاقتصادي الذي عرفه العالم بعد تلاشي القطب الاشتراكي امام قوة و صمود الرأسمالية.

في أواخر الثمانينات عزمت الدولة ادخال هذه الإصلاحات على اقتصادها من الناحية الهيكلية والمالية بإصدارها مجموعة كبيرة من النصوص التشريعية المنظمة لذلك، اهمها القانون 88-01 المتعلق بالقانون الاساسي التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية التي تعتبر العصب الرئيسي للاقتصاد على العموم، القانون الذي اقر صراحة تمتع المؤسسة الاقتصادية بالاستقلالية من حيث اتخاذ القرار، او من حيث الجانب المالي، تبعته نصوص اخرى كقانون النقد و القرض بموجب القانون 90-10، القانون الذي ثمن العلاقة بين البنوك و المؤسسات الاقتصادية العمومية، المرسوم التشريعي 93-10 المتعلق ببورصة القيم المنقولة الذي اسس لوجود سوق مالية تضطلع بتمويل الاقتصاد الوطني بحيث تعتبر الاطار القانوني الجديد لتمويل المشاريع الاستثمارية المختلفة، وكذا المرسوم التشريعي 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار، خاصة و ان الإصلاحات المنتهجة كانت تستدعي اشراك كافة الفاعلين و استقطاب المستثمرين لضخ الاموال التي ستساعد على تحقيق الأهداف المتوخاة من الإصلاحات المنتهجة.

انتهاج الجزائر مثل هذه الإصلاحات كان الهدف منه هو تخلي وانسحاب الدولة كلية من التدخل في المجال الاقتصادي وتقمص دور المشرف والمراقب له من جهة، ومن جهة أخرى اشراك القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية.

اللافت للانتباه أن النصوص التشريعية التي تبنتها الدولة في ما يخص الاصلاحات الاقتصادية التي بادرت بها منذ 1988، تناست كلية ان مثل هذه الاصلاحات يجب أن تنصب على فكرة نقل الملكية لأصول وأسهم هذه المؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي، ومنه إبراز دور القطاع الخاص والمكانة التي يجب ان توليها له الدولة في الجانب الاقتصادي، خاصة بعد افراز الملك العام والملك الخاص للدولة، بحيث أن الامر يتعلق اساسا بالتنازل على الملك الخاص للدولة، الذي يؤول لها من خلال المؤسسة الاقتصادية العمومية محل تنازل في إطار الخوصصة دون سواه.

تجسد ذلك بسنة 1994، أين تم إقرار فكرة امكانية التنازل عن أصول وأسهم المؤسسات العمومية الاقتصادية، بموجب المرسوم التشريعي 94-08 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1994 بمادتيه 24 و25، التي اعتبرت البادرة الأولى لمباشرة أولى عمليات التنازل عن المؤسسات التي تمتلك الدولة فيها كل أو جزء من رأسمالها لأشخاص طبعيين او معنويين تابعين للقطاع الخاص.

صعوبات وعراقيل

عرفت عمليات الخوصصة الأولى صعوبات وعراقيل لتحقيقها لعدم تقبل المبدأ كلية اين تشكلت جبهة تقلل من اهميتها بالنسبة للاقتصاد، وتبيان الاثار التي تترتب عنها خاصة من الناحية الاجتماعية (التسريح للعمال، البطالة وغيرها)، إلى غاية 1995 اين اتضحت الصورة نوعا ما عندما كرس الامر 95-22 المؤرخ في26-08-1995 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية، تحديد المبادئ العامة التي تقوم عليها عمليات التنازل عن المؤسسات العمومية، خاصة من حيث الكيفيات القانونية لتنفيذ ذلك.

وعليه أضحت الخوصصة تقنية جديدة، أبرزت الدور الجديد للدولة في المجال الاقتصادي، وبالتالي تخلي هذه الأخيرة عن ممارسة الأنشطة الاقتصادية والتنازل عنها لصالح القطاع الخاص، الشريك الجديد في تسيير الامور التي تمت صلة بالاقتصاد، مع ابراز دور هذا الأخير في اعطاء دافع جديد للنهوض بالمؤسة الاقتصادية الحجر الاساس لاقتصاد قوي وفعال.

أضحت الخوصصة ظاهرة جديدة تتجسد في اطار التحول الاجتماعي للنظام الاشتراكي الموجه الى نظام الاقتصاد الحر، نظامين متناقضين تماما، بحيث ان الثاني جاء على نقيض النتائج السلبية للأول. وبالرغم من ذلك، لا يعني أن الخوصصة مرتبطة بالاقتصاد الحر بل أنّ الاقتصاد الموجه تلناها كذلك وفقا لمعايير تراعي من خلالها كافة الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية من خلال تحقيق المصلحة العامة.

يراد بالخوصصة، تحويل أو التنازل عن الأصول المادية والمعنوية من جهة، ومن جهة اخرى عن كل او جزء من راس المال الذي تمتلكه الدولة في المؤسسات العمومية الاقتصادية المقبلة لخوصصتها ، كل ذلك لصالح اشخاص طبعيين او معنويين تابعين للقطاع الخاص. بعبارات أخرى، تعني قيام الدولة بتحويل ملكية المؤسسات العامة جزئيا أو كلياً إلى القطاع الخاص، وذلك ضمن تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي».

في منظور النصوص التشريعية المنظمة للخوصصة، عرفت المادة الاولى من الامر 95-22 الخوصصة على انها معاملة من معاملات القانون التجاري، تتمحور حول:

- تحويل الملكية التي يكون محلها الأصول المادية أو المعنوية مؤسسة عمومية أو جزء منها.
- كل رأسمالها أو جزء منه.
- إما تحويل تسيير للمؤسسات العمومية الذي يوكل لأشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للقانون الخاص، أي أن الدولة تبقى مالكة للمؤسسات وتوكل تسييرها وفقا لصيغ تعاقدية لأشخاص القانون الخاص.

على عكس المادة 13 من الامر 01-04 التي اعتبرت الخوصصة صفقة تتجسد في نقل الملكية إلى الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين للقانون الخاص، على أن تنصب مباشرة على ما يلي:

- كل أو جزء من رأسمال المؤسسة.
- الأصول التي تشكّل وحدة استغلال مستقلة في المؤسسة التابعة للدولة.

الخوصصة في الجزائر باعتبارها حتمية اقتصادية وكخيار سياسي انتهجته الدولة الجزائرية نتيجة التحولات التي عرفها النظام الاقتصادي الذي تحول من اقتصاد موجه الى اقتصاد حر تحكمه اساسا مبادئ و قواعد السوق، واجهت عدة عراقيل من الناحية الميدانية لعدم تقبلها من قبل الطبقة الاجتماعية نطرا للنظرة الضيقة التي صرفت لها، وخوفا من الاثار السلبية التي قد ترتبها على هذه الطبقة، ومن جهة اخرى لعدم التأطير القانوني الانسب للعملية، الشيء الذي جعل عمليات التنازل تتسم بالبطء في تنفيذها

وتنفيذ البرنامج المسطر من قبل الحكومة بهذا الصدد.

هذا التباطؤ الذي كان سببه عدم التحديد المحكم للجانب المؤسساتي الساهر على تنفيذ برامج الخوصصة، والتداخل الفادح بين كافة الاجهزة التي حددها الامر 95-22.

مما ادى الى محاولة اعطاء نفس جديد للخوصصة عبر اصدار الامر 97-12 المؤرخ في 19-03-1997 الذي جاء ليعدل ويتمم الامر 95-22 محاولا تغطية وتكملة النقائص مصحوبا بكافة النصوص التنظيمية التي اعتبرت محفزة نوعا ما لاستقطاب المستثمرين لاقتناء ولو جزء من الاصول او رأسمال المؤسسات التي ادرجت ضمن قائمة المؤسسات المقبولة لخوصصتها، عن طريق ادراج احكام تحفيزية تجعل من الاجراء الاقدام على اقتناء عدد من الاسهم محل التنازل، او استعادة المؤسسة محل عملية الخوصصة وفقا لشروط و اجراءات تحفيزية.

على غرار الترسانة القانونية التي حظيت بها الخوصصة، إلا ان الامر بقي على حاله الى غاية 2001 بصدور الامر 01-04 المؤرخ في 20-08-2001 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها، الذي حاول اعطاء دفع جديد لمسار الخوصصة، سواء من حيث المفهوم، من حيث الاجراءات.

إن الامر 01-04 جاء بمفاهيم ومبادئ جديدة برسمه السياسة الجديدة للخوصصة، وذلك بنظرة مغايرة تماما عما تضمنته النصوص القانونية السابقة فانتهج المفهوم الضيق للخوصصة الذي ينصب اساسا على فكرة الملكية دون سواها من جهة، على ان يكون دون التمييز بين طبيعة الاشخاص المتنازل لهم من جهة اخرى، كل ذلك بينته احكام المادة 13 من نفس الامر، والتي نصت على ما يلي:

اختيار الطريقة الأنسب

« يقصد بالخوصصة كل صفقة تتجسد في نقل الملكية.....، كل رأس مال المؤسسة أو جزء منه، أو الأصول التي تشكل وحدة استغلال مستقلة.....». كما أن الامر 01-04 استبعد خوصصة التسييرعلى الإطلاق، وحدد الكيفيات التي يمكن من خلالها خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية.

إلا أنّه يجب الإشارة على أن نجاح عمليات التنازل عن المؤسسات العمومية الاقتصادية يقترن أساسا باختيار الطريقة الانسب لذلك، مع التنويه الى انه لا توجد طرق موحدة تطبق على عمليات التنازل بل الامر يتعلق بالدرجة الاولى بالأسباب والنتائج المتوخاة عن هذه العمليات للتنازل ما يؤدي الى التأكيد ان طرق وكيفيات الخوصصة متنوعة ومتعددة تحدد وفقا للوضعية التي هي عليها المؤسسة المزمع خوصصتها.

أبرز ما تضمنته الترسانة القانونية عند اعتماد الجزائر الخوصصة كخيار للنهوض باقتصاد فعال هو تبنيها التنازل ونقل ملكية المؤسسات العمومية الاقتصادية بشتى الكيفيات المقررة قانونا، على أن تكرس ذلك بناء على تغيير الشكل القانوني للمؤسسة العمومية التي هي محل عمليات الخوصصة، دون المساس بوجودها من عدمه.

لذا نجد أن النصوص القانونية المنظمة للخوصصة تطرّقت لهذه الكيفيات عبر الامر 95-22 بموجب المواد 25 وما يليها التي اعتبرت ان التنازل عن المؤسسات العمومية الاقتصادية يتم عبر الكيفيات الاتية:

آليات السوق المالي،
المزايدة،
إجراء التراضي،
خوصصة التسيير ومساهمة الإجراء في كافة عمليات التنازل.
من خلال هذا الامر، يتضح أن نية المشرع اتجهت الى تكريس الخوصصة عبر:
نقل الملكية،
التنازل عن التسيير.

أما الأمر 01-04 الذي أطر كما ينبغي الخوصصة فإن الكيفيات القانونية للتنازل عن المؤسسة العمومية الاقتصادية التي كرّسها هي كالآتي:

اللجوء إلى آليات السوق المالي،
إما بالمناقصات،

إما اللجوء الى اجراء البيع بالتراضي بعد ترخيص من مجلس مساهمات الدولة، أو بأي نمط اخر للخوصصة يهدف الى ترقية مساهمة الجمهور، أي أن المشرع كرس وجسد الخوصصة عن طريق نقل الملكية ليس إلا.

إن اللافت للانتباه إن الأمر 01-04 تناول الكيفيات:

من حيث تعدّدها.
من حيث مدى ملاءمة أي كيفية من هذه الكيفيات والمؤسسة المزمع خوصصتها.

يقترن اختيار الكيفية القانونية الانسب للتنازل عن المؤسسة العمومية بقرار تتخذه الهيئات الساهرة على تنفيذ برنامج الخوصصة المسطر من قبل الحكومة، لما لهذه من سلطات في مباشرة وتنفيذ عمليات الخوصصة المسطرة وفقا للبرنامج الحكومي في هذا الصدد.

إنّ دراستنا للكيفيات القانونية للخوصصة تتمحور حول تحديد هذه الكيفيات المكرسة قانونا بموجب احكام المادة 26 من الامر 01-04 من جهة، ومن جهة اخرى اعتمادا على تنوعها وتعددها سيسمح ذلك لاختيار الكيفية الانسب وفقا لمعطيات يحددها الوضع الذي هي عليه المؤسسات المزمع خوصصتها والاهداف المسطرة والمرجوة من عمليات التنازل بوجه عام.

على هذا الاساس انحصرت هذه الكيفيات في:

كيفيات التنازل عن المؤسسة عبر السوق المالية.
كيفيات التنازل عن المؤسسة خارج السوق المالية.

يجب التذكير بأن اختيار الكيفية الانسب للخوصصة المؤسسة العمومية يرجع الى سلطة الهيئات الساهرة على تنفيذ برنامج الخوصصة، التي تتمتع بسلطات واسعة بل لها مطلق النظر في اختيار الكيفية التي تراها مناسبة لتحقيق الاهداف المرجوة من عمليات التنازل عن المؤسسات العمومية الاقتصادية، الامر الذي يؤدي بنا الى دراسة والبحث في دقائق الأمور المرتبطة بكل كيفية على حدى، والقول انها الاصلح والانسب لمباشرة الخوصصة سواء كانت خوصصة كلية او خوصصة جزئية.

إن الكيفيات القانونية المنتهجة عبر السوق المالية حددتها الفقرة الاولى من المادة 26 من الامر 01-04 وهي:

الطرح العام للأسهم وفقا لإجراءات وشروط عبر بورصة القيم المنقولة التي تعتبر المناخ الاصلي لعمليات البيع والشراء للأسهم.

العرض العلني للبيع بسعر محدد.
الاكتتاب لزيادة رأس مال.

على أن هذه التقنيات يمكن اللجوء اليها بعد توافر الشروط الاجرائية والقانونية لكل منها تجعل من عمليات التنازل عمليات مربحة للطرفين المتنازل والمتنازل له من جهة، ومن جهة اخرى التسريع في عمليات التنازل عبر البورصة التي يفترض ان تكون سوقا قويا يستقطب المستثمرين، الامر الذي لم نلاحظه في الجزائر بما ان بورصة الجزائر لم تلعب الدور المنوط بها باعتبارها الملتقى بامتياز لعمليات البيع والشراء للاسهم المتنازل عنها.

بالمقابل يمكن التنازل عن المؤسسات العمومية الاقتصادية عبر تقنيات خارج السوق المالي التي ترتكز اساسا على اشراف الدولة على كافة عمليات التنازل باختيار التقنية المناسبة التي تتم وفقا لـ:

المناقصات.
التراضي.
أي نمط لترقية مساهمة الجمهور.

تقنيات تعتمد على اتباع اجراءات وشروط ابرام العقود بوجه عام من جهة، ومن جهة اخرى اخضاع هذه التقنيات لقواعد صارمة التي نستمدها من القانون المنظم للصفقات العمومية بما ان الامر يتعلق اصلا بأموال عامة.

وعليه فإن اتباع الجزائر سياسة الخوصصة واللجوء اليها مهما كانت الاسباب سواء لعدم فعالية وفشل القطاع العام من جهة، ومن جهة اخرى ناهيك عن ضغوط المؤسسات المالية الدولية والدائنين، ورغم النتائج المنتظرة لمثل هذا التحول الجذري، الشيء الذي أدى بالمشرع الى ادخال بعض التعديلات على النصوص القانونية المتعلقة بالخوصصة، بحيث مست هذه الاخيرة الجانب المؤسساتي الساهر على تنفيذ برنامج الخوصصة، وكذا الآليات والكيفيات التي تصبو اساسا الى تحقيق المبادئ التي تقوم عليها الخوصصة مما ادى الى استبعاد خوصصة التسيير، والابقاء على الخوصصة عن طريق نقل الملكية التي تبين اتجاه نية الدولة للتخلص من المؤسسات العمومية الاقتصادية حتى ولو كانت استراتيجية

بناءً على ذلك، ونظرا لكون الموضوع جد واسع من حيث الكيفيات، تمت معالجة الموضوع من خلال جوانبه القانونية التي يطرحها مباشرة، خاصة من حيث اختيار الكيفية القانونية المناسبة لخوصصة المؤسسة العمومية، ومدى نجاعتها لتحقيق الهدف المرجو من التنازل عن هذه الاخيرة.

ولتبيان وإظهار ذلك أصبح الإشكال المطروح كالآتي:

ما هي الكيفيات القانونية لأجل خوصصة المؤسسات العمومية والمكرسة في جل النصوص الخاصة؟ وهل هي كفيلة وضامنة لإنجاح عمليات التنازل عن المؤسسات العمومية الاقتصادية؟

للإجابة عن ذلك انتهجنا المنهج الوصفي باستعمال كافة ادوات التحليل والنقد المواتية لذلك، محاولة منا الاجابة عن الاشكالية المطروحة وفقا لخطة بحثية تتكون من بابين ابرزنا من خلالهما تبيان الكيفيات القانونية المنتهجة خارج السوق المالية (الباب الأول)، أين تناولنا في الفصل الاول منه تغليب التنازل عن المؤسسات العمومية الاقتصادية بالاليات التعاقدية، وفي الفصل الثاني الكيفيات القانونية الاخرى ذات الطابع الاجتماعي.

بالمقابل خصصنا الباب الثاني للبحث عن الكيفيات القانونية عبر السوق المالية (الباب الثاني)، وهو بدوره مقسم الى فصلين حيث أن الفصل الاول تناول مكانة السوق المالي في مسار الخوصصة، اما الفصل الثاني فخصص للجانب الاجرائي المتبع على مستوى السوق المالية أي بورصة القيم المنقولة.

وخلصنا في الختام إلى أن الخوصصة لانجاحها لابد من توافر المناخ المناسب لها لا سيما المناخ السياسي والاقتصادي لما لها من بعد استراتيجي على المستويين، هذا من جهة ومن جهة اخرى لابد من تفعيل الدور الذي انيط للسوق المالية لاجل إعطاء ديناميكية قوية للمضي قدما نحو اشراك القطاع الخاص في تسيير دواليب الاقتصاد، خاصة إذا علمنا أن النمط المنتهج مبني على حرية المبادرة، الضفافية والمساواة، لأن في حقيقة الأمر الكيفية الأكثر ملاءمة هي اللجوء الى بورصة الجزائر والتنازل عن الأصول او الأسهم سواء كلية ام جزئيا لاعتبار أن الخوصصة حققت الأهداف المرجوة منها، وهو تخفيف الأعباء على الخزينة العمومية والاعتماد على آليات التمويل عبر السوق المالية.

في لقاءين مع «لوبوان» و«الجزيرة» الرئيس تبون يقصف القوى المناوئة للجزائر الجديدة

الجزائر القويّة السيّدة ترفض سياسات الأمر الواقع

في توقيت مدروس، وعبر قنوات إعلامية أحسن اختيارها، نفّذ الرئيس تبون ما يشبه المناورة السياسية والدبلوماسية بالذّخيرة الحيّة، وباستحضار مخلّفات الغبار النّووي العالق في سماء العلاقات الجزائرية الفرنسية، كاختبار أخير لماكرون، وبتسفيه «محترف» لدبلوماسية «الهواة» من المخزن، ذكر الجار والجار الجنب بالمواقف الثابتة التي تعاف المناطق الرمادية، لبلد مالك للقوة وللسيادة، يقول اليوم على لسان رئيسه: نحن من يضع الخطوط الحمر، وسنسحق سياسات الأمر الواقع.

بقلم: حبيب راشدين

قبل دخول المتنافسين في التشريعيات مرحلة الصمت، خرج رئيس الجمهورية في ثلاث محطات متتالية، بجملة من المواقف الصريحة بشأن ملفات ساخنة في الداخل، وبعض الأزمات المحيطة بالبلاد، بلغة صريحة، وبلهجة عالية النبرة، أثارت حفيظة «الخصوم التقليديين» للجزائر في محيطنا المغاربي والعربي وما وراء البحر، آثر فيها الرئيس الابتعاد عن الصيغ الدبلوماسية، والمداهنات التقليدية التي لم تعد تجدي نفعا مع كثير من شركائنا، وخاض دون تحفظ أو تردد في أغلب القضايا الشائكة: بدءا بتقييم «الحراك المبارك» الذي يقول «إنّه أنقذ الدولة الجزائرية من التفكك» أو من نسخته المصنّعة التي وصفها بـ «المسيرات مجهولة الهوية وغير الموحّدة فكريا لا في المطالب ولا في الشعارات»، وانتهاءً بتجديد المواقف الثابتة للجزائر من القضية الفلسطينية التي «لا تسقط لا بالتقادم ولا بالتخاذل» وقضية الصحراء الغربية، التي قال بشأنها: «أنّ موقف الجزائر ثابت ولم يتغيّر من الصحراء الغربية، ولا نقبل بالأمر الواقع مهما كانت الظروف» قبل أن يكشف عمّا كانت تستعد له الجزائر لو لم تحترم القوى المعتدية على العاصمة الليبية «الخط الأحمر» الذي رسمته الجزائر، مذكّرا «أن الجزائر رفضت أن تكون طرابلس أول عاصمة عربية ومغاربية يحتلها «مرتزقة»، وأنها كانت على استعداد «للتدخل بصفة أو بأخرى لمنع سقوط طرابلس».

نزال غير متكافئ بين المحترفين والهوّاة

في أسبوع حافل بالأحداث، شهد أكثر من مناورة عسكرية، أمنية استخباراتية، دبلوماسية وسياسية على أكثر من صعيد وملف، تحرّكت فيها الجزائر بدبلوماسية ثلاثية الأبعاد - كما وصفناها في مقال سابق - لتحبط مناورة مغربية أدارها أصحابها بأدوات وبلغة «الهواة» قبل أن ينقلب السّحر على السّاحر، ويصعق الطرف المغربي بنبأ عودة رئيس الجمهورية العربية الصحراوية ابراهيم غالي سالما غانما، ليحظى بزيارة الرئيس تبون محاطا برأس قيادة الجيش، نسفت خطاب «الانتصار» الذي سوّقت له الدوائر الرسمية المغربية كسلعة للاستهلاك الداخلي، بعد أن أدخلها عنادها الأحمق، و«ابتزازها» للشّريك الاسباني بفتح صنبور الهجرة على الثغرين (سبتة ومليلية) أدخلها بعد حين في صراع مفتوح مع الاتحاد الأوروبي، الذي بات يهددها بسلسلة من العقوبات، وبمساءلة سوف يتولاها الأسبوع القادم البرلمان الأوروبي.

خرجة الرئيس رفقة قيادة الجيش، لم تكن بدافع الاستفزاز - كما روّج له الإعلام المغربي وبعض القيادات السياسية المخزنية - بقدر ما كانت تحمل رسالة واضحة للمغرب ولسلطة المخزن، أنه ما كان للجزائر أن تغامر بإرسال الرئيس إبراهيم غالي إلى إسبانيا لو لم تكن قادرة على إعادته سالما معزّزا مكرّما، بوصفه رئيس دولة جارة، عضو مؤسّس للاتحاد الإفريقي، ما يزال جزءا من أراضيها يخضع لاحتلال دولة جارة، تعاند منذ قرابة خمسة عقود قرارات الشرعية الدولية، تماما مثلما يفعل الكيان الصهيوني.

ولأن الرسالة لم يقرأها كما ينبغي الطرف المغربي «الهاوي»، فقد أعاد الرئيس تذكير المخزن المغربي ومن خلفه بقية الأطراف الشريكة في جريمة الاحتلال «أن موقف الجزائر ثابت ولم يتغير من ملف الصحراء الغربية، ولن نقبل بالأمر الواقع مهما كانت الظروف»، في إشارة إلى ما كان يستقوي به المغرب بعد تغريدة ترامب والتطبيع المغربي مع الكيان الصهيوني، ولم يكن يعني بهذه العبارة المغرب فقط، بل كان أكثر وضوحا في لقائه بأسبوعية «لوبوان» الفرنسية وهو يعقب على تغريدة ترامب قائلا «كيف يعقل أن يمنح لملك بلدا كاملا بشعبه» قبل أن يحكم على هذا الاعتراف بـ «الاعتراف الذي لا يعني شيئا»، وهي رسالة موجهة للإدارة الأمريكية الجديدة، كما لبقية الدول التي قد تنخرط في هذا المسار المعادي للشرعية الدولية.

نفض «الغبار النّووي» العالق في سماء العلاقات الجزائرية الفرنسية

اختيار الرئيس لأسبوعية «لوبوان» الفرنسية اليمينية، ثم لقناة «الجزيرة» القطرية كان مدروسا لإيصال جملة من الرسائل لأكثر من طرف: مغاربي، عربي، وأوربي، وهو على يقين بوصول الرسائل، وليس من الصدفة أن يفرض على الوسيطتين أن يكون محاوروه جزائريين، كما اختير التوقيت الجيد، عقب انتهاء الأزمة التي افتعلها المغرب حول علاج السيد إبراهيم غالي، وانهيار مسار التطبيع المجاني بعد انتصار المقاومة في المواجهة الأخيرة مع الكيان الصهيوني، والأحداث المستجدة في ليبيا ومالي، وفي المقام الأول توقيت اللقاءين عشية موعد الانتخابات التشريعية، وهو يعلم أنها سوف تكون محاور رئيسة للحوارين.

فاللقاء مع أسبوعية «لوبوان» كان فرصة لتفكيك العلاقات الجزائرية الفرنسية، واختبارها على خلفية ملف الذاكرة المعطل، مع منح الأولوية لملف جرائم الحقبة الاستعمارية ومخلفات التجارب النووية، الملف الذي منحه الرئيس الأولوية كاختبار حقيقي للرئيس ماكرون، يحسب له أو عليه، مقدار سيطرته على الدولة العميقة وعلى اللوبيات المعطلة لمسار تطبيع العلاقات بين البلدين.

ومع أن الرئيس تبون استهلّ حديثه بواجب استحضار هادئ لـ «ذاكرة معترف بها» بين الجزائر وفرنسا التي ينبغي أن نبني معها «جسورا» ما دام ماكرون في سدة الحكم، فإن الرئيس تبون لم «ينسج» في المنطقة الرمادية، بل طالب بـ «اعتراف صريح بالوقائع التي حدثت خلال الحقبة الاستعمارية من 1830 وحتى 1962» ليضيف: «علينا الخروج من أسطورة أرض بلا شعب، أو ما يسوق عن استعمار جالب للحضارة»، وفي لفتة تريد تحرير الجيل الفرنسي الحالي من عبء خطيئة الآباء، أضاف الرئيس تبون: «لا نريد محاكمة فرنسا فولتير أو فرنسا الأنوار، بل نريد محاكمة فرنسا الكولونيالية» لكنه لم يعف الجيل الحالي، جيل ماكرون، من واجب «الاعتراف بهذه الوقائع، وإلا كيف يعقل أن يتم الاعتراف بما حصل للأرمن أو لليهود، وتجاهل ما حصل في الجزائر» قبل أن ينتقل إلى ملف التجارب النووية ليضع فرنسا أمام مسؤولياتها التاريخية والأخلاقية، ويلزمها بواجب «الإسراع في تطهير مواقع التجارب النووية» مستبعدا البعد المالي الجزائي، وتذكير بقايا مجتمع المعمرين بقيم الجزائر: «نحن نحترم شهداءنا بالقدر الذي نعتبر معه أي تعويض مادي معرة وتسفلا، لأننا لسنا شعبا من المتسولين، بل نحن شعب غيور يقدّس شهداءه».

هلع «العلوج» من عودة «رياس البحر»

أسئلة كثيرة طرحت على الرئيس في حوار احتلّ تسع صفحات من أسبوعية «لوبوان» أثارت كثيرا من الأطراف في فرنسا وخارج فرنسا، لم تتردّد بشأنها الدولة العميقة الفرنسية لتعقب عليها بافتتاحية أفردتها يومية «لوموند» في خرجة «خرقت فيها الأعراف الصحفية وأخلاقيات المهنة»، كما قال سفير الجزائر في فرنسا، ربما لأن الرئيس قد فكّك في كل مقطع من مقاطع الاستجواب

«الازدواجية» التي تتعامل بها فرنسا في جميع الملفات الساخنة، سواء في العلاقات الثنائية، أو في أزمات إقليم شمال إفريقيا والساحل، وكان الرئيس أكثر وضوحا في ربط أي تطبيع للعلاقات بين البلدين بملفي الذاكرة والتجارب النووية، وقد حرص في هذا اللقاء، كما في لقائه مع «الجزيرة» على التمييز بين ماكرون واللوبيات الثلاثة التي تعطّل التطبيع، غير أنه أضاف هذه المرة ملف خلاف آخر يعني مباشرة الرئيس ماكرون، في رده على جواب حول العلاقات الجزائرية التركية، وهو يعلم جيدا مقدار العداء الشّخصي بين الرئيسين ماكرون وآردوعان، والحرب المفتوحة بينهما في شرق المتوسط.

ففي رد على سؤال خارج عن سياق المقابلة، سأل عن «تقييم الجزائر للوجود التركي في المنطقة المغاربية»، أجاب الرئيس تبون بكل أريحية على أن «الجزائر غير منزعجة من ذلك»، واصفا العلاقات التي تربط الجزائر بتركيا بـ «الممتازة»، مؤكدًا أن «تركيا دعمت الجزائر دون مقابل»، وأكد أن «الأتراك استثمروا في الجزائر بقيمة 5 مليارات دولار، دون أن يشترطوا أي أمر سياسي»، مضيفا «أما الذين لا يشعرون بالراحة من هذه العلاقات مع تركيا، فليأتوا بمثله «في رسالة غير مشفّرة للشريك الفرنسي الغاضب من هذا التعاون الجزائري التركي، وربما أيضا لبعض الأشقاء في الخليج المنزعجين من هذا التعاون الجزائري التركي المتنامي.

وحتى تفهم هذه الأطراف أن هذا الموقف الجزائري من الحضور التركي مسنود بتعاون متنامي، فقد فاجأهم الرئيس تبون بفعل ملموس على الأرض، بإعادة تنشيط اتفاقية جزائرية تركية تعود لتسعينيات القرن الماضي ، حيث نشر بالجريدة الرسمية في الثالث من هذا الشهر، أي بيوم بعد هذا التصريح نص «اتفاق الملاحة البحرية» بين الجزائر وتركيا كان قد صادق عليها الرئيس في 5 ماي الماضي، وهو الاتفاق الذي أبرم سنة 1998 زمن الرئيس زروال، وعطل تحت ضغوط فرنسية، كانت ترى فيه نواة لقيام صناعة بحرية جزائرية تركية، لم تكن ترغب فيها فرنسا وقتها وهي تقاول لما كان يسمى بـ «الاتحاد المتوسطي»، الذي كانت تراهن عليه لبسط هيمنة عسكرية واقتصادية وسياسية على كامل البحر الأبيض المتوسط.

إعادة تنشيط الاتفاقية البحرية في هذا التوقيت، مع اندلاع حرب مفتوحة على الثروات الغازية في شرق المتوسط، وتوقع تمددها للحوض الغربي، فيه بلا شك ما يقلق فرنسا وأطراف أخرى شريكة في هذه المواجهات، حيث تتجاوز الاتفاقية حدود تنشيط حركة الملاحة البحرية ونقل البضائع بين البلدين، لتشمل طائفة من الأنشطة المشتركة في صيانة وبناء السفن المدنية، وربما حتى العسكرية، كما ذهبت إليه بعض المواقع المهتمة بالشأن العسكري، والتي ذكرت بنوعية الاستثمارات التركية الجزائرية المشتركة: خاصة في مجال الحديد والصلب، والصناعات الإلكترونية والبتروكمياوية، كما ذكرت كيف أن الجزائر لم تنخرط في الحملة التي شنتها فرنسا وبعض حلفائها من الخليج ضد اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا، وضد الحضور العسكري التركي في غرب ليبيا.

«لوموند» العريقة تتحوّل إلى «حمالة بزاق» للدولة الفرنسية العميقة

الغضب الفرنسي والمغربي على السواء ممّا جاء في هذا اللقاء مع أسبوعية «لوبوان» من قصف بالذخيرة الحية، وبلغة مباشرة، أسقط فيها الرئيس تبون المناطق الرمادية كما قال لمحاوره من قناة «الجزيرة» صرفه الطرفان الفرنسي والمغربي عبر بعض قنواتهم الإعلامية، كان أعلاها صوتا وصخبا يومية «لوموند» التي سارعت بوحي من «الحناجر العميقة» بقصر الإليزيه، وبعض دوائر الدولة الفرنسية العميقة، إلى تخصيص افتتاحية مطولة للرد على ما جاء في اللقاء الصحفي، خرجت فيه اليومية عن جميع الأعراف والنواميس المهنية، وتكون قد أقضت مضجع مؤسسها الراحل «بوف ميري» كما قال سفير الجزائر في فرنسا.

فتحت عنوان «الجزائر في مأزق تسلّطي»، قالت صحيفة «لوموند» إنّ الانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها يوم السبت المقبل في الجزائر تعد موعداً آخر ضائعا للديمقراطية الجزائرية» لتضيف «أنّ حبل المشنقة يخنق تدريجيا رغبة الجزائريين في الديمقراطية-حيث يجد الحراك الشعبي السلمي نفسه في مواجهة قمع هائل غير متناسب» قبل أن تستهدف الرئيس تبون مباشرة بالقول: «اليوم يؤكد الرئيس تبّون، أنه، مثل كل من سبقوه، رجل الجيش، يمارس واقع السلطة من خلال السعي بكافة الوسائل إلى خنق مطالب الشفافية والانفتاح والحريات».

وتسترسل اليومية في رسم لوح قاتم، مشحون بالأحكام القيمية التي تفتقر للدليل، لتدّعي «أن القمع يستهدف الآن الأحزاب السياسية القائمة، مما يثير التساؤل حول مكاسب التعددية الحزبية التي يعود تاريخها إلى عام 1988. ويمكن للسلطة أن تعتمد، بعد الانتخابات التشريعية، على المجموعات السابقة لنظام بوتفليقة، والتي يتم تقديمها الآن على أنها «نواب مستقلون»، وكذلك الاعتماد على إسلاميين مقربين من جماعة الإخوان المسلمين».

غير أن بيت القصيد في الافتتاحية ذهب إلى الموطن الذي يقض اليوم مضاجع ماكرون والدولة العميقة في فرنسا، وأعني به مؤسسة الجيش، التي ادعت بشأنها افتتاحية «لوموند» بما يعادل ما ترفعه اليوم بعض بقايا مسيرات الحراك الذي وصفه الرئيس بـ «مجهول الهوية» فزعمت «أن سيطرة الجيش على السلطة التنفيذية، وافتقار البرلمان لسلطة حقيقة، يسيران جنبًا إلى جنب مع وضع اقتصادي مقلق، في ظل انخفاض أسعار المحروقات، مما يضعف قدرة الدولة على شراء السلم الاجتماعي»، لتبدو الجزائر في تقدير اليومية «وكأنها بلد مغلق».

درس في أخلاقيات المهنة من سفير الجزائر ليومية قامرت بمصداقيتها

رد الفعل الجزائري على فحوى هذه الافتتاحية كان سريعا مهنيا وعاصفا قاصفا، تكفل به سفير الجزائر بفرنسا عنتر داود الذي قال: إن الافتتاحية «يطبعها عداء غير مسبوق إزاء بلدي ومؤسساتها ورموزها»، وبلغة الساخر بالمستوى المهني للافتتاحية أضاف السفير: «الافتتاحية التي حررت من قاعة تحرير باريسية، دون انتظار أن يطلع مبعوثكم الخاص الذي يتأهب للذهاب إلى الجزائر من 8 إلى 14 جوان، على حجم إقبال الشعب الجزائري، أشارت بذاتية غريبة إلى موعد ضائع للديمقراطية الجزائرية» قبل أن يسفه أحلام الكاتب المجهول ويشجب: «الطابع الشائن والعنيف للنص الذي استهدف شخص رئيس الجمهورية والمؤسسة العسكرية».

ويضيف السفير في محاكمة مهنية منهجية لليومية، التي تكون قد طلبت إجراء مقابلة صحفية مع الرئيس بعد الانتخابات التشريعية «يحق للمرء أن يتساءل، بشكل شرعي، عن مقاربة الصحيفة ودوافعها، عندما تسارع إلى إطلاق حكم ذاتي تعتبر فيه «الجزائر في مأزق سلطوي»، وهذا حتى قبل الانتهاء من المقابلة المقرر إجراؤها في الأيام القليلة المقبلة مع رئيس الدولة»، متسائلا «هل تخدم صحيفة «لوموند» المصالح الغامضة للجماعات المناهضة للعلاقة السلمية بين الجزائر وفرنسا؟ مضيفا «السؤال يبقى بلا إجابة».

أسئلة الرئيس تبون التي تربك محمد 6 وماكرون

وفي الجملة ثمّة أسئلة كثيرة تبقى بلا إجابة، من جانب أطراف كثيرة خاطبها الرئيس في اللقاءين مع «لوبوان» و«الجزيرة»، وقد جبن الرئيس ماكرون في أكثر من مناسبة عن الرد على سؤال محوري ظل يطرحه الرئيس تبون على ماكرون بشأن جرأة الرئيس الفرنسي على اقتناص فرصة سانحة للتحرر من اللوبيات الفرنسية، وقد أضاف إليها ما قد يوصف بـ «الطابور الخامس»، ولا يبدو أن ماكرون، المحاصر اليوم بيمين متطرف قد يحرمه من عهدة ثانية، وبقيادات عسكرية انكشارية تهدده بالحرب الأهلية وبالانقلاب البونابارتي، وهو فوق ذلك عالق بأحلام اليقظة تمنيه بإعادة بناء مجد فرنسي متراجع في جميع الساحات، لا يبدو أنه قد أهل لهذا الدور القيادي.

ومثله ليس بوسع القصر الملكي المغربي أن يرد - لا اليوم ولا غدا - عن أسئلة بسيطة أعاد الرئيس تبون تحريرها في لقائه مع «الجزيرة» أبسطها كان على الإطلاق، هل بوسع القصر الملكي ترك ملف الصحراء الغربية لحكم الشرعية الدولية، ثم يطرح بكل صراحة وجرأة مآخذه على الجزائر إن كانت له مآخذ خارج اتهامه المبتذل للجزائر، بوفائها التقليدي لمبادئها التي تخضع لها جميع مواقفها مع الشقيق والصديق، ومع الحليف والخصم.

من أجل الحفاظ على أمن البلاد

وحـدات ومفـارز الجيـش تنفـذ عـدة عمليـات في أسبـوع

نفذت وحدات ومفارز للجيش الوطني الشعبي، خلال أسبوع، عدة عمليات تؤكد «التزام» القوات المسلحة بالحفاظ على الأمن والسكينة بالبلاد، فضلا عن تأمينه ضد مختلف التهديدات، حسب بيان لوزارة الدفاع الوطني أمس.

أوضح المصدر أنه «في إطار مهامها النبيلة في الدفاع عن التراب الوطني وتأمينه ضد مختلف التهديدات، نفذت وحدات ومفارز للجيش الوطني الشعبي، خلال الفترة الممتدة من 02 إلى 08 جوان 2021 عدة عمليات تؤكد التزام قواتنا المسلحة بالحفاظ على الأمن والسكينة ببلادنا».

وفي إطار محاربة الجريمة المنظمة ومواصلة للجهود الحثيثة الهادفة إلى القضاء على آفة الاتجار بالمخدرات بالبلاد، أوقفت مفارز للجيش ومصالح الدرك الوطني وحراس الحدود بإقليمي الناحيتين الثانية والثالثة، «(16) تاجر مخدرات وضبطت (09) قناطير و(09) كيلوغرام من الكيف المعالج حاولت المجموعات الإجرامية إدخالها عبر الحدود مع المغرب»، في حين تم توقيف «(39) تاجر مخدرات وحجز (5،55) كيلوغرام من الكيف المعالج و(28640) قرص مهلوس خلال عمليات مختلفة عبر نواحي عسكرية أخرى».

في سياق آخر، أوقفت مفارز بكل من تمنراست وعين قزام وبرج باجي مختار وجانت، «(163) شخص وضبطت مسدسا (01) رشاشا من نوع كلاشنيكوف وبندقية (01) صيد وكمية من الذخيرة و(23) مركبة و(217) مولدا كهربائيا و(148) مطرقة ضغط و(08) أجهزة للكشف عن المعادن و(1905) كيس من خليط خام الذهب والحجارة وكذا متفجرات ومعدات تفجير وتجهيزات أخرى تستعمل في عمليات التنقيب غير المشروع عن الذهب».

كما ضبطت نفس المفارز «(20) قنطارا من النفايات النحاسية و(23،5) طن من المواد الغذائية الموجهة للتهريب»، في حين أوقفت مفرزة أخرى بالتنسيق مع مصالح الأمن الوطني والجمارك ببرج بوعريريج «شخصا (01) وضبطت بندقية (01) صيد وشاحنة محملة بـ(440.000) خرطوشة فارغة خاصة ببنادق الصيد و(107.490) وحدة من مادة التبغ»، فيما تم حجز «(03) مركبات محملة بـ(30000) علبة سجائر بورلة».

من جهة أخرى، أحبط حراس الحدود «محاولات تهريب كميات كبيرة من الوقود تقدر بـ (24.157) لتر بكل منتبسة والطارف وسوق أهراس وبرج باجي مختار وتندوف»، في حين أحبط حراس السواحل «محاولات هجرة غير شرعية لـ (27) شخصا كانوا على متن قوارب تقليدية الصنع بكل من الجزائر العاصمة ووهران»، يشير بيان لوزارة الدفاع الوطني.

الكأس العسكرية لسباق التوجيه بوهران

تتويج فريق الناحية الثانية

توّج فريق الناحية العسكرية الثانية (ذكور وإناث) بلقب الطبعة الأولى للكأس الوطنية العسكرية لسباق التوجيه التي اختتمت منافساتها، أمس، بوهران، بعد يومين من التنافس بمشاركة 95 رياضيا ورياضية.

حل فريقا الناحية الرابعة والأكاديمية العسكرية لشرشال في المرتبتين الثانية والثالثة على التوالي.

وعرفت هذه التظاهرة الرياضية التي تندرج في إطار الموسم الرياضي العسكري 2020-2021 أجواء من التنافس بين المشاركين تكللت بسيطرة عدائي الناحية العسكرية الثانية على المنافسة التي جرت بغابة «مولاي إسماعيل» بمعسكر.

وعادت المرتبة الأولى في الفردي ذكور في الاختصاصين (المسافة المتوسطة والمسافة الطويلة) إلى بن طيب حمزة من الناحية العسكرية الثانية بمجموع 53 دقيقة 01 ثانية متبوعا بزميليه من نفس الناحية العسكرية حميدة نوفل ب 53 دقيقة و49 ثانية وحمادي جيلالي بمجموع 54 دقيقة و02 ثانية.

ولدى الإناث عاد الفوز للعداءة بوعكة دليلة من الناحية العسكرية الثانية متبوعة بمغربي كريمة ووافت إيمان من نفس الناحية العسكرية.

القطب الجزائي الاقتصادي والمالي:

57 قضية قيد التحقيق و723 شخص متابع

بلغ عدد القضايا التي توجد حاليا قيد التحقيق القضائي على مستوى القطب الجزائي الاقتصادي والمالي (الجزائر العاصمة) 57 قضية يتابع فيها 723 شخص و149 شخص معنوي، حسب ما كشف عنه أمس وكيل الجمهورية لدى هذا القطب.

في ندوة صحفية نشطها بمقر محكمة سيدي أمحمد، أكد وكيل الجمهورية، شاكر قارة، خلال عرضه حصيلة نشاط القطب الجزائي الاقتصادي والمالي لـ 9 أشهر الأخيرة (من سبتمبر 2020)، أن 57 قضية توجد قيد التحقيق القضائي متابع فيها 723 شخص و149 شخص معنوي.

وأوضح أن 55 شخصا يتواجدون رهن الحبس المؤقت و151 آخرون يخضعون لإجراءات الرقابة القضائية، فيما استفاد 368 شخص من الإفراج من مجموع المتابعين بعدة تهم، أهمها «منح امتيازات في مجال الصفقات العمومية، سوء استغلال الوظيفة، اختلاس وتبديد أموال عمومية وإخفاء عائدات من جرائم الفساد».

وأشار وكيل الجمهورية بالمناسبة إلى أنه من بين المتابعين بهذه التهم 409 منهم موظفون عموميون، فيما بلغ عدد المتعاملين الخواص 314.

وعن عدد القضايا المفصول فيها على مستوى جهة التحقيق، فقد بلغ عددها 11 قضية منها 3 قضايا تمت إحالتها على محكمة الجنح، بينما تم الفصل في 3 قضايا أخرى على مستوى جهة الحكم.

وأضاف وكيل الجمهورية بخصوص المحجوزات، أنه تم منذ شهر سبتمبر الفارط استرجاع 750 عقار وحجز 1387 أموال منقولة، بالإضافة إلى تجميد 1011 حساب بنكي و5 سندات بنكية.

وخلال نفس الفترة، تم أيضا إصدار 53 إنابة قضائية وجهت للسلطات القضائية بكل من سويسرا، فرنسا، إسبانيا، إيطاليا، لوكسمبورغ، بنما، بريطانيا، إيرلندا الشمالية، الصين الشعبية، الولايات المتحدة الامريكية والإمارات العربية المتحدة.

وإضافة إلى ذلك، تم إصدار 21 أمرا بالقبض الدولي توجد كلها محل نشر وتعميم بموجب قرارات بحث دولية من طرف منظمة الأنتربول وهي «محل طلبات تسليم مقدمة أمام الدول المتواجد بها المعنيون».

وأكد وكيل الجمهورية أن «اختلاف الأنظمة القانونية والقضائية للدول أدى إلى استغراق وقت كبير لتنفيذ الأوامر، خاصة في حالة عدم وجود اتفاقيات دولية ثنائية. كما تزامن تنفيذ طلبات التعاون القضائي الدولي والإنابات القضائية مع جائحة كورونا، مما تسبب في بطء التنفيذ من طرف الدول المطلوب منها». وبالمناسبة، أكد وكيل الجمهورية أنه بإنشاء القطب الوطني الجزائي الاقتصادي والمالي أصبحت قضايا الفساد «أكثر تعقيدا، سواء بالنظر إلى تعدد الفاعلين أو الضرر الناجم عنها أو امتدادها الجغرافي خارج الإقليم الجزائري، حيث يتطلب الأمر اللجوء إلى تعاون قضائي دولي ويتم عرض جميع القضايا أمام جهة قضائية واحدة دون أي تمييز اجرائي بين الأشخاص محل المتابعة بالنظر إلى الوظائف التي يشغلونها».

وزير الصحة والسكان:

الجزائر ستقتني 30 مليون جرعة لقاح

قدمت الجزائر طلبية لاقتناء 30 مليون جرعة من اللقاح المضاد لفيروس كورونا لدى عدة ممونين في إطار ثنائي، حسبما أعلنه وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات عبد الرحمان بن بوزيد في حوار لجريدة «ليبيرتي» في عددها الصادر أمس.

أوضح الوزير أنه تم تقديم طلبيتين لاقتناء 15 مليون جرعة من اللقاح لكل واحدة أي مجموع 30 مليون جرعة وذلك «في إطار اقتناء ثنائي»، مضيفا أن الجزائر ستحصل كذلك على حصة 700.000 وحدة من لقاح سبوتنيك V المتبقية في إطار العقد الذي أبرم مع الشريك الروسي والمتضمن واحد (1) مليون جرعة».

اعتبرها عاملا أساسيا لكسب المنافسة

بوديسة، ضرورة الاستناد على بنية جودة قوية

استحسن المدير العام للهيئة الجزائرية للاعتماد «الجيراك»، نور الدين بوديسة، بمناسبة اليوم العالمي للاعتماد الذي يصادف التاسع جوان والذي نظم هذه السنة تحت شعار « دور الاعتماد في دعم ووضع أسس تطبيق أهداف التنمية المستدامة»، المبادرة التي تقدمت بها هيئة تقييم المطابقة «ايانور» في الحصول على شهادة الاعتماد، حيث طالبت هذه الأخيرة السلطات العمومية بتخصيص صندوق دعم موجه لتمويل برامج تحسين المستوى لفائدة الفاعلين في بنية الجودة كما هو معمول به حاليا في أغلب بلدان العالم وتعميمه حسب القطاعات الحساسة والإستراتيجية التي حددتها الدولة الجزائرية.

ويرى بوديسة أن صندوق الدعم هذا سيسمح للهيئة الجزائرية للاعتماد باستقطاب أكبر عدد من الزبائن من فاعلين اقتصاديين وغيرهم، كما سيسمح بالتكفل الناجع بتطلعات ومتطلبات الأعوان الاقتصاديين إلى جانب تغطية عجز المخابر وتكوين أكبر عدد ممكن من الطاقات البشرية التي تنشط وتعمل في المخابر الجزائرية وكذا التمكين من التحضير لإبرام اتفاقيات شراكة وتنفيذ أخرى كانت قد أمضتها الجزائر في المحافل الدولية سواء على المستوى الإفريقي، الأوروبي أو الوطن العربي.

فايزة بلعربيي

البطولة العسكرية للخماسي البحري

تتويج القاعدة البحرية مرسى الكبير

توّج فريق القاعدة البحرية مرسى الكبير (الناحية العسكرية الثانية)، في الفردي وحسب الفرق، بالطبعة الـ 13 للبطولة الوطنية العسكرية للخماسي البحري التي اختتمت، أمس، على مستوى القاعدة البحرية مرسى الكبير بوهران.

تعد المرة الرابعة على التوالي التي يفوز فيها هذا الفريق بالبطولة الوطنية التي تنافس فيها منذ الأحد المنصرم 35 رياضيا يمثلون سبعة فرق.

ويتعلق الأمر، فضلا عن الفريق المستضيف، بكل من مدرسة ضباط الصف للقوات البحرية التابعة للواجهة البحرية الغربية والقاعدة البحرية للجزائر التابعة للواجهة البحرية وسط، والمدرسة العليا للبحرية التابعة للواجهة البحرية وسط والقاعدة البحرية الرئيسية جيجل (الناحية العسكرية الخامسة / ن ع 5) والمدرسة التطبيقية لجند البحرية (ن ع 5) وفوج الأعمال الخاصة (ن ع 5).

وتنافست الفرق السبعة في خمسة اختصاصات وهي سباق الحواجز البحرية وسباق الإنقاذ وسباق التقنية البحرية وسباق السباحة النفعية وكذا سباق العدو الريفي البرمائي.

الولايات الجنوبية 10 الجديدة

تنصيب مديري السياحة

تم، أمس، بالجزائر العاصمة، تنصيب مديري السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي في الولايات الجنوبية الـ 10 الجديدة والتي تضم عين قزام، برج باجي مختار، المغير، المنيعة، جانت، بني عباس، تميمون، البيض، أولاد جلال وعين صالح.

أكد وزير السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي، محمد علي بوغازي، خلال إشرافه على مراسم التنصيب الرسمي لمديري السياحة لهذه الولايات الجديدة على ضرورة «الاهتمام والتكفل بهذه المناطق الحدودية مع دول الجوار من أجل خلق تنمية مستدامة بها لاسيما في المجالين الفلاحي والسياحي».

مولودية وهران مطالبة بالفوز أمام سريع غليزان

ست تغييرات في القائمة الرسمية للحمراوة

حالة من الفوضى عاشها بيت مولودية وهران في الساعات الأخيرة، بالنظر للإقصاء المرّ من منافسة كأس الرابطة، الذي تبعه مغادرة المدرب خير الدين ماضوي لمنصبه وفسخ العقد بالتراضي مع إدارة الفريق.

في ظرف 24 ساعة عن اتخاذ هذا القرار الذي قبلته الإدارة بسرعة البرق، تحركت مجموعة من محبي مولودية وهران، ولاسيما ممثلي لجنة الأنصار، وأصرّوا على بقاء ابن سطيف، وعدم تعيين المناجير، دريد نصر الدين.

وأكد المحتجون تمسكهم بالمدرب ماضوي لإكمال الموسم على رأس العارضة الفنية، بالنظر إلى مشواره الطيب مع الفريق منذ توليه زمام العارضة الفنية للفريق، لاسيما بقاء الفريق 14 مباراة كاملة من دون أي خسارة.

وتحسبا للقاء اليوم، أعلن الجهاز الفني للمولودية إحداث تغييرات في تشكيلة اللاعبين، حيث خرج من القائمة الرسمية لاعبون مهمون، بما عزماني، قنينة، المهاجم صيام، الحارس ليتيم المعاقب وكذا لقرع المصاب وملال الذي تم الاعتداء عليه في اللقاء الأخير ضد وداد تلمسان.

براهمية مسعودة

تتمة صفحة 24

ولماذا الكتابة على صحراء تنزروفت المخيفة التي لم تكشف عن أسرارها بعد، وأنت الطارئ عنها، هل هي رهبة المكان أم حب المغامرة؟

الكتابة عن الصحراء كانت أوّل تجربة روائية خضتها، وعشت تفاصيلها باعتباري ابن الصحراء وجد نفسه في صحراء أقسى من الصحراء التي ولد فيها، ومن جيل التسعينيات الذي عاش هول الأحداث الدامية في الشمال وكان يومها الجنوب مكانا آمنا وملجأ للعديد من الشباب الجزائريين الذين تعرضت قراهم لتلك الأهوال أو للذين وجدوا أنفسهم يعيشون البطالة وجاءوا للجنوب للبحث عن عمل قار، ولأن الصحراء ليست سهلة العيش أو ماتعة كما يصوّرها السياح رغم مغرياتها، فإن العيش فيها والكتابة عنها مغامرة باعتبار الرتابة والسكون المخيف المسيطر على الفضاء، وفي الوقت نفسه هذه المغامرة ممتعة ومميتة لهذا سميت تنزروفت أرض العطش والموت.

تنزروفت أيضا وهذا ما سيكتشفه القارئ ليست صحراء بقدر ماهي جزائر التسعينيات التي خيبت آمال جيلي والأجيال التي جاءت بعدي لهذا لاتزال رواية تنزروفت تفتح شهية القراءة ولازالت العديد من الدراسات والبحوث الجامعية تنجز عنها إلى اليوم.

وماذا عن عملك الروائي الجديد، هل هو بحث عن فضاء آخر ومغامرة سردية جديدة؟

فعلا عملي الجديد الذي صدر في الشهور الأخيرة هو فضاء آخر وتجربة مغايرة جدا، على الرغم من أنه يتقاطع مع نص « تنزروفت» في الفضاء الصحراوي، وفي جانب كبير من أفكاره، وكذلك يتقاطع مع نص «زينزيبار» من حيث الصور المشهدية التي تعتمد على العقدة البوليسية، إلا أن الفكرة الأساسية التي بنيت عليها روايتي الأخيرة هي تيمة مختلفة تعد من الطابوهات التي لايزال النص العربي لا يقاربها إلا في النادر أو يتعامل معها بصورة عرضية فقط، وهي تيمة المثلية في علاقتها بالمجتمع.

تصور الرّواية أيضا المعنونة بـ «سوداد» وهي كلمة برتغالية تعني «الحنين»، مأخوذة من أغنية مغنية المورونا السيدة «سيزاريا ايفورا»، والتي ترصد مآسي الفقر والجوع والهامش، والحنين للأرض من جهة، ومن جهة أخرى تصور رواية سوداد راهن ما يحدث في الجزائر من خلال علاقة المثقف بالسلطة وعلاقة الهامش بالهامش والهامش بالمركز، بمعنى أن الرّواية تتعمق في التفاصيل الحياتية الخاصة التي يعيشها الجزائري البسيط، والمثقف والعسكري والتي لا ينتبه لها أحد أو تغيب ولا يدار حولها نقاش.

هذه هي روايتي الجديدة «سوداد» التي تُعد تجربة مغايرة تماما أتمنى أن تجد قارئها المميز.

24
الشعب ويكاند

مواقيت الصلاة

الفجر:	03:26
الشروق:	05:28
الظهر:	12:47
العصر:	16:39
المغرب:	20:06
العشاء:	21:54

الطقس المنتظر اليوم و الغد

عنابة	29°	الجزائر	28°	وهران	31°
عنابة	31°	الجزائر	28°	وهران	30°

الروائي والناقد عبد القادر ضيف الله:

هذا سرّ غياب الأدب البوليسي في الجزائر

■ النص السردي عندنا أقرب إلى «الهشاشة» ■ كثير من دور النشر لا يهمها إلا الربح السريع

في هذا الحوار مع الروائي والأكاديمي عبد القادر ضيف الله، يتناول ثنائية السرد والنقد، مثلما تناول ثنائية «أدب الصحراء» و«الأدب البوليسي»، وبين هذه الثائية، وتلك نحاول قراءة المشهد الثقافي الجزائري من منظور آخر. وعبد القادر ضيف الله، الأستاذ الجامعي أصيل مدينة العين الصفراء، يحمل دكتوراه في الأدب، وقبل ذلك عُرف كاتبا حيث أصدر كثيرا من الكتب في القصة القصيرة والرواية.

حوار: الخير شوار

■ الشعب ويكاند: يُثار حاليا سجال عبر مواقع التواصل الاجتماعي بين الكتابة السردية والنقد، أين تقف بين هذا وذاك وأنت المنتمي إلى الحقلين؟

■■ عبد القادر ضيف الله: أعتقد أن الكتابة السردية اليوم أصبحت ظاهرة نظرا للكم الهائل من الأعمال التي تصدر تباعا كل سنة، وإن كانت في عمومها ظاهرة صحية تعكس وضعا ثقافيا متغيرا عن سابقه يبحث عن الاضافة والتطور، إلا أن غالبية هذه النصوص السردية الصادرة في الغالب عن دور نشر فتية تحت مسمى «رواية» خاصة تخرج للساحة الثقافية لتصاب باليتم ويظل يتمها هاجسا لدى مبدعيها ولدى الساحة الثقافية نظرا لغياب النقد سواء الاكاديمي أو الصحفي أو الانطباعي الذي عودتنا عليه بعض الأقلام الحرة الباحثة عن إثارة أسئلة جمالية تساهم في الترويج لهذه النصوص. لهذا أجدني كروائي وأكاديمي أقف بين هذين الفعلين الابداعيين، كمبدع أستشعر كما كل روائي جزائري هذا الغياب الفاضح للنقد وللنقاش الجاد عن راهن السرد الجزائري ومدى الاضافات الفنية والجمالية التي أضافها لتاريخ الرواية الجزائرية، وكناقد وباحث أكاديمي أحاول العمل مع طلبتي على دراسة النص الجزائري، وأعتقد أن ديدن الجامعة الجزائرية في عمومها، أن نسلط الضوء على النصوص الجزائرية سواء من خلال مذكرات التخرج أو من خلال البحوث التي لا تتوقف طيلة سنوات التدرج الجامعي، لكن ما يؤسف له هو بقاء هذه الدراسات التي ينجزها سواء أساتذة باحثين أو طلبة دراسات عليا حبيسة الأدراج ولا تجد طريقا للنشر لتصل إلى القارئ. وهذا أمر مؤسف جدا وأحد الأسباب المهمة في مشكلة الغياب التي تثير هذا السجال.

■ هل المشكلة في الناقد أسير قوالبه الجاهزة، أم في السارد (الروائي) الذي يريد نقدا على المقاس؟

■■ أعتقد أن المشكلة حتى وإن تحمّل جزء منها الناقد الذي غاب كلية عن الساحة، وبالتالي عن متابعة ما يصدر وتقييمه على حساب متابعات موسمية لنصوص صنعتها دوائر الإعلام والميديا أو صنعتها جوائز العربية، وتحملها بعضها السارد الباحث عن نقد على المقاس فإنها تتجاوزهما إلى غياب مشروع ثقافي تتبناه الدولة ومؤسساتها التربوية والثقافية سواء على مستوى الجامعات التي لا تفكر في نشر وتوزيع بحوث باحثيها وطلبتها؛ أتحدث هنا عن البحوث المهمة التي تنجز بتوصية النشر من لجان تحكيم، الشيء الذي غَيّبَ النقد وجعله منحسرا في مدرجات ومخابر الجامعات، وفي النهاية يوضع في الأرشيف.

كما أن المشكلة أيضا قد يتحملها النص السردي الذي يحمل من الهشاشة أكثر ما يحمله من قوّة من بقاء وانتشار بسبب استسهال كتابته ونشره عبر دور نشر لا يهمها إلا الربح السريع على حساب كل ما هو ثقافي وجمالي خاصة بعدما أصبح العالم الافتراضي يسهل النشر والكتابة على السواء ويمنح لقب الكاتب لأي كان.

■ كيف انتقلت من الكتابة عن الصحراء وشساعتها وهدوئها إلى الأدب البوليسي و«مؤامراته»؟

■■ الحديث عن الانتقال هو في الحقيقة حديث عن الخوض في تجربة أخرى، أو الخوض في ما يسمى بالتجريب الذي أراه مسلك طبيعي جدا في مسار أي روائي يبحث عن تأسيس لمشروعه السردي، لهذا جاء انتقالي من الكتابة عن فضاء الصحراء إلى التجريب في فضاء سردي مغاير تفتقر له ساحة الرواية الجزائرية والعربية بالخصوص في ظل الرهانات التي تفرض علينا وعلى مجتمعاتنا العربية.

هذا الفضاء أو النوع الأدبي البوليسي، بالإضافة إلى أنه يدخل في مضمار التجريب لدي فهو وليد التحوّل السياسي والاجتماعي الذي يشهده مجتمعنا الجزائري، وفي الوقت نفسه هو محاولة لقراءة هذه التحوّلات ضمن سياق محلي وعالمي يمتاز بالمؤامرات والحروب والدسائس التي لا تتوقف في الجوار والمهددة لأمننا الداخلي، كل هذه الضغوطات تفرض كتابة معينة أو نوع أدبي يستطيع التعبير عنها وأعتقد أن الرواية البوليسية أو السياسية هي من تستطيع أن تقوم بذلك لهذا كتبت هذا الأدب.

■ على ذكر الرواية البوليسية، كيف تقيّم هذا النوع الأدبي في الجزائر، ثم ألا ترى أنه يحتاج إلى ثقافة تقنية و«سينمائية» عالية غير متوفرة في كثير من الحالات؟

■■ يجب القول صراحة إننا في الجزائر نفتقد لهذا النوع من الأدب فهو غائب تماما إلا فيما ندر، وهذا بسبب غياب أولا التصنيف على مستوى الرواية أو حتى تصنيف الأنواع الأدبية الكثيرة، ثانيا بسبب غياب العلاقة بين الأدب والسينما، أو الأدب والمسرح، ففي كل بلدان العالم التي تفكر وتبدع في الوقت نفسه تجد هناك رابط بين الأدب والفنون الأخرى خاصة المرئية منها إلا عندنا الأدب في جهة والفنون الأخرى في جهة أخرى، بل أن حرفة الأدب عندنا هي حرفة ما لا حرفة له، لهذا الأديب غير معني بالسينما أو مغيب، وبلا أي أهمية في المجتمع وكأن ما ينتجه غير قابل للتداول ولا النفع لهذا لا يطلب منه أن يساهم في خلق نصوص تساهم في خلق رأي عام ولا نصوص جمالية قابلة لأن تحول إلى أفلام سينمائية تساهم في بناء الإنسان الجزائري الذي يبني وطنه ويحافظ عليه، وهذا ما يُساهم في غياب هذا النوع من الكتابة الذي رغم كل شيء إلا أن راهن التحولات السياسية والاجتماعية في السنوات الأخيرة قد فرضه فأصبحنا نسمع ونقرأ بعض محاولات الكتابة في هذا المجال، لكن السؤال المطروح من يأخذ بيد أصحاب هذه المحاولات ومن يدفع بهذا النوع من الأدب للانتشار وليتحول إلى أفلام سينمائية باعتباره أدبا مشهدي جاهزا ليتحوّل إلى أفلام سينمائية أو تلفزيونية.

من يفعل ذلك يبقى هذا السؤال مطروح كعادة الاسئلة المصيرية في مشروع المجتمع الغائب اليوم.

يتبع ص 23

الدنيا حال

مستقبل أخضر

■ سيف الدين قداش

تطرح الجزائر مقاربة جديدة في الاعتماد على السلاح الأخضر، كخيار استراتيجي لتأمين الأمن الغذائي القومي للجزائريين، هذه المقاربة التي تهدف بالأساس لرفع الإنتاج الداخلي والتصدير، وهو توجه مهم وحيوي، تنفيذها عمليا بحاجة لاستراتيجية عمل أكثر فعالية.

بهذا الشأن، توجد تجارب زراعية دولية استطاعت في عديد البلدان تحقيق المعادلة الصعبة في بناء قاعدة زراعية منتجة، بمراجعة السياسات التقليدية في تسيير القطاع الزراعي والعمل بمخططات عملية بعيدة الأمد.

مثلت التجربة الزراعية الصينية بعد الاستقلال، أنموذجا عمليا على فشل التوجه غير التنافسي في الزراعة، حيث فشلت المخططات التقليدية الاشتراكية الماوية في تحقيق الاكتفاء الغذائي الذي نتجت عنه مجاعة كبرى، خلال عامي 1959– 1962، حيث تقدر وفيات المجاعة بأزيد من 36 مليون إنسان، نتجت، بحسب ما كشف عنه الحزب الشيوعي، جراء 70 بالمائة من السياسات الاقتصادية لمشروع «القفزة العظمى للأمام»، بالإضافة لـ30 بالمائة جراء الكوارث الطبيعية.

لقد تغيرت وغيرت الصين من خياراتها الزراعية فـ«دق نواقيس الخطر»، حفز الإدراك التام بضرورة التحول من النمط التقليدي للكومونات، حيث تم إطلاق جولة إصلاح جديدة، جراء عدم وجود حوافز العمل، والتفكير الإبداعي، وتم تقديم شكل جديد من أشكال الإصلاح في عهد رئيس الوزراء الصيني الأسبق تشوان-لاي، باستحداث أشكال جديدة للإنتاج، تتمثل في «متعاقد بشكل كامل مع الأسر».

كما طبق تأجير الأراضي وفق عقد خاص، مع حرية إدارة الحيازة والإنتاج، حيث نجح هذا النموذج فوريا، بالإضافة لأنه حسّن جودة وكميات الإنتاج.

وأطلقت الصين كذلك عام 1988 «مشروع سلة الخضروات»، الذي هدف لزيادة إنتاج الخضروات، وتحسين استقرار أسعار المواد الغذائية، أين تم إنشاء قواعد الخضار والفواكه في جميع أنحاء البلاد في إطار المشروع، مما مكن الناس من ملء أطباقهم بالخضروات على مدار السنة.

وبفضل التطوير والتقانة والبحث العلمي، تعد الصين حاليا أكبر منتج زراعي في العالم، حيث تنتج ما يكفي لخُمس سكان العالم من نحو 10٪ من أراضيها الصالحة للزراعة.

استشراف

الاستعمار الاستيطاني والغلبة السكانية

■ وليد عبد الحي

رغم التباين الشديد بين الباحثين لظاهرة الاستعمار وتصنيفاته بخاصة، فقد وجدت توافقا شبه تام حول الاستعمار الاستيطاني من حيث تعريفه ونتائجه بخاصة خلال القرون الثلاثة الماضية، فرغم تباين الباحثين حول اشكال الاستعمار وتصنيفاته (الاستعمار الاستيطاني، الاستعمار الاستغلالي، الاستعمار البديل، والاستعمار الداخلي في دراسات Nancy Shoemaker والتي يضيف لها Patrick Wolfe في دراسته في مجلة American Historical Review ثمانية أشكال أخرى الى جانب هذه الأشكال الأربعة (الاستعمار الاستخراجي، التجاري، النقلي، التوسعي، الاستعمار لأغراض خاصة، القانوني، استعمار القطاع الخاص، والاستعمار الحالم).

لكن القاعدة التي وجدتها عند الجميع وبخاصة في المجلات العلمية المتخصصة في هذا المجال مثل مجلة: Settler Colonial Studies. ، وفي دراسات Lorenzo Veracini الذي يعد من أبرز الباحثين في هذا المجال، أو في دراسات Henry Schwarz و Sangeeta Ray في كتاب : A Companion to Postcolonial Studies، أو كتاب A. Dirk Moses-Genocide and Settler Society (219 بخاصة الصفحات بعد أو دراسة Patrick Wolfe وعنوانها: Settler colonialism and the elimination of the native المنشورة في مجلة: Journal of Genocide Research السنة 2006الصفحات (387–409

كلها دراسات تتفق على ان القاعدة المركزية هي أن «المستعمرات التي بقيت فيها نسبة السكان الأصليين أعلى من نسبة المستوطنين نالت في نهاية المطاف استقلالها وتخلصت من نظام الاستعمار الاستيطاني ولو بقيت أنماط الاستعمار الاخرى أو تم ابتداع أشكال سيطرة أخرى، وتتضح هذه القاعدة مثلا في كينيا والجزائر وأنغولا وجنوب إفريقيا وزيمبابوي، بينما الدول التي تفوق فيها المستوطنون على السكان الأصليين تباينت نتائج كفاحها، بل إن كثيرا من المستوطنات انفصلت عن مجتمعها الأصلي، وهناك مستوطنات تنوع السكان فيها بين المستوطنين عرقيا ودينيا ولغويا...إلخ.

ما يؤرق الكيان الصهيوني في فلسطين سواء أعلن مفكروه ذلك (كما فعل الاستاذ الجامعي» آلان بابيه « الذي غادر اسرائيل بعد صراع مع حكومتها وكما فعل غيره من المؤرخين الجدد) أو لم يعلنوا إلا في مناقشات يتسرب بعضها لوسائل الاعلام هو موضوع: الغلبة السكانية للفلسطينيين إذا تم الحساب على أساس فلسطين التاريخية، لذا فإن المعركة الديموغرافية هي الكفة المقابلة للمعركة الجغرافية.. ربما.